

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد الرابع يناير 2017



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر
سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الرابع يناير 2017

محتويات العدد

رؤية معرفية:

ملف العدد: دوائر العالم الإسلامي والتغيرات الإقليمية والعالمية

قضايا وأحداث :

رؤية معرفية

مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة*

المستشار طارق البشري**

أولًا ما الذي أقصده، أو ما الذي أفهمه من هذا التعبير "دوائر الانتماء"؟

دائرة الانتماء هي: مجموعة من البشر، يشملهم وضع اجتماعي لوصف يتصفون به بالتشابه فيما بينهم، ويكون هذا الوصف ذا فاعلية اجتماعية، أي يشكل لمن يتصف به مركزًا اجتماعيًا يتعامل به ويؤثر في حقوقه وواجباته الفردية أو الجماعية، مما يوجد صالحًا مشتركًا بين من يشملهم، ويُنتج وعيًا ثقافيًا والانتساب إليه، ويحرك بواعث الدفاع عن وجوده.

كنا نقرأ في الكتب القديمة، ما يقرن الاسم بعبارات مثل: "الحسيني، البصري، الشافعي، الشاذلي، الأزهري، القرشي، السكندري، المالكي، القروي أو القيرواني...". هذه كلها وحدات انتماء ما أن تقترن باسم ما حتى تعرف نسبة صاحبه النَسَبيَّة والإقليميَّة والمذهبيَّة والحرفيَّة والتعليميَّة، كل ذلك أو بعضه.

اسم الفرد لا يعرف الإنسان، إنما يعرفه إلى غيره ما ينتسب إليه من الجماعات، وهذه النسبة هي ما تشكل وعيه الثقافي وأسلوبه في إدراك الأمور.

الإنسان لا يكون فردًا أبدًا، إن لحظة ميلاده هي ذاتها لحظة انتمائه إلى "جماعة" وهي الأسرة المحيطة به، ثم ما تنسب إليه الأسرة من جماعات إقليمية جغرافية ومهنية وحرفية وتعليمية، ثقافية وسياسية. وهو يشب في إطار هذه الدوائر المترابطة، لأن ذويه ينتمون إليها جميعًا، ويتشكل وعيهم ويتطور من خلالها.

ومن هنا نلحظ العوار الذي تتصف به بيانات حقوق الإنسان العالمية (سواء بيان الاستقلال الأمريكي 1776، وبيان حقوق الإنسان الفرنسي 1789، وبيان الأمم المتحدة 10 فبراير 1948) لأنها نظرت إلى الفرد ولم تنظر إلى الجماعة، بل إنها أجرمت بحق الفرد في الوقت ذاته الذي أهدرت فيه حقوق الجماعات (احتلال مصر 1798، تقسيم فلسطين 1948).

إن تجريد الفرد من الجماعة التي ينتمي إليها هو أول خطوات خيانة هذا الفرد، وتجرده بنفسه هو خيانة لنفسه، لأنه لا وجود له ولا ضمان له إلا من خلال من يعايشهم من جماعات. ولننظر إلى ما حولنا قديمًا وحاضرًا، سنرى أن الناس دائمًا جماعات، ولكن ما هذه الجماعات؟

بالتعدد السابق لدوائر الانتماء، يمكن أن نلحظ أن الغالب منها إنما يتشكل وفقًا لعدد من المعايير أو التصنيفات التي تتكرر في المجتمعات كلها:

- ثمة تصنيف أساسه **علاقة النسب**، ومنه ظهرت الأسرة وظهرت القبيلة والعشيرة وغيرها من التكوينات البشرية التي تربط بينها علاقات القرابة أو العرق.
- ثمة تصنيف أساسه **نوع العمل**، ومنه ظهرت تجمعات الحِرف والمهن المختلفة قديمها وحديثها، فقديمها مثل نقابات الحرفيين، وحديثها مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين والنقابات المهنية.

---

* عقدت هذه المحاضرة في 7 أبريل 2010، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ضمن أعمال ملتقى الحضارة الذي نظمه مركز الحضارة للدراسات السياسية. ونشرت في: د. نادية محمود مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (محررون)، **دوائر الانتماء وتأصيل الهوية**، سلسلة الوعي الحضاري (5)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير، 2013).

** مفكر ومؤرخ مصري، ونائب رئيس مجلس الدولة سابقًا.

- ثمة تصنيف أساسه **اللسان**، سواء ما تحدد وفقًا لاختلاف اللغات أو ما تحدد وفقًا لاختلاف اللهجات، ومنه ظهرت التشكلات القومية التي تتميز بتنوع اللغات.

- ثمة تصنيف أساسه **نوع التعليم**، وهو قد يتصل بتنوع المهن وما تستلزمه من تنوع دراسات، ولكنه أيضًا قد يتميز عن المهن بأنواع من التعليم تكون تقليدية أو حديثة أو دينية أو نظرية ثقافية عامة... إلخ.

- ثمة تصنيف أساسه **أنواع عمل معينة ذات ثقافات ونظم خاصة**، مثل الجيش ضباطًا وجنودًا، والقضاة، وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات.

- ثمة تصنيف أساسه **الإقليم**، ومنه ظهرت الوحدات الصغيرة مثل القرى والأحياء والنواحي السكنية، أو الوحدات الكبيرة مثل الأقطار والأقاليم وغيرها.

- ثمة تصنيف أساسه **الدين**، ومنه ظهرت جماعات الأديان والمذاهب والملل والطرق والطوائف المختلفة: مسلمون ومسيحيون، سنة وشيعة، طرق صوفية...

هذه الوحدات أو الدوائر تتحدد وتتبين ملامحها وتتعدد طبقًا لمعيار التصنيف الذي نفرز به الظواهر والآحاد. ولذلك:

* فهي دوائر لا تقع تحت حصر؛ إذ كلما جدَّ معيار للتصنيف ظهرت دوائر جديدة، شريطة أن يكون معيار التصنيف معبِّرًا عما جد في المجتمع من علاقات ومراكز جديدة للتعامل.

* وهي دوائر ليس من شأنها بالضرورة أن تنشئ استقطابًا وصراعًا بين بعضها والبعض الآخر، لأن وصف التداخل والتشارك بين الأفراد المنتمين إليها وبين الدوائر الأخرى ينشئ إمكانية دائمة للتعامل وللتحاور وتحقيق المصالح بالاتفاق والمساومة.

* بمعنى أن هذا التداخل يشكل عاصمًا من التفكك والتضارب، ويسهم في توحيد القوى وفي التماسك الاجتماعي العام. وذلك كما يحدث في البنيان المرصوص عندما تتداخل أجزاؤه في بعضها البعض بما يشكل في النهاية بناءً واحدًا يشد بعضه بعضًا.

* وهي دوائر قد تتنوع بين خصوص وعموم؛ حيث يشكل بعض منها أجزاء من دوائر أخرى.

* وهي دوائر غير ثابتة ولكنها متغيرة ومتحولة، لأن حرفًا تذوي وحرفًا تنشأ، ومذاهب تزدهر ومذاهب تزول، وبما نفعله مثل الهجرة إلى المدن وما تؤدي إليه من خفوت الوزن الاجتماعي لعلاقات النسب والمصاهرة من أبناء العشائر والأسر.

* ودوائر الانتماء بعضها يحكم بعضًا، بمعنى أن يكون البعض منها خاصًا لمصالح عامة تجمعها وتجمع غيرها ممن يتشاركون في علاقة خصوص وعموم. فالأعم منها يحكم الأخص ويخضعه للصالح الأعم مع إسباغ الحماية عليه.

وثمة أمران متعلقان بمفهوم الانتماء:

أولهما: أن دوائر الانتماء هذه تتنوع نوعين متميزين: نوع منهما يشمل الفرد دون أن يكون للفرد المشمول إرادة في اندراجه في هذا الانتماء، مثل دائرة اللغة أو الدين أو النسب، وكذلك دوائر العمل والمهن ونوع التعليم التي يندرج فيها الفرد لا لكونه شاء أن ينضم إلى هذه الدائرة، إنما هو اختار العمل أو نوع التعليم أو الطريقة الصوفية في العبادة، لأسباب تتعلق باختياره لهذه المهنة أو نوع التعليم أو طريقة العبادة، ثم هو اندرج في هذا الانتماء نتيجة ذلك دون أن يقصده في ذاته.

والنوع الثاني هو هذا الاندراج في انتماء قصده الفرد لذاته ودخل فيه بموجب سعيه للاندراج فيه والانتماء إليه، وذلك مثلما نلحظ في إنشاء الجمعيات والأحزاب وغيرها من التكوينات الاجتماعية التي نشأت أصلًا بسبب سعي أناس لإنشائها لتعبر عن دعوة لهم سياسية أو اجتماعية، أو نوع نشاط يؤدونه لأنفسهم أو لغيرهم.

ثانيهما: أن دوائر الانتماء هذه تتنوع نوعين متميزين آخرين: نوع يصلح لأن تنشأ به جماعة انتماء سياسي تقوم على أساسه الدولة، ويغير حينها دائرة الانتماء الأعم التي تخضع لها كل دوائر الانتماء النوعية الأخرى. ونوع لا يصلح لهذه المسألة ولم يعرف

التاريخ له صلاحًا في أي من تجارب الأمم والشعوب، وذلك لأن الوصف الذي قامت عليه أي من دوائر الانتماء الفرعية هذه إنما يقوم على أمر محدود لا يستوعب ما يستلزمه وجود الجماعة السياسية من أنواع عمل مادي وثقافي ومعيشي متكاملة ومتساندة ومتعددة في وظائفها. ويستحيل – نظرًا وواقعًا – أن تنشأ جماعة سياسية على أساس من انتماء لنوع حرفة معينة أو تخصص مهني محدود، إنما الأمر يستدعي أن تكون الأوصاف الصالح بعضها لنشأة الجماعة السياسية من الشمول والثبات بما يجعلها خليقة بأن تكون الحاكمة لغيرها من الجماعات والدوائر على المدى الزمني الذي تقاس به المراحل التاريخية طويلة المدى، وهذا ما يمكن الإشارة إليه الآن.

التصنيف الذي يصلح لقيام الانتماء لما يقوم بوصفه الجماعة السياسية، هذا التصنيف يتعين أن يتصف بعدة أوصاف لازمة:

الأول: أن يكون عامًّا يشمل من الجماعات ما يصلح لأن تتكامل به وظائف العيش المشترك وفقًا للمستوى الاجتماعي والحضاري والثقافي السائد في مرحلة تاريخية معينة وفي بيئة معينة، فهو يكون الوصف الأوسع والأشمل في نطاق تكامل الفاعلية الاجتماعية، ولذلك لا تصلح الأوصاف المتعلقة بالعمل المتخصص مثلًا، لقصورها عن تغطية هذا التكامل اللازم لقيام الحياة الاجتماعية.

والثاني: أن يكون وصفًا ذا استمرارية طويلة؛ بحيث لا يشمل التغيرات الطارئة والتغيرات الطوعية الإرادية للأفراد، وبحيث يستحيل على التغيير إلا عبر العديد من الأجيال وبما يتجاوز العمر الفردي للإنسان، فلا الإرادة الفردية ولا العمر الفردي ولا الممكنات الذاتية مما يمكن أن تغيره.

والثالث: أن يكون وصفًا لصيقًا بمن يتصفون به لا يقوم على اختيار حر لهم، وإنما يتشكل عبر مرحلة تاريخية، ويتشارك الاتصال الجغرافي والاستمرار التاريخي في تشكيله الموضوعي بين الناس المتصفة به، ثم في تشكل الوعي الثقافي الجماعي بوجوده وبكفايته لقيام جماعة سياسية متميزة بذاتها وقادرة على إدارة شئونها المتكاملة.

ومن ثم فإن جماعة الانتماء العام، وهي ما يسمى بالجماعة السياسية، يمكن التعريف بها بأنها "مجموعة من البشر تتحدد وفقًا لتصنيف معين يقوم على وصف لصيق وفعال يصدق على المتصفين به ويميزهم عن غيرهم، وذلك متى كانت الأوضاع التاريخية قد رشحت الجماعة المتصفة بهذا الوصف بأن تقوم بوظيفة محددة لحماية أمنها الجماعي المشترك وصالحها بعيد المدى، فضلًا عن إدارة أمورها المشتركة".

وقد عرفت **تجارب التاريخ** المعروفة ثلاثة أوصاف قامت على أساسها الجماعات السياسية، وهي **الوصف النَسَبِي** الذي قامت به جماعات سياسية أساسها القبيلة أو العشيرة، و**الوصف الديني** الذي قامت به دول وجماعات سياسية أساسها الدين، و**الوصف اللغوي** الذي قامت به دول وجماعات سياسية أساسها القومية. وكل ذلك في أي من حالاته كان يجري اختماره باجتماع عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية مع أوضاع سياسية مكنت من تبلور أي من هذه الجماعات، وبتمام قيام أي منها تقوم الدول على أساسها.

حركة التاريخ وتفاعلاته هي ما يصنع من هذه المادة الخام جماعة سياسية، وهي ما يمكن من قيام دولة على أساسها ويبقيها على المدى التاريخي المناسب:

– شاهدنا في حركة التاريخ الأوروبي قيام التجمعات الإقطاعية تحت هيمنة الكنيسة الكاثوليكية، ثم الانتقال إلى الجماعات القومية على أساس اللغة، ثم مرحلة التحول إلى الاتحاد الأوروبي الجارية حاليًا.

– وشاهدنا في حركة التاريخ العربي التكوين القبلي الذي تحول إلى جماعة الإسلام وقيام الجماعة بجامع الدين، ثم التجزؤ القطري الحادث بفعل الاستعمار الغربي وبتفاعل الوحدات القومية، وهكذا.

أقصد من ذلك أن ثمة حركية بين كل الانتماءات العامة الصالحة لتكوين جماعات سياسية، وأنها بفعل الحدث التاريخي وتفاعلاته تتبادل المواقع بين أن تكون إحداها حاكمة للأخريات، ثم تصير محكومة من جماعة أخرى.

– وعندما يكون الدين وحدة الانتماء العامة الحاكمة التي تنشأ بها الجماعة السياسية، تكون ما احتوته من وحدات لغوية وقبلية دوائر انتماء فرعية خاضعة للوحدة الحاكمة (العرب، الفرس، الترك): قريش حاكمة للمسلمين في صدر الإسلام ثم انعكس الوضع بعد ذلك.

– وعندما تكون اللغة هي وحدة الانتماء العامة الحاكمة، يصير الدين والقبائل والعشائر من وحدات الانتماء الفرعية المحكومة.

– كانت الجماعة السياسية القرشية قبل انتصار الإسلام تضم وتحكم الإسلام في صدره الأول وتحميه العصبية القبلية لبني هاشم، ثم بعد انتصار الإسلام صارت التكوينات القبلية محكومة بالجماعة الإسلامية مثلما رأينا في حروب الردة. ثم صارت هذه الجماعة بعد توسعها تضم العرب والفرس والترك وغيرهم. ثم مع نشأة القوميات في العصر الحديث، صارت القومية العربية مثلًا تضم مسلمين ومسيحيين وغير ذلك.

وقد شاهدنا في تاريخنا الحديث هذه العمليات من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان قد ظهر من قبل التكوين الفارسي، ثم ظهرت حركة التتريك والجامعة الطورانية، وكذلك الحركة العربية، وغير ذلك.

* الجماعة الحاكمة عليها وظائف جد مهمة:

أولًا: أن تحمي الأمن الجماعي لذويها من المخاطر الخارجية.

ثانيًا: أن تحمي وحدات الانتماء الفرعي المشمولة بها وتوجد طبيعة التنسيق بين هذه الدوائر وفقًا للوزن النسبي لكل منها، وحماية مصالحها تجاه الأخرى في الوقت ذاته.

ثالثًا: الإدارة العامة للشئون الجارية للجماعة والتنسيق بين مكوناتها.

وإذا غُيرت أي من ذلك، فإما:

أ- أن تغير من سياساتها.

ب- وإما أن تنكسر وتتغير.

* الدائرة الفرعية، تخضع لحكم الجماعة العامة بشرط:

أن تجد الحماية منها والآليات لتحقيق مصالحها وتسيير شئونها، بما يتناسب مع حجمها وثقلها الاجتماعي بالنسبة للدوائر الأخرى.

ثانيًا الأسئلة والمداخلات:

أ. د/سيف الدين عبد الفتاح:

إن الرؤية المتكاملة التي قدمها سعادة المستشار البشري تجمع بين القراءة التاريخية والقراءة الجغرافية المعمَّقة حول ما يمكن تسميته بـ"نشأة الدولة الفكرية"، والتي تسبر غور شبكة من القضايا تتعلق بالدولة وكيانها، والتجزئة وشروطها، والتبعية ودوامها. هذه القضايا يستدعي بعضها بعضًا، وبها من عناصر الاتفاق ما يوجب البحث فيه، والتعرف على الشروط الموضوعية والتاريخية التي تحكمها والتي تتعلق باستمرارية هذه الأوضاع على ما هي عليه. وكنت أقول دائمًا – في هذا الصدد – إن الحدود ربما لم توضع على الأرض بل إنها صنيعة عقول ضيقت على نفسها، وهو ما أكده سيادة المستشار حينما أشار إلى أن ذلك الفصل بين دوائر الانتماء لم يكن جبرًا بل كان اختيارًا، وهذا الاختيار الذي بدأ في صورة الجبر إنما شكل عنصرًا من عناصر وطأة الدولة القومية التي نشأت لدينا. وهو أمر ترك من الآثار الخطيرة في فهم وإدراك وتصور قضية الانتماء.

اللواء/ علي مسعود:

هناك ثلاث نقاط متعلقة بموضوع المحاضرة:

1. تعبير الدوائر المتحاضنة أكثر دلالة من تعبير الدوائر المتكاملة.
2. هناك فارق بين الانتماء والولاء، فالانتماء جبري، أما الولاء فهو يرتبط بمدى العطاء لمفهوم الانتماء، وكل من الانتماء والولاء يرتبطان بمفهوم المشاركة الشعبية، وهو ما يعرف بمثلث (الانتماء – الولاء – المشاركة)، وهذا المثلث من الأركان الرئيسة للدولة.
3. بالنسبة لاتجاهات التهديد لأمن مصر القومي والتي تتحدد في الشمال الشرقي ثم الجنوب، فهي على هذا النحو منذ عهد الفراعنة، لكننا نغفل ذلك في الفترة الراهنة على اعتبار أن إسرائيل لم تعد عدوًّا لنا. لكن ما يزيد الأمر تعقيدًا أنه إذا كانت اتفاقية سايكس–بيكو قد قسمت المنطقة منذ مائة عام تقريبًا، فإن هناك إعدادًا في هذه المرحلة للتقسيم الثاني للمنطقة سيتخذ من التمايزات الدينية والعرقية معيارًا له.

أ/ عبد الرحمن حسام:

من الممكن أن نلاحظ أن كل ما حدث في القرن الماضي ارتبط بمشروع إمبراطوري لإحدى القوى العالمية التي استطاعت أن تبني إمبراطورية قائمة على التعاون مع عدد من الأحلاف فيما يمكن اعتباره مشروعًا إمبراطوريًا متعدد الأقطاب. والسؤال هو: كيف يمكن لأي قوة صاعدة في العالم أن تواجه هذا المشروع الإمبراطوري دون أن تكون جزءًا منه؟ فالنظام الدولي به العديد من القوى الكبرى، ولكنها في النهاية تصبح بشكل من الأشكال جزءًا من المشروع الإمبراطوري ولا تقدم بديلًا عنه. وهذا يزيد الأمر صعوبة بالنسبة للقوى المتوسطة والصغرى في مواجهة المشروع الإمبراطوري الذي يعد مشروعًا استغلاليًا للعالم.

أ. محمد البديوي:

ما تأثير الأحداث في السنوات الأخيرة في تماسك المجتمع المصري، في ظل تصاعد وتيرة العنف الطائفي، واتهامات بعض المسيحيين للمسلمين بأنهم غير مصريين بل عرب، فضلًا عن بروز ظواهر أخرى مثل ظاهرة الزواج من الإسرائيليات واتساع قاعدة الفئات المهمَّشة وتزايد هجرة المصريين للخارج، وما أثر ذلك في مفهوم الانتماء؟

أ/ خالد يوسف:

أفهم كلمة متحاضنة في دلالاتها البلاغية ولكن لا أستطيع أن أحدد دلالاتها في الاستخدام الأكاديمي سواء في حقل التاريخ أم حقل الاجتماع أم غير ذلك، وما يرتبط بذلك الاستخدام من موضوعات لا سيما موضوع الانتماء الذي نحن بصدد الحديث حوله.

لقد فهمت من هذه المحاضرة أنه ليست هناك حتميات في التاريخ، وفي قضية الانتماء إلى الدوائر الثلاث؛ الإسلامية والعربية والوطنية، فلا شك أن الانحياز إلى أي من هذه الدوائر يكون نتيجة لصراع بين هذه الدوائر قد يؤدي إلى بروز منتج جديد من دوائر الانتماء. أعتقد أنه ليس هناك اتفاق أو إجماع وطني حول الانحياز إلى أي من الدوائر سالفة الذكر، ولعل السبب في ذلك يرد إلى المدخل العاطفي الذي يتم تناول الظاهرة من خلاله.

أ/ محمود علي كامل:

إن قضية الانتماء قضية ذات امتداد حضاري وثقافي، لذلك ينبغي الإشارة إلى أن المخططات الخارجية التي تستهدف الهوية تلازمت مع التفريط الداخلي في هذه الهوية لا سيما على المستوى الإعلامي، فضلًا عن الخطاب السياسي الذي يخلط بين المرجعية الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين معتمدًا على أثر التخويف.

أ/ محمد خالد – طالب بكلية الحقوق:

من المعروف أن نظام القانون المصري يدور في الفلك اللاتيني من الناحية التشريعية والقضائية، فكيف إذن يتأتى لذلك القانون أن يحمي الانتماء الوطني والعربي والإسلامي للمجتمع المصري؟

أ/ أحمد عبد الفتاح:

في ضوء ما تم ذكره عن تحاضن دوائر الانتماء، ما التركيبة المناسبة للمجتمع المصري المتعلقة بدوائر الانتماء؟

من ناحية أخرى أرى أن الدوائر المتحاضنة أكثر تعبيرًا من المتعايشة، لأن الأولى تفترض وحدة الاتجاه أما الثانية فتفترض الخلاف والاضطرار للتجاور.

أ/ أحمد عيد – طالب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

هل يدعم الثابت التاريخي انتماءً محددًا لمصر، لا سيما في ظل الانتقال من الهوية الفرعونية إلى القبطية فالإسلامية مرورًا بالدائرة القومية العربية وانتهاءً بالانتماء الوطني، والسؤال هو: كيف نحدد ما هو جوهري في الهوية وما هو عَرَضي؟

د. إجلال رأفت:

تطرقت المحاضرة إلى الانتماء الديني واللغوي والثقافي والنَسَب، لكن الانتماء للإقليم نفسه ما موقعه بالنسبة للانتماءات التي ذُكرت؟

أتصور أنه في الحالة المصرية على وجه التحديد فإن مسألة الانتماء إلى إقليم محدد هو الأقوى في مصر.

النقطة الثانية تتعلق بفشل مصر في محاولات الوحدة مع السودان ثم مع سوريا، فما سبب هذا الفشل؟ هل لأن مصر متقوقعة في إقليمها؟ أم لأن لديها شعورًا بالاختلاف عن باقي الأقاليم المحيطة بها سواء أكانت أفريقية أم عربية؟ ومن ثم لا تكون مهتمة بمعرفة الآخرين المعرفة الكافية حتى تصل للوحدة، أم أن سبب الفشل يرجع إلى فشل النخبة الحاكمة نفسها؟

أ/ رجب السيد دسوقي:

يذكر د. سيف عبد الفتاح دائمًا أن الإيمان يزيد وينقص والشرعية تزيد وتنقص، فهل يمكن للانتماء أن يزيد وينقص؟

تنتشر بيننا ثلاثة مناهج للتفكير، وهي مناهج التفكير المثالي والبرجماتي والحدي، وأخطرها منهج التفكير الحدي الذي يسبب العديد من المشاكل على صعيد الانتماء، فحينما يوجَّه لك سؤالٌ من قبيل: هل أنت مصري أم عربي أم مسلم؟ فإن

الإجابة ستكون حدية لأن السؤال يفرض إجابته، وهذا لأننا تعلمنا منذ الصغر الاختيار بين الأشياء ولم نتعلم التوفيق بينها. نحن نحتاج إلى نمط تفكير توافقي أو وسطي، فمشكلة الانتماء هي مشكلة منهج في التفكير.

أ/ حلمي:

ما مسئولية رفاعة الطهطاوي عما وصلت إليه حالة الانتماء في مصر؟ ذلك لأنه كان مؤسسًا "لفكر سياسي" لم يحقق لمصر الارتقاء المنشود، بل كان تأثيره سلبيًا. من ناحية أخرى أريد الإشارة إلى أن الدولة هي التي تصنع الانتماء بتقديمها الخدمات الضرورية للمواطنين، ولكن ما زال لدي تساؤل حول كيفية بدء مشروع النهضة هل نبدأ من القاعدة أم من القمة؟

د/ ناجية عبد المغني سعيد:

إن دوائر الانتماء ليست بالضرورة متعارضة فهناك إمكانية للتوافق، كما أن مستويات الانتماء ودوائره من الانتماء الأُسري للمجتمعي للقومي للإقليمي للإنساني لا تتعارض البتة، ومن المعروف أن مصر تقع في الدوائر الأفريقية والعربية والأفروآسيوية والمتوسطية، وإذا نظرنا إليها من النواحي الفكرية والعقائدية والسياسية كنا في دائرة عدم الانحياز ولم يكن هناك تعارض. إننا إذا ما تمسكنا بما تعنيه كلمة قبطي فإن مشاكل عديدة ستحل، لأن الكلمة تشمل المسلم والمسيحي من المصريين. وهناك أيضًا مقولة تذهب إلى أن مصر هواها شيعي ومذهبها سني، وهذه المقولة تنطوي أيضًا على البعد التوفيقي.

د/ علاء محمد أبو زيد:

لا شك أن تهديد الأمن القومي يهدد الانتماء في مصر، وأمن مصر القومي مرتبط إلى حد كبير بالأمن القومي في البلاد والأقاليم المحيطة بها، وبالتالي فإن كل تهديد للهويات في البلاد المجاورة لمصر ينال من الأمن القومي في مصر، ولذلك فإن الانتماء إلى الإقليم هو المعيار الأهم للانتماء في مصر. وفي هذا الصدد لدي عدد من الأسئلة:

1- هل لكي أحمي انتمائي للإقليم لا بد أن أتخلى عن انتمائي للهوية؟ مثلًا المسلم هل ليحمي انتماءه للإقليم يتخلى عن هويته وكذلك المسيحي.

2- ما سر عدم تفكك لبنان على الرغم من التنوع الطائفي الواضح ومن عدم وجود قبضة حكومية بوليسية مثلما هو الحال في بعض البلاد العربية الأخرى؟

3- فيما يتعلق باتفاقية سايكس-بيكو والتقسيم الاستعماري والتقسيم الحالي على أساس عرقي وديني، هل سيصل الأمر إلى أن يمتد هذا التقسيم إلى العالم كله ليصبح التقسيم القطري هو القاعدة الأساسية؟

أ/ كريمة محمد:

ما الوسائل العملية التي يمكن استخدامها لتعريف الشباب بمفهوم الانتماء وترسيخه لديهم؟

أ/ محمد مصطفى:

في إطار مدرسة ما بعد الحداثة ظهرت تيارات فكرية معاصرة معادية للانتماء، وهي تختلف عن التيارات التي كانت مسيطرة قديمًا على العقلية الإمبريالية الغربية والتي كانت متحيزة للانتماء، فهل هذه التيارات بتفكيكها لدوائر الانتماء أو فكرة الانتماء عمومًا تؤثر في الحركية التاريخية للوجود الإنساني فقط؟ أم إنها يمكن أن تهدد البقاء البشري بدحضها لفكرة الانتماء وسعي الإنسان الطبيعي إليه؟

وفيما يتعلق بقضية فشل الوحدة بين المجموعات القومية، ما المعيار الرئيسي الذي على أساسه تفشل عملية الوحدة؟

د/ أمل شمس:

فيما يتعلق بالربط بين قضيتي حقوق الإنسان وفكرة الانتماء، يلاحظ أن المجتمع الغربي اختزل قضية حقوق الإنسان في حقوق الإنسان الغربي في استغلال غيره من البشر للحصول على أقصى مكاسب ممكنة، مستخدمًا كل الوسائل بما فيها الاستعمار. كيف يمكن الربط أو المقارنة التاريخية بين الممارسة الغربية – في هذا الصدد – وتطور فكرة حقوق الإنسان إلى أن شملت حقوق الطفل والمرأة وغيرها من المجالات التي تفكك الانتماء لبقعة أو دين أو قبيلة، أي الأسس التي قام عليها الانتماء؟ وما الإستراتيجية التي نستطيع من خلالها مواجهة الاستغلال الغربي لقضية حقوق الإنسان؟

إن ما يجري في الممارسة الغربية هو استغلال حقوق الإنسان كفكرة متميزة في التفكيك، وبخاصة في ظل سيادة مفهوم العولمة في الحقبة الراهنة، وبالتالي يتم ضرب مفهوم الانتماء في مقتل، لأن الانتماء لم يعد لدين أو لقبيلة...، وإنما اتسعت دوائره حتى إنها أصبحت ضد فكرة الانتماء للدفاع عن مصالح البشر بالمفهوم المثالي وليس الإنسان بمفهومه البيولوجي.

المهندس/ عبد المعطي:

لدي عدد من الأسئلة:

1- هل يجب أن يكون للدولة انتماء واضح؟ وهل يجب أن ينعكس هذا الانتماء في نصوص الدستور؟

2- ما مدى دور الدولة في تعزيز دوائر الانتماء المتحاضنة؟ فلو كانت الدولة تأخذ بالديمقراطية ولها مشروع واضح فسيصبح من البدهي أن يكون هناك اهتمام بالشأن الوطني ثم القومي فالإسلامي، والمثال على ذلك دولة تركيا التي تتحاضن فيها دوائر الانتماء الثلاث، فهي دولة لديها مشروع تعكسه سياستها الخارجية وخصوصًا الرؤية المتعمقة لوزير خارجيتها، فمتى يتحقق هذا في مصر؟ وهل لابد من وجود الديمقراطية وسيادة القانون لتحصل عملية التحاضن أم لا؟

أ. د/ نادية مصطفى:

أشكر سعادة المستشار على تشريفنا، فهو لا يتردد في الاستجابة لدعوتنا.

لدي انطباع موجز استقيته من بعض الأسئلة، هناك كثير من الأسئلة – وبخاصة عن مشاكل الانتماء داخل مصر – تختزل مفهوم الانتماء وتقصره على الانتماء للوطن فحسب، وأعتقد أن الانتماء للوطن لن يتدعم إلا إذا تدعم الانتماء للدوائر المتكاملة التي تستغرق معنى الانتماء في هذا الوطن.

تعقيب المستشار/ طارق البشري:

سوف أجيب عن الأسئلة من خلال النقاط التالية:

1- الانتماء والولاء والمشاركة:

لقد مثلت مداخلة اللواء علي مسعود إضافة للمحاضرة، والتقسيم الخاص بالانتماء والولاء والمشاركة تقسيم موضوعي وعلمي. وأتصور أن الانتماء هو العنصر الموضوعي الذي نشأ تاريخيًّا، والولاء هو إحساس الجماعة بوجود هذا العنصر، والمشاركة هي توكيد للانتماء ودعم له، لأن الإنسان لا بد أن يدرك ما هو حتمي وما هو أساسي بالنسبة له، وأن يقبله ويجعله عنصرًا من عناصر تكوينه، ويدافع عنه على المستويات المختلفة (قيم، ثقافة، وجود، جماعة) فما ينشأ عليه الإنسان لا يحاول الخروج عليه بل ينتمي إليه.

2- تعدد الانتماءات:

التصنيف الواحد يقوم على معيار محدد مثل معيار الجنسية أو غيرها، مثال ذلك: أنا مصري أم سوداني؟ أنا مصري، أما إذا تعددت التصنيفات تعددت الانتماءات.

قديمًا كان يوجد كتاب يوزع على أبنائنا وهم صغار به صور لمربعات ومثلثات ذات ألوان مختلفة، فهو يدرب الطفل على التصنيف. إن القدرة على التصنيف جزء من السياسة ومن العلم أيضًا، وكلما تعددت التصنيفات تعددت الدوائر وكانت هناك قدرة على التوفيق بينها فضلًا عن منع العنصر العشوائي من التدخل. وتعدد الانتماءات يعني أننا إزاء توافق أو تناحر، إذ يمكن لهذه الانتماءات أن تتناحر أو تتآلف. ولن أتوسع في هذه النقطة لأنه توجد محاضرات أخرى في إطار هذه السلسلة ستشمل هذه الموضوعات، فلا أسبقها ولا تسبقني، فلكلٍّ اختصاصه.

3- قابلية الانتماء للنمو:

يزيد الانتماء وينقص، وهذا يرتبط بفكرة الولاء التي تم التعرض لها آنفًا.

4- تحاضن دوائر الانتماء وإدارته:

الانتماءات مثل التروس يوجد منها الكبير والصغير، ويوجد المربع والمستطيل، وكلها تدور مع بعضها، فهذه تكون حالة الانتماءات لمجتمع يريد أن ينهض، ويحاول أن يربط انتماءاته ببعضها البعض، وينسق بينها بطريقة تجعلها متناغمة مع بعضها البعض.

وقد كانت سياسة محمد علي وهو ينهض بالأمة ناجعة في إدارة دوائر الانتماء، فكانت تركيبة المجتمع الموجود في مصر تتكون من مسلمين وأقباط وألبان وشركس ومماليك وأتراك، فظل يعمل على التنسيق ما بين هذه التكوينات؛ فالأقباط يعرفون جيدًا ما يتعلق بحدود الأرض المصرية، وتحديد الضرائب والعمليات الحسابية، فأوكل لهم هذه المهمة ليفعلوها بكفاءة، أما المماليك فكانوا جزءًا من العسكر بعد قضائه على قادة المماليك الذين كانوا يناوئونه، فاستقطب البقية منهم ليعملوا تحت إمرته وعلمهم فنون الحرب، وولى العثمانيين المناصب العامة العليا في الحكم، وكان يبدل بينهم في الجيوش، فالجيش الذاهب لمحاربة الدولة العثمانية يجعل عدد المماليك فيه أكثر من العثمانيين. لقد كان يدير التكوينات الموجودة لديه على أساس تنسيقي يحدد الغرض منه بكفاءة غير عادية، ويرضي الجميع، ويكسب كل ما يمكن أن يحصله لحكمه ولدولته من إيجابيات تتعلق بهذا الموضوع، ولم تحدث قط في عهده مشاكل متعلقة بالانتماءات.

وعندما قامت ثورة 23 يوليو كان في ذهن قادتها تعدد دوائر الانتماء (الإسلام والعروبة وأفريقيا) فأما الدائرة الإسلامية فلم تفعّل لأسباب سياسية وليس لأسباب تتعلق بالفكر، وفي المقابل كان الانحياز إلى الدائرة العربية بسبب القضية الفلسطينية.

لقد أُصيبت الدائرة الإسلامية بمشكلة التناقض بين السياسات الإستراتيجية للدول العربية؛ ذلك لأن الدائرة الإسلامية تمتد لتشمل تركيا وإيران، وفي إبان الحرب الباردة والصراع الدولي بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية كانت هاتان الدولتان أكثر تضررًا وإحساسًا بالخطر الروسي من الولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة لم تستعمرهما، أما الروس فكان توسعهم قبل ذلك على حساب أراضي الدولتين، فكان إحساسهما تجاه الخطر السوفيتي يتجاوز كثيرًا الإحساس بالخطر الأمريكي، لذلك تضاربت الإستراتيجيات في ذلك الوقت. وحدث هذا أيضًا معنا في بداية القرن العشرين، حيث كان أحرار الشام ضد الاستبداد التركي العثماني، فكانوا يتدفقون إلى مصر وكان الإنجليز يرحبون بهم، أما المصريون فكانوا ضد الاحتلال البريطاني، فكانت تركيا ترحب بتدفق المصريين المعارضين للاحتلال البريطاني إليها بمن فيهم مصطفى كمال أتاتورك، وذلك يرجع إلى التناقضات الإستراتيجية.

ومع ذلك يمكن القول: إن الدائرة الإسلامية وإن كانت خاملة في ذلك الوقت، إلا أنها كانت موجودة في الوعي الثقافي المصري منذ القِدم.

5– دوائر الانتماء والخصوصية:

لابد أن تكون لدينا قدرة وقابلية للتفريق والتجميع في الوقت نفسه، أي نقدّر ما يجمعنا مع الآخرين وما يميزنا عنهم. نقدّر ما يميزنا عن الآخر حتى نستطيع أن نحترم خصوصياته، وأُقدر ما يجمعني بالآخرين حتى أستطيع أن أدافع عن المشترك بيني وبينه، وهذا هو التنسيق الواجب. إن التفريق والتوفيق لا يختلفان إذا أحسن توظيفهما كلٍّ في مجاله ودرجته، وهذا الأمر يحتاج إلى سياسة.

6– الانتماء والانفتاح على النماذج الثقافية المتمايزة:

أعتبر رفاعة الطهطاوي من أكابر الفضلاء، لقد كان يريد أن يزيد انتماءه بالأخذ من نماذج الأمم الأخرى وتجاربها، ثم يقوم بعملية هضم حضاري بما يساعد في تطوير الحضارة التي ينتمي إليها.

لابد أن نتعلم كيف نقتبس نماذج تنظيمية من البلاد الأخرى في الجيش والحكم والإدارة والشركات، لكن ينبغي أيضًا ألا نغفل كيفية إخضاعها للمرجعيات الثقافية والفكرية التي تحركنا.

7– حتمية التاريخ ودوائر الانتماء:

من المهم أن نعرف كيف نعي الحتميات التي تحكم الجماعات وكيف نتعامل معها بالشكل الأمثل، فهي ليست حتميات تفرض على التاريخ، لكن حتميات التاريخ هي التي تفرض ذاتها علينا. فمثلًا لو أردنا فرض حتميات معينة على التاريخ، نقول لابد بعد الحكم القَبَلي أن يأتي الحكم القائم على القومية، إلا أن ذلك لا ينطبق بالضرورة، فأوروبا التي تحولت إلى النظام القومي الأمثل عادت لوحدات ثقافية وعادت إلى وضع الجماعة السياسية على أساس ثقافي وليس على أساس ديني.

8– التركيبة السليمة للقوميات:

يحتاج هذا الأمر لحكومات وطنية وتنسيق بين جماعات مستقلة. إن مشكلتنا الرئيسية أننا لا نملك أمر أنفسنا، وقليل جدًا من يملكون أمر أنفسهم، وربما يعود ذلك في بعض الأحيان إلى حجم الدولة وعدد سكانها؛ فمثلًا دولة عدد سكانها خمسة ملايين لا شك أن ذلك سينعكس على قدرتها وسلوكها السياسي. إن المحك الرئيسي يتعلق بحرية الإرادة الذاتية، ومن المدهش أن كوبا فيها قاعدة أجنبية تحتل بعضًا من أراضيها ومع ذلك إرادتها السياسية مستقلة، في حين أن هناك دولًا ليس فيها احتلال عسكري ومع ذلك تجد إرادتها السياسية كاملة الخضوع للإرادة الأجنبية.

9- مرجعية النظام القانوني وقضية الانتماء:

إن القانون المصري أصله قانون فرنسي، لكن مع مضي الوقت وتطور الثقافة القانونية المصرية تغير الأمر، فبعد بضعة عقود ظهرت إسهامات السنهوري في هذا الصدد، فالقانون المدني بات من خلال إسهامات السنهوري يعكس القانون المقارن في العالم بإدخاله مجموعة قيم شرعية مصدرًا من مصادر التكوين، وحينما ذهب السنهوري إلى العراق ليضع لهم قانونًا مدنيًا يمزج بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، استطاع إخراج قانون مدني يمزج بينهما ببراعة، وكتب مقالة مهمة في بداية الستينيات في مجلة عراقية بعنوان: "نحو قانون عربي مدني جديد" وذكر أن القانون المصري آخر ما وصل إليه الفكر القانوني المقارن في العالم. لا شك أن هناك حاجة إلى دراسات كثيرة في مصر والدول العربية وغير العربية لتوصلنا إلى حدود المقارنة بين القانونين، لنصل بعد ذلك لقانون يكون كل مصدره الشريعة الإسلامية.

كان السنهوري حينما يتحدث يُسكِّن إسهاماته القانونية في إطار النظريات الفقهية، والتي تعد معينًا للفكر الإسلامي، فمن يدرس الفقه الإسلامي يجده من الناحية الفنية والمهنية والعلمية قويًا جدًا ودقيقًا، وانعكس ذلك على ممارسات الفقهاء والقضاة وهم يفسرون القانون الوضعي بقدرتهم على المزاوجة بينه وبين الفقه الإسلامي.

إن حجم الرسائل الجامعية المتزايدة – من ماجستير ودكتوارة – في كليات الحقوق حول المقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية في مسائل معينة يعبر عن أن القضية ليست غريبة أو بعيدة أو جديدة، والقضية الأساسية هي التقارب بينهما لكنها مع ذلك قد تأخذ شكلًا سياسيًا صداميًا. فإذا أخذنا الجانب الثقافي البحث في الحسبان فستحل المشكلات بشكل أفضل مما يقدمه الصدام السياسي.

10- السند القانوني للانتماء:

هل يكون انتماء الدولة منصوصًا عليه في الدستور؟ نعم ولكن أحيانًا نكتفي بالانتماءات وفق معيار يحتاج للتوكيد، أما المستقر فقد لا نشير إليه. فعلى سبيل المثال كان دستور 1923 ينص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، لأن الاستقلال كان مشكوكًا فيه آنذاك، وكنا نحتاج إلى تأكيد الاستقلال بنص دستوري من هذا النوع، وعندما تم الاستقلال فعلًا تم الاستغناء عن هذا النص، ونُصَّ بدلًا من ذلك على أن "مصر دولة عربية"؛ وهذا انتماء ولكن كان هناك حاجة إلى التوكيد عليه.

11- الانتماء إلى الإقليم:

أثارت الدكتورة إيمان موضوعًا مهمًا جدًا أتفق معها بشأنه، فقد كنت أتحدث عن القبيلة وعلاقة النسب وعلاقة اللغة وعلاقة الدين، والدكتورة أضافت أيضًا علاقة الإقليم وأعطت مثالًا عن مصر وهو مثال مهم، فمصر على مر العصور لم تتجزأ، فالحقيقة أن مصر جامعة شاملة لسكانها لكنها ناقصة؛ ناقصة لأن أمنها القومي يقع خارجها. إن مصر مثل إنسان أمعاؤه خارج جسمه، فالأمعاء هي الأمن القومي لمصر، والأمن القومي لمصر يقع خارج حدودها، وهناك من يصوب السلاح على رأسه – وهذا من جهة الشمال الشرقي – ومأساتنا دائمًا تأتي من جهة أمننا القومي.

وعندما تم بناء السد العالي لم يكن ذلك لتوسيع رقعة الأرض الزراعية أو تنمية الاقتصاد فحسب، فمصر قبل بناء السد العالي كانت لا تستطيع أن تملك زمام أمرها من المياه لمحصول واحد لسنة واحدة. ولم يكن سد أسوان كافيًا لاحتياجات مصر المائية لأكثر من سنة واحدة، وهذا الأمر يعبِّر عن امتداد أمعاء الجسد المصري خارجه.

12- مقاومة المشروع الإمبراطوري:

أتصور أن بلادًا كثيرة تقاوم هذا المشروع وأخرى لا تقاومه. فكلما قويت الدولة القطرية قلت المقاومة للاستعمار، وكلما ضعفت قويت الحركات الشعبية القادرة على ضرب الاستعمار لأن الاستعمار لديه من العدد والعدة والأجهزة والتكنولوجيا والفكر والخطط والمال ما يستطيع به أن يهزمك في أي معركة نظامية. إن الحل الوحيد عندما تدعو الضرورة إلى أن تتحرك إما بالعصيان أو بالمقاومة الشعبية الإيجابية، وكلاهما ترفضه الحكومات المركزية، فكلما قويت الحكومة المركزية قلت إمكانية هذه المقاومة.

إن دراسة التجارب المختلفة للحركات الشعبية في البلاد المختلفة، توضح أن لبنان أكثر الدول العربية قدرة على مقاومة إسرائيل، والصومال قادرة على تحريك مشاعر الخوف لدى الولايات المتحدة، إن المعضلة الرئيسية التي نحن بصددها هي: **كيف يمكن التوفيق بين إمكانيات الدولة في حفظ التوازن الداخلي وفي إدارة الشأن اليومي خصوصًا البلاد التي لا توجد بها طوائف، كيف يمكن القيام بهذه الأمور من جانب وفي الوقت ذاته أن نمارس المقاومة.**

هذه المعضلة حاولت ثورة 23 يوليو حلها، فكانت تريد إخراج البريطانيين من البلاد وتُشكِّل في البلاد مقاومة شعبية، وليس من المفترض أن تترك المقاومة وهي تقوم بإلغاء الأحزاب، فألغت الأحزاب ونزل ضباط من الجيش للمقاومة ووفقت بين الأمرين. كما أرادت نقل هذه التجربة إلى فلسطين فذهب مصطفى حافظ لتدريب كتائب المقاومة الشعبية في فلسطين. ومثل هذه الأمور لا شك أنها تحتاج إلى حلول مبتكرة.

13- قضية العنف الطائفي:

لا تعكس الصحافة في مصر حقيقة الأوضاع الثقافية للمواطن المصري بشكل جيد، بل إنها على العكس قد تكون سببًا في مثل هذه الأزمات في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، ولا شك أن ذلك يعود إلى قصور في المهنية، لذا ينبغي على كل محترف مهني أن يكون معبرًا عن الواقع الاجتماعي بالاندماج فيه لمعرفة حقيقته.

14- النخبة المصرية وفشل مشروعات الوحدة القومية:

إن قضية فشل النخبة في تحقيق الوحدة على المستوى القومي قد تكون أمرًا مقبولًا إذا كانت تشير إلى نخبة محددة في زمان محدد، أما إذا كان فشل النخب على تعاقب أجيال بعد أجيال ونظم بعد نظم وسنين بعد سنين فالظاهرة حينئذ لا تختزل في التعويل على النخب.

15- الهوية والأمن القومي:

لا شك أن تهديد الهوية يهدد الأمن القومي، وإن لم يدرك الإنسان ذاته وتمايزه فقد فرط في أمنه وأمن الجماعة السياسية التي ينتمي إليها.

16- ما بعد الحداثة وتأثيرها على قضية الانتماء:

أرى أن الغرب لا يتفكك من الناحية السياسية، فلقد كانت أوروبا مفككة قبل الحرب العالمية الثانية والآن أصبح هناك اتحاد أوروبي. إنهم لا يتفككون بل يفككوننا.

17- قضية حقوق الإنسان والجماعة السياسية:

إن الحق أساسًا إنما هو للجماعة ثم ننظر بعد ذلك لحقوق الأفراد، ولكن حقوق الإنسان ليست بهذا الإطلاق الذي يتم تصويره. لا يمكن للإنسان أن يتحرر وجماعته ليست متحررة، لذلك في الخمسينيات والستينيات كنا نتحدث عن حقوق الإنسان

نحن الشعوب الآسيوية والأفريقية مركزين على حق تقرير المصير، وعلى مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية. ولكن في الفترة الراهنة أصبحنا نركز على حقوق المرأة والرجل والطفل.

*****

التحولات المعاصرة في العالم الإسلامي: اصطناع الدولة القومية ودواعي الخصوصية الحضارية في التحليل

ماجدة إبراهيم*

مقدمة:

تتعدد مداخل دراسة التحولات في العالم العربي والإسلامي عبر مراحل تطور وضعه تاريخيًا في النظام الدولي، ويمكن التركيز في الرصد العام للتحولات المعاصرة على المرحلة الحديثة والمعاصرة منذ نشوء الدولة القومية في عالمنا العربي والإسلامي؛ إذ تدعو لخصوصية حضارية عند تحليل قضاياه في (ومع) العالم. فقد أدى نشوء نموذج الدولة القومية في العالم الإسلامي – في إطار الاستعمار التقليدي وإرثه الممتد إلى يومنا هذا – إلى شبكة من الأزمات المتلاحقة، أدت الأخيرة بدورها إلى تحولات نوعية وهيكلية أخذت تتزايد وطأة وحجمًا إلى وقتنا هذا.

حيث يمكن تصنيف أبعاد واتجاهات ذلك التحول، من مدخل أزمات الدولة القومية، على النحو التالي:

أولًا: أزمة النشأة المصطنعة للدولة القومية في العالم العربي والإسلامي:

اصطنع الاستعمار قسمة غير طبيعية لكثير من دول العالم في قلبها العالم العربي والإسلامي، واستبدل بالوحدة الإسلامية تجزئة استعمارية وفق اتفاقية "سايكس بيكو" 1916، ثم أسهم – وتواطأت معه نخبة سياسية وثقافية متغربة – في اصطناع وهم الشعب القومي الذي يمتلك صفات معينة وتاريخًا معينًا ونعرات قومية ووطنية مستقلة؛ حتى يتثبّتَ عرى الدولة القومية التي أنشاها، واستخدمت لأجل ذلك – ولم تزل – أدوات كالاقتصاد وإعادة كتابة التاريخ القومي والدراما والفنون والإعلام والكتب الدراسية والتخالط الاجتماعي وتحية العلم والخدمة العسكرية.[1] ورغم أن القومية ذاتها لم تزل موضع نقاش مرير بين علماء الاجتماع، سكتت النخب الثقافية عن جدل القومية في بلاد مزقت الدولة قوميتها[2].

ذلك التمزق يعود بالأساس إلى حلول رابطتي القومية والوطنية، المستوردتين من الغرب (المهيمن حضاريًا) منذ أكثر من قرن، كمنافسٍ شرس لمفاهيم الأخوّة والوحدة الإسلامية التي حكمت الوعي الإسلامي دون منافس لقرون طويلة؛ وفي هذا السياق تموضعت القومية بوصفها بديلًا لرابطة العقيدة. ورغم ذلك فقد استمر الصراع الفكري بين تلك المفاهيم في صعودٍ وهبوطٍ عبر منعطفات مهمة مثل: عجز الدول القومية عن إنجاز التنمية المستقلة، وظاهرة الإحياء الإسلامي في الربع الأخير من القرن الماضي. ذلك على المستوى النظري والفكري، أما على المستوى الواقعي فقد أثبتت الدولة القومية والنظام الدولي القائم عليها قدرًا أكبر بكثير من عدم الملاءمة في المنطقة[3].

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر دبي، تقديم عزمي بشارة، بيروت: دار قدمس للنشر والتوزيع، 2009.

[2] فريد هاليداي، **الأمة والدين في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، 2000، ص31.

[3] نقلًا عن: أماني صالح، توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، في: أماني صالح وعبد الخبير عطا، **العلاقات الدولية البعد الديني والحضاري**، في: منى أبو الفضل ونادية مصطفى (محرران)، التأصيل النظري للدراسات الحضارية: العلاقات بين الحضارة والثقافة والدين، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، دمشق: دار الفكر، 2008، ص ص 32-33.

والأخطر أن هذا التقسيم والتفتيت السياسي إلى دول وأقطار قد أثر في وعي المسلمين بالجماعة، وأفاد تقسيمًا وتفتيتًا –في التصور وفي الإدراك – لمفهوم الجماعة في الحاضر (وهو مفهوم الجماعة الاجتماعية والسياسية الذي استمر مستندًا لمفهومها العقيدي والحضاري الإسلامي من عصر انتشار الإسلام إلى عصرنا الحديث)، فارتد ذلك على التاريخ يقسمه ويفتته. إن صناعة نسق تاريخي متميز ومنفصل لكل قطر من الأمة العربية والإسلامية إنما أدى إلى فساد كامل في رؤيتنا التاريخية ولأحكامنا، ولتقويماتنا لوقائع التاريخ، فصار البعض — للأسف – ينظر للفتح الإسلامي لمصر على أنه كان غزوًا عربيًا، أو لفترة الدولة العثمانية بأنها احتلال تركي[1].

ثانيًا: أزمة اصطناع الصراع القومي:

تم تأجيج الصراعات البينية في العالم العربي والإسلامي بين القوميات الناشئة. وكانت نشأة إسرائيل: الأمة الدينية التي اصطنعت لنفسها قومية على يد الحركة الصهيونية العالمية، بزعم خلق وطنٍ قومي لليهود، فتم غرسها داخل أمتنا العربية والإسلامية التي اقتنص تشكيل نموذج الدول القومية منها حق تكوين قوميتها[2]، مما أجج الصراع البيني في عالمنا العربي والإسلامي.

وفي مرحلة ما بعد التحرر الوطني رفع الاستعمار الجديد شعار "فرِّقْ تَسُدْ"، بما يضمن حال الفرقة والصراع البيني[3]؛ بدءًا من الصراعات الإقليمية الناجمة عن خلق أطرٍ جغرافية للخلاف والشقاق بين البلدان الإسلامية (مشكلات الحدود على سبيل المثال) حتى في إطار الوعاء الثقافي والإقليمي الواحد، وحتى تفاعل ديناميات التشرذم والتفكك الداخلي باسم النزعة القومية داخل الكيانات القطرية، ناهيك عن التعقيدات الاجتماعية والسياسية الناشئة عن التعايش بين الأنساق التقليدية للولاء (القبائل والعشائر) وبين إطار الدولة القومية أو القطرية، وانتهاء بوضعية الاستضعاف والتدني التي فُرضت هيكليًا على مجموعة البلدان الإسلامية والعربية في إطار المنظومة الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة. وأخيرًا الانتهاك المطّرد والمتعاظم لسيادة الدولة (آخر مزايا القومية) في العالم الإسلامي باسم العولمة الاقتصادية والثقافية. وفي المحصلة: لقد ارتبطت نظرية الدولة القومية، ومنظومة العلاقات الدولية القائمة على أساسها؛ بقدرٍ هائل من التعقيدات والإشكالات الفكرية والواقعية في العالم الإسلامي، أقلُّ ما توصف به هو عدم الملاءمة الفكرية والعملية التي يحملها ذلك النسق في التعبير عن واقع ومدركات ملايين من البشر الذين يعيشون خارج إطار الغرب الذي نشأ في أحضانه مفهوم القومية. ولا تقتصر ظاهرة عدم الملاءمة هذه على العالم الإسلامي، بل تظهر بصورة أكثر حدة في مناطق وثقافات أخرى فقدت ظاهرة الدولة–القومية والحدود السيادية فيها كل قيمة ومعنًى، مثل: أفريقيا جنوب الصحراء..."[4].

مما أنتج خللًا في بنية ومؤسسات هذه الدول وأصبحت تعاني من سوء فهم للديمقراطية وأحيانًا عدم تخيل للنظام الديمقراطي وآلياته على الإطلاق، ومن ثم جعل المعارضة عاجزة عن الاندماج أو حتى عن ممارسة دورها بمشروعية، وهذا كله أدى إلى تراجع شرعية النظم الحاكمة في هذه الدول مقابل بزوغ التأثير الانفجاري للداخل مع (و) علاوة على اختراق الخارج لداخلها وفق

---

[1] طارق البشري، ماهية المعاصرة، **مرجع سابق**، ط3، 2007، ص ص 62 - 64.

[2] فريد هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط، **مرجع سابق**، ص ص 37-38 ، ص 41.

[3] سيف عبد الفتاح، **الأمة الإسلامية وعواقب الدولة القومية**، **حولية أمتي في العالم**، العدد الثاني، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000م، ص 45-49.

[4] نقلًا عن: أماني صالح، توظيف المفاهيم الحضارية...، **مرجع سابق**، ص ص 32-33.

مصالحه وآليات القوة التي يستخدمها مما أنتج وفق تفسير "برتران بادي" أمثلة للسيادات العاجزة والمعطلة والمنهارة أحيانًا على صعيد تلك الدول[1].

ثالثًا: أزمة التبعية الخارجية وعدم استقلال القرار السياسي:

إن دولنا كانت — وما زالت – مناعتها التحررية والاستقلالية مجروحة؛ إما نتيجة نقص الخبرة في أساليب الحكم والتنمية، أو نتيجة عدم خلوص الحكم الوطني للوطنيين وحدهم، أو نتيجة وجود التوترات الخارجية، والأزمات الإقليمية المحيطة بأي من البلاد المعنيّة؛ بما يمكن من إثارتها واستنفاد الطاقة والجهد، أو تحقيق الهزائم العسكرية؛ مثل حالة إسرائيل بالنسبة للدول العربية المحيطة، أو حالة جنوب السودان بالنسبة للسودان أو غير ذلك. وعندما انتكست النظم الوطنية لدول الاستقلال الوطني حديثة التكوّن؛ أُفرِغت هذه الدول من محتواها السياسي والاجتماعي الخاص باستكمال السعي للتحرر، وسياسات التنمية والتكامل الإقليمي بين بعضها البعض؛ أُفرغت من ذلك، وحَلَّ محلَّ هذا المحتوى قياداتٌ سياسية وخبراء نقلوا بلادهم من سياسات الاستقلال والتحرر إلى سياسات التبعية والخضوع السياسي والاقتصادي للدول الكبرى، وكل ذلك جرى باستخدام أداة الدولة القائمة ذاتها؛ فصارت أجهزة الإدارة والحكم منفصلة عن الجماعة السياسية، لا تتصل بها اتصالًا ديمقراطيًا، ولا تتصل بها اتصالَ تحقيقٍ لأهداف الجماعة في التحرر، وفي إنماء السياسات وإشباع الحاجات الضرورية[2].

والأخطر من ذلك، أن سياسات التنمية – بتبعيتها للقوى الخارجية – قد أَفرغت العديد من هذه الدول من أهم وظائفها التاريخية الأساسية؛ وهي حراسة الأمن الجماعي لشعوبها من مخاطر الخارج؛ فهي: أولًا: لم تستطِعْ أن تقوم بهذا الواجب للاختلال الكبير بين قدراتها العسكرية والاقتصادية والتقنيّة والإدارية وبين قدرات القوى الدولية الطامعة، وثانيًا: كانت معزولة في تكويناتها التنظيمية عن شعوبها؛ بعدم توافر الصلة الديمقراطية المنتظمة بينها وبينهم، وثالثًا: صارت معزولة عن شعوبها أيضًا بما اتخذته من سياسات التبعية لدول الخارج المتنوعة؛ وكل ذلك أغلق الفئات العليا من رجال هذه الدول على أنفسهم، وصاروا أوثق رباطًا بعلاقات الخارج المتنوع، وصاروا منفّذين لسياسات الخارج أكثر منهم معبرّين عن مطالب الداخل؛ سواء كان هذا الداخل شعبًا كادحًا أو رأسماليين، أو ملاكَ أراضٍ، أو مثقفين، أو مهنيين أو غير ذلك[3].

ويمكن إيجاز حالة التبعية والتحديات التي تفرضها التدخلات الخارجية في عالمنا العربي والإسلامي في مجموعة من الأزمات المزمنة متعددة الأبعاد: اصطناع الأزمات والإدارة بالأزمة لكثير من المشكلات والقضايا، وأزمة الإصلاح والتحول الديمقراطي

---

[1] برتران بادي، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسئولية**، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص ص 141 -142.

جدير بالذكر أن تفسير "بادي" المذكور يمثل جزءًا من جملة رؤية عامة للاتجاهات التنظيرية النقدية التي تؤكد على الدور المحوري للقيم في الحديث عن مستقبل الدولة القومية وإعادة تشكيلها في ظل المتغيرات العالمية التي تهدد بقاءها وكفاءة أدائها كأهم فاعل دولي، ومن ثم تطرح كذلك ضرورة إصلاح المنظومة الدولية بسياساتها وعلاقاتها، باعتباره شرطًا لازمًا لإصلاح منظومة الدولة القومية، ويجب أن يسير مع الإصلاح الداخلي بالتوازي وأن المفتاح الحقيقي لتغيير إصلاح بيئة العلاقات الدولية هو قبول فكرة الاختلاف. راجع تفاصيل تلك الرؤية في الفصل الأول: المبحث الثالث: المطلب الثالث، من هذه الأطروحة.

[2] طارق البشري، افتتاحية العدد السادس، **حولية أمتي في العالم**، العدد السادس، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2005، الجزء الأول، ص ص 12-13.

[3] **المرجع السابق**، ص ص 12-13.

وحول نفس المعنى بتفصيل وتصنيف لمراحل التحولات السياسية للعالم الإسلامي منذ بداية القرن العشرين وحتى ما بعد الحرب الباردة، راجع: أحمد داود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تعريب وتحرير وترجمة: إبراهيم البيومي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، يناير 2006، ص ص 184-189.

المعاق والمأزوم، وأزمة شد الأطراف الإسلامية في صراعات داخلية وخارجية (إيران، وتركيا مثلًا)، ومؤخرًا تأزيم دول الثورات وزجها في صراعات ودعم الخارج لثورات مضادة...[1].

رابعًا: أزمة الدولة المستوردة وعواقبها على أزمة النهوض الحضاري:

مرت دولنا العربية والإسلامية بمسارات من العلمنة والتحديث، ثم عقود الاستعمار وغرس جذور القومية والدولة العلمانية وتأميم كل مساحات الأهلي والشرعي والوقفي. حتى التنظيمات الإسلامية التي تدعي مناهضة العلمانية والبنية الحداثية للدولة، نجد أن معظم هذه "التنظيمات" الإسلامية هي بِنية حداثية بامتياز، بعيدًا عما تقوله هي عن نفسها أو كيف يصنفها غيرها. ومن ثم، يدرك باحث العلوم السياسية مبكرًا أن عِلة البحث في "الدولة الإسلامية" هو شق الدولة وليس فقط شق الإسلامية[2]. وتؤكد د. هبة رءوف على ما كررته مرارًا من أن الدولة القومية في بلادنا – التي هي في حقيقتها دولة الحداثة والاستعمار، ثم التبعية كجهاز ومنطق مؤسسي – لا يمكن "أسلمتها"، وأنه على مفكري الأمة –كما على حركييها – واجب الاجتهاد في كيفية "الانتقال" للسلطة والإدارة السياسية المبتغاة، بدون دفع ثمن سقوط أنقاض هذه الدولة فوق رؤوس الناس. وهو خيار صعب ويستلزم بناء إجماع وطني وتيار رئيس وعقد اجتماعي مغاير وخريطة قوى جديدة.[3]

إن مراجعة تصوراتنا عن النهضة، والخروج من دائرة الانهزام الذي أصاب المسلمين مع سقوط الخلافة، هو أمر ضروري لاستجلاء معالم النموذج الذي نريد نحن — العالم الإسلامي – إقامته حقًا. وهل هو محض إحياء لما سبق من صيغ سلطة وقوة ومُلك يحمل مقومات سقوطه بداخله، أم خلافة على منهاج الدولة الحداثية (وإن رفعت شعار: خلافة على منهاج النبوة)؟ وفي هذا السياق يأتي نقد مشروعات التنظيمات الإسلامية وإدراك أنها مشروع حداثي، وضرورة إدراك أن هذا النقد غايته المسعى الحضاري والذي يبدأ من الأمة.

أم إننا أمام نموذج دولة جديدة مختلفة برؤية فلسفية وإنسانية أرحب وأقرب لأصول التحرير الإسلامي للإنسان والتمكين الحقيقي للعدل؟ ليس الأمر مقصورًا إذن على تطوير الخيال السياسي، وفهم منطق الدولة القائمة والدولة المنشودة، وما بينهما من فصل ووصل وانتقال، بل فهمنا للدين من ناحية، ولخرائط التدين من ناحية أخرى، هو المهمة التي ينبغي إنجازها، وهي ليست بالمهمة اليسيرة[4].

---

[1] راجع لمزيد من التفصيل: نادية مصطفى، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي**، (في): **أعمال مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي**، القاهرة: رابطة جامعات الدول الإسلامية، نوفمبر 1999.

[2] حول إشكاليات تعريف "الدولة الإسلامية" في جانبه المرتبط بشق الإسلامية، راجع الفصل الأول من: محمد السيد سليم، **العلاقات بين الدول الإسلامية**، الرياض: جامعة الملك سعود، 1992.

وحول تأصيل مفهوم الدولة كفاعل خارجي من رؤية إسلامية، راجع: مصطفى منجود، **الدولة وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام**، (في): نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، الجزء الرابع.

[3] هبة رءوف عزت، **من الدولة إلى التجديد (1): في نقد الحداثة واستعادة معايير الحكم**، 14 أكتوبر, 2014، متاح على موقع منتدى العلاقات العربية والدولية، على الرابط:
http://fairforum.org/wp/?p=729

[4] هبة رءوف عزت، **من الدولة إلى التجديد (2): في نقد الحداثة واستعادة معايير الحكم**، 13 نوفمبر 2014، متاح على موقع منتدى العلاقات العربية والدولية، على الرابط:
http://fairforum.org/wp/?p=632

"إن الدولة الحداثية التي أقامها الاستعمار في بلادنا قد أصابت نسيج المجتمع جراء تغير الصيغ العمرانية، وأبرزها المدينة الحديثة وخرائطها كمجال اقتصادي وإنتاجي وتجاري يتأسس على تفتيت البنية المجتمعية والدينية لما قبل الحداثة، بل وبنية العدالة ومنظومات الأعراف والقيم الجماعية، فضلًا عن غياب حسن الفهم لما تنتجه المدن كآلة حداثية لتمايزات طبقية وثقافية عميقة، وتقديم رؤية معاصرة للتعامل معها ليس فقط تحت ملف العدالة الاجتماعية والتعامل مع مساحات الرأسمالية المتوحشة، بل أيضًا لفهم تأثيرها على المنظومة الأخلاقية والقيمية التي يتأسس عليها بنيان الإصلاح والتحولات التي شهدها النسيج الاجتماعي وأثرت على صيغ التدين التي نشأت ودرجة التجريف في الثقافة المجتمعية وفي العُرف والتضامن الاجتماعي، ليس لأسباب تتعلق بميل الناس للصلاح والفساد، بل لوجود بيئة مُعِينةٍ على الصلاح أو منتجة للفساد مكانيًا ومساحيًا. وإذا كان هناك مشروع إسلامي للعمران نقدمه للناس، وهو غاية تأسيس نظام حكم إسلامي منذ عقود، فالسؤال: ما هي غايات الاجتماع الإنساني كما نراها في تصورنا الإسلامي لنقدمها للعالمين كمنطلقات للإصلاح وللتعارف والمجادلة عن النفع الذي يقدمه هذا التصور ليس فقط لشعوب الأمة بل للعالمين؟"[1].

وعليه، إذا كان مجال الحداثة العلمانية الأول هو المدن الصناعية، فأين الجدل حول المدن الإسلامية اليوم في ثوبها الكوزموبوليتاني؟ وكيف يمكن أنسنتها — ناهيك عن أسلمتها – كمجال حركة لاستعادة الديني الحضري والحضاري في مساحات المدن المعادية للتجمع الإنساني والتراحم والتكافل. فهذه المدن التي يعيش فيها المسلمون اليوم تزدحم بمساحات ومسافات ومواقيت للعمل وتحديد لوقت الفراغ يتوازى مع الإنتاج المادي لا مع فلسفة العبادة ولا ينتظم حول الصلاة كخيط ناظم للكيانات الإيمانية الإسلامية (والكتابية) التي يمكنها وحدها أن تضبط وتحفظ المحتوى الإنساني لنسيج مجتمع المواطنة في المساحات الحديثة[2].

ما فعلته الحداثة بالدين لا تكفي فيه محاولة بناء جيل قرآني فريد، يُعيد بناءَ أمةٍ لا يعرف تضاريس ثقافتها، بل يلزم له فهم عميق لمرتكزات الحداثة التي غرسها الاستعمار في تربة دولة ما قبل الاستقلال، حين أعاد تشكيل الكثير من التصورات المركزية، وربط التيار العام للتدين بالدولة وسقفها، وغيّر خريطة النخب ليتقدم المثقف ويتراجع الفقيه، وفكّك دوائر العلم والأوقاف وقامت الدولة بتأميم الدين، بل أمّمت حتى الثقافة والإبداع – في زحف غير مقدس[3].

ومن ثم، فإدراك أن سقوط الخلافة لم يكن بسبب ضعف دولة الإسلام فحسب، بل بسبب ضعف كل الدوائر العلمية والمجتمعية التي لم تنجح في الصمود في مواجهة جيوش الغزو، ولا سلب ونهب الدول الاستعمارية للتراث وللثروة، ثم مصادرة الدولة الاستبدادية العسكرية بعد الاستقلال لمساحات الفعل الأهلي والأوقاف ومعاداتها الصريحة لاستقلال التعليم والفقه والقضاء، وليكون حَكَمًا عليها، عقلًا وأحكامًا وعدالة، وتأميم كل منهم كي يكون محض أداة في يدها[4].

---

[1] **المرجع السابق.**

[2] **المرجع السابق.**

[3] **المرجع السابق.**

[4] هبة رءوف عزت، من الدولة إلى التجديد (1): في نقد الحداثة واستعادة معايير الحكم، **مرجع سابق.**

ومن هنا، فقد سبق وقرر "مالك بن نبي" أن الأزمة الأم في العالم العربي–الإسلامي هي أزمة حضارية تنتظم في سياقها سائر الأزمات الجزئية (اقتصادية وسياسية... إلخ). وكذلك فعل "أحمد داود أوغلو"[1] بتشخيصه حال الأمة بأنه أزمة حضارية شاملة تشمل: أزمة فكرية تبلورت حديثًا منذ اصطنع الاستعمار الغربي نخبة مواليةً له فكريًا وتم تغريب الهوية الإسلامية لما يزيد عن نحو قرن، وأن الخروج من هذه الأزمة يكون بإحياء النموذج المعرفي الإسلامي الذي هو مَهمةٌ أصيلة لعلماء الأمة. أما الأزمة الاقتصادية، فعاملها الأول هو آليات السوق الرأسمالية العالمية. في مقابل تقاعس نخب الأمة — السياسية بالأساس – عن تفعيل روابط الأمة من خلال آليات كسوق اقتصادية مشتركة مثلًا. وتأتي أزمة الشرعية السياسية ووحدة الأمة: فشرعية النظم الحاكمة في بلادنا تفتقد مضمونًا حقيقيًّا، وبينما تمارس سيادة الدولة على مواطنيها قسرًا، تُنتهك على يد القوى الخارجية، ويتم التدخل في الشئون الداخلية لعالمنا العربي والإسلامي بحكم روابط نظمنا الحاكمة بالخارج أكثر من البيني والداخلي، فلا يوجد سعي حقيقي لوحدة إسلامية تشكل قوة سياسية واقتصادية، والتي لا يُشترط شكل تنظيمي محدد لها، فالمهم هو ألا يكون الهدف مجرد الدمج أو إزالة الحدود بين الدول حتى لا تتكرر كوارث كأزمة الخليج الثانية (1991) أو احتلال العراق (2003) أو الحروب الأهلية في إطار الثورات المضادة (2012–...)، والأهم أن وحدة الأمة متى تمت فستؤذِن بتحول حضاري نوعي في العالم.

خامسًا: انتهاء الحرب الباردة وبداية مرحلة أخرى من التحولات في العالم الإسلامي: انكشاف أزمات الدولة القومية:

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبزوغ النزعات الانفصالية في دوله السابقة، شهدت الأمة أزمات البوسنة والهرسك، وكوسوفا، والشيشان... مما جدد جدلًا لم يهدأ حول القومية، بحسب تعبير "هاليداي". وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، انتقل الأمر ليبزغ واضحًا على النطاق العربي؛ حيث هددت أبعاد قومية أو طائفية أو عرقية وحدة أراضي دوله الكبرى. وكانت البداية بتأجيج النزاع الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها، ثم تقسيم السودان، لنصل لما تشهده الساحة العربية حاليًا — منذ اندلاع الثورات العربية 2011 والثورات المضادة لها – من صراعات تفتك بوحدة أقطار وأقطاب عربية كسوريا والعراق ودول أخرى مهمة كليبيا واليمن[2]. وجميعها صراعات تكشف عن أبعاد ثقافية وحضارية تعيد اختبار الدول القومية في عالمنا العربي والإسلامي وتكشف عن مكنون أزماتها وعواقبها مستمرة التداعي ومتعددة العواقب[3].

وعلى الصعيد الاقتصادي، ففي ظل عولمة الرأسمالية زادت الفجوة بين الشمال والجنوب/ الغرب والبقية، وبينما تقدمت دول على سلم التقدم، ظلت أغلب دول العالم العربي والإسلامي متراجعة عن الركب، صحيح أن دولًا منها انطلقت خلال التحولات العالمية فاندمجت داخل أطر قوَّت أوضاعها كالآسيان التي شكلت تجمعًا إقليميًا من نمط جديد على أساس اقتصادي، وبعضها

[1] أحمد داود أوغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، **مرجع سابق**، ص ص 149-165.

[2] لمزيد من التفصيل، راجع:

نادية محمود مصطفى، الثورات العربية والنظام الدولي... خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات، **مجلة الغدير اللبنانية**، يونيو 2011.

[3] راجع لمزيد من التفصيل:

نادية محمود مصطفى، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، الأمة في قرن**، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ودار الشروق الدولية، 2002، الكتاب السادس، ص ص 83-147.

نادية محمود مصطفى، الثورات العربية والنظام الدولي... خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات، **مجلة الغدير اللبنانية**، يونيو 2011.

تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية 1998 بكفاءة كماليزيا وإندونيسيا[1]، لكن لم تؤدِ أيٌّ من تلك التحولات إلى اندماج اقتصادي أو سياسي بين دول العالم الإسلامي.

هذا بالإضافة إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات الراهنة، ومع تجمع عوامل عدة مثل: اتجاه الحكومات العربية والإسلامية من مراقبة وقمع للتيارات الإسلامية، سواء الراديكالية منها أو المعتدلة، وهي مسألة دفعت بالكثير من الإسلاميين والدعاة إلى تأسيس مواقع لهم عبر الإنترنت يتواصلون من خلالها مع جمهورهم وغيرهم من المهتمين بالشأن الإسلامي العام، الأمر الذي أدى بالبعض إلى توصيف هذه الظاهرة بـ"إسلام الإنترنت" Cyber-Islam أو "الإسلام الإلكتروني" Electronic Islam، والتي زادت كثافتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم الهجمة على العالم الإسلامي باسم الحرب على الإرهاب منذ حينها وليومنا هذا.[2]

وفي الوقت نفسه، فتحت هذه التأثيرات الباب لموجة حديثة نسبيًّا من الكتابات التي تتناول بالبحث التفاعلات عبر-القومية، وتأثيرات هذه التفاعلات على إدراك وتعزيز الرابطة العقيدية "كالأمة" لتصبح رابطة متعينة ليس بالضرورة في الوجود الجغرافي المادي، ولكن متعينة في عدة تجليات منها على سبيل المثال الواقع الافتراضي الذي يتخذ تنظيمًا شبكيًّا يعيد تنظيم الحدود. وذلك بقدرٍ من التشبيك والتوازي مع اهتمام اتجاهات ما بعد الحداثة والمدرسة النقدية على العلوم الاجتماعية بالنظر النقدي في مفهوم "الجماعات" و"المجتمعات" لتفك الارتباط بينها وبين الوجود الجغرافي المتعين للدولة[3]. وقد ترتب هذا كله على أصداء وقائع وتطورات مادية حيّة ظهرت وأخذت في التبلور منذ سبعينيات القرن العشرين بصعود ما يسمى بالصحوة الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي ورمت بظلالها على مسلمي الغرب الذين كانوا هم الأسرع في استغلال الأدوات التكنولوجية وتكنولوجيا الاتصال في بناء شبكة "الأمة المتخيلة"/"virtual ummah".

<u>الخصوصية الحضارية في التحليل الدولي تتلخص في هذا السياق في:</u>

- داعي التأزم المزمن الناتج عن التعامل بنماذج تحليلية محورها الدولة والنظام الدولي وهيمنة رؤية القوى الكبرى: مما حدا بأحد الدارسين للتأكيد على أن النزاعات العابرة للدول بفعل جماعات دينية أو عرقية أو قومية – كحالة القومية الكردية المنقسمة بين خمس دول، وحالة الانقسام العرقي والديني في يوغوسلافيا السابقة – تدفع إلى المزيد من تحدي الدولة القومية والخروج عن مركزيتها والسعي إلى مستويات تحليل تخرج عن مركزية الدولة.[4]

---

[1] محمد السيد سليم، **التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي**، (في): حسن حمدان العلكيم (محرر)، **<u>قضايا إسلامية معاصرة</u>**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ط2، 1997.

[2] "إسلام دوت كوم": الخطابات الإسلامية المعاصرة في الفضاء الإلكتروني، مناقشة: صالح سليمان عبد العظيم
عرض ومناقشة لكتاب: Contemporary Islamic discourses in cyber space Islam Dot Com: (تأليف محمد النواوي وسحر خميس)، تاريخ النشر: 2010/05/16، متاح على الرابط:
<u>http://www.risalaty.com/article1.php?tq=3179&re=1059&tn=1077&br=3182&tr=3179&rt=3179&try=10&ft=10&rf=1069&tt=3177&rt=3179&rf=1069&tm=3179</u>

[3] آية نصار، المسلمون وشبكة المعلومات، **<u>مجلة المسلم المعاصر</u>**، العدد عدد أبريل- مايو- يونيو، 2008.

[4] David Todd Kinsella, Bruce M. Russett, Harvey Starr, **<u>World Politics: the Menu for Choice</u>**, 10th Edition, USA: Wadsworth Publishing, 2012, p. 17.

- وكذا داعي الهوية الدينية والحضارية الذي زاد ظهورًا في ظل العولمة التي تتسم قواها بقدرٍ عالٍ من التنميط مما دفع لإبراز أبعاد الهوية تمييزًا عن الآخرين. فلعل من المؤكد ارتباط منظومة القيم لدى جماهير العالم الإسلامي بالإطار المرجعي الديني، ومن ثم الروابط العقيدية والدينية للمسلمين عبر العالم، حتى وإن حظيت مثيلاتها الوطنية بقدر أعلى من الانغماس والاهتمام، لكن تبقى الرابطة العقيدية من أولويات الاهتمام والترابط عبر وفوق القومي (فضلًا عن تشكيلها جانبًا أساسيًا من منظومة القيم نفسها للشعوب الإسلامية) مكونة هوية عابرة للقوميات.[1] حيث تأكد أن جماهير وشعوب العالم تستجيب لكل هذه العوامل بدافع عوامل إدراكية تتعلق بمنظومتها القيمية والثقافية[2]. الأمر الذي وإن كان يعني أن أولوية البعد الوطني لا تعدوها أهمية عامل آخر في أغلب الأحيان، لكنه يشير كذلك إلى أهمية الأبعاد غير السياسية والجيوبولوتيكية الخاصة بحدود الدول القومية؛ من مثل الأبعاد والروابط غير المادية للهوية (الثقافة، الدين، القيم...)، وبالطبع يزداد تأثير هذه العوامل وطأة في حالات الدول التي تتقاسم عددًا من القوميات، والتي يكثر وجودها في عالمنا العربي والإسلامي.

لكن هذا التعارض الظاهر قد سبق وحل إشكاله الطرح الحضاري الإسلامي المركب لمفهوم الهوية ودوائر الانتماء كما يقدمه المفكر الإسلامي المستشار طارق البشري: "الدوائر المتحاضنة للهوية" حيث يؤكد أن دوائر الهوية والانتماء – بدءًا من دائرتها الفردية الذاتية الضيقة مرورًا بدوائر الأسرة فالوطن فالقوم فالأمة فالإنسانية – دوائر متداخلة في تحاضن يكمل بعضها بعضًا، وإن برز لإحداها أولوية معينة في حالة محددة، فهي تبقى لمنظومتها المتحاضنة تلك[3].

- وأخيرًا، تتأكد أهمية الخصوصية الحضارية في التحليل، مع ظواهر أخرى مثل الصعود الإسلامي سياسيًا سواء لسدة الحكم أو داخل الكتل البرلمانية في عدة دول من دول العالم الإسلامي منذ سنوات، والذي بات ملحوظًا أكثر بعد موجة الثورات في مطلع 2011، ثم حاليًا من استمرار الأزمة السورية والصراع الطائفي في العراق، ودخول أطراف إسلامية على الجانبين، وحتى بعد إسقاط الإسلاميين كالحالة المصرية 2013، يؤكد استمرار وجود الإسلاميين، إما طرفًا في المعادلة السياسية أو بدخولهم معتركًا سياسيًا، وكلها تحولات تؤكد أهمية حضور الخصوصية الحضارية في التحليل ولفهم وتفسير أبعاد تلك الظواهر على نحو يتلاءم معها.

بالطبع يتحمل العالم العربي والإسلامي نفسه جانبًا كبيرًا من المسئولية عما طاله من كونه مهبًا للتحولات العالمية، وفي مقدمته حكامه الذين آثروا التبعية السياسية للخارج منذ عقود الاستقلال الوطني عن الاستعمار، ثم نخبه الثقافية والفكرية التي

---

[1] هذا، وقد حظيت المجتمعات الإسلامية باهتمام مسح القيم العالمي؛ فقد أُجري في بعض الدول الإسلامية في الأعوام 2000 – 2006 كجزء من تقارير المسح التي تسمى موجة Wave حيث تمت تغطية هذه الأعوام في الموجتين الرابعة والخامسة لمسح القيم العالمي (مسح 2000، ومسح 2005). والتي تمكن مراجعتها على الرابطين:

http://www.worldvaluessurvey.org/wvs/articles/folder_published/survey_2000

http://www.worldvaluessurvey.org/wvs/articles/folder_published/survey_2005

- هذا المسح وغيره ليس إلا أمثلة من دراسات أجريت في دول من العالم الإسلامي، والتي تعكس التحولات الاجتماعية المصاحبة للتغير القيمي داخل هذه المجتمعات، راجع:

- منصور معدل، **مسح القيم العالمي القيم كما تدركها جماهير العالم الإسلامي والشرق الأوسط**، ترجمة عبد الحميد عبد اللطيف، تقديم السيد يسين، القاهرة: المركز القومي للترجمة, 2010.

[2] Jai Jung Kwan, Growing supranational identities in a globalising world? A multilevel analysis of the World Values Surveys, **European Journal of Political Research**, Volume 47, Issue 5, August 2008, pp. 578–609.

[3] انظر:

- طارق البشري، مفهوم الانتماء ودوائره المتحاضنة، في: نادية مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (محررون)، **دوائر الانتماء وتأصيل الهوية**، سلسلة الوعي الحضاري (4)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012، ص ص 21-29.

- طارق البشري، افتتاحية العدد، **حولية أمتي في العالم**، العدد الأول، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999.

آثرت إما التبعية الفكرية للآخر أو الانغلاق عنه، وكذا نخبته الحركية التي لم تكلف نفسها مراجعة حقيقية لأبعاد ودلالات المفاهيم والتكوينات السياسية والاجتماعية التي يتعاملون معها ويتحركون في إطارها، ومن ثم فالثقل أضحى محملًا لشعوب الأمة خاصة شبابها: فلماذا – مثلًا – لا يتم السعي البناء لحركة شعبية ومجتمعية عابرة للدول تُعنى بالتعارف والحوار البيني لشعوب الدول الإسلامية؟ وبالمثل مشروعات تُعنى بالنهوض الحضاري الإسلامي وإعادة طرح نموذجها طرحًا للتجدد والتغيير العالمي؟

وفي قلب هذه الأطروحات والمشروعات يبرز نموذج تحليل قد يمثل مستوى جديدًا للتحليل الدولي لقضايا "الأمة في العالم". وذلك في نطاق مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي للعلاقات الدولية؛ حيث إن جزءًا أصيلًا من إسهام هذه المدرسة — في إطار العلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية – هو إسهام نقدي مقارن لمدارس ومنظورات أخرى، كما أن جانبًا مهمًا من إسهامها هو بيان أهم الدوافع والمبررات لتطوير هذا المنظور في ضوء حالة العلم وتطوراته[1] (كما سبق وأسلفنا البيان) من جهة، وعلى ضوء احتياجات التغيير والنهوض في الدائرة الحضارية الإسلامية وامتدادًا لخارجها من جهة أخرى.

ويأتي نموذج "الأمة" مقارنة بالنموذج الواقعي لمستويات التحليل في قلب إسهامات هذا المنظور في أبعاده التحليلية والنظرية بغير انفصال عن أبعاده التفعيلية وقضايا الوطن والأمة والعالم من جهة ثالثة[2].

وترى د. منى أبو الفضل أن رابطًا أساسيًا بين الحاجة لتنظير إسلامي جديد وواقع الأمة واحتياجاتها. فالمنظور الإسلامي هو مثال ذو مهمة vocational ideal وليس مجرد حرفة أكاديمية فنية؛ فالصحوة الإسلامية على الصعيد الأكاديمي والفكري في هذه الحالة إحدى قوى التغيير العالمي وأهداف الوعي بالذات الحضارية إسهامًا في تطوير العلم؛ فأحد سبل استعادة حيوية الأمة هو استعادة حيوية ميراثها الفكري والثقافي. ولذا، أضحت الإسلامية تمثل استجابة حيوية لأمتنا؛ لأن الفوضى الثقافية الدؤوب التي يتسم بها عالمنا تعمل كقوة قهرية على الحضارات المعاصرة. هذا، وتكمن مصداقية وحيوية هذه الاستجابة المطلوبة في رسالة الإسلام ذاتها عبر التاريخ ودوره في المجتمعات والحضارة قوة أو ضعفًا. فلقد كان الإسلام دائمًا محركًا لتجديد الثقافة والحضارة عبر التاريخ في أرجاء مختلفة من العالم (العرب قبل وبعد الإسلام، البربر، الترك، المغول، الفرس، الهنود، ممالك شرق وغرب أفريقيا، مدن المتوسط المسيحية). ومن ثم، يمثل عبور الفجوة الراهنة بين الثقافات ضرورة من أجل تجديد ثقافي للأمة سبيلًا لتجديد هويتها وحل مشاكلها. وهذا التجديد الثقافي هو جزء من التجديد الثقافي العالمي الذي تحتاجه كل الثقافات في العالم، فإن الحاجة لهذا التجديد تشترك فيها الثقافات السائدة والتابعة على حد سواء[3].

فمراجعة حقل علم السياسة من خلال دراسة المنظورات وجدالاتها وإنْ كان يُعد من أكبر سبل الدراسة تحديًا وصعوبة، لكنه من أكثرها اتساقًا لإدراك معنى التنوع والاختلاف، وأكثرها مناسبة لتمهيد الطريق نحو طرح إسهامنا الذاتي في تطوير منظور يحمل بصمات ميراثنا الفكري وخبراتنا، فإذا كان قد آن الأوان ليشارك العلماء المسلمون في الجدال حول حالة الحقل لتحديد

---

[1] حول أهم الدوافع والمبررات لتطوير هذا المنظور راجع الجزء الأول في: نادية محمود مصطفى، **إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن**، في: أحمد فؤاد باشا وآخرون، **المنهجية الإسلامية**، (الجزء الثاني)، القاهرة: مركز الدراسات المعرفية، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2010. ص ص 833– 852.

[2] راجع ذلك في الجزء الثاني من: **المرجع السابق**. ص ص 862– 912.

[3] **المرجع السابق**، ص 839، نقلا عن:

Mona Abul Fadl, Islamization as a force of global culture renewal: the relevance of Tawhidi episteme to modernity, **the American Journal of Islamic Social Sciences**, Vo 2, 1988.

إمكانيات وأسس تطوره أو تحوله على ضوء منظورات بديلة، فإنه من الضروري للساعين نحو طريقة بديلة للنظر إلى العالم غير تلك السائدة؛ أن يزيدوا فهمهم لطبيعة ومضمون السائد منه؛ ولهذا من الضروري أن ينظروا نقديًّا لما يفعله الآخر، وذلك على ضوء ما يمكن أن يقدموه من بديل؛ ولذا؛ فإن النظر في جدال المنظورات يعكس ويبين عناصر التجانس في حقل ما، ويشارك في تحديد درجة الاتفاق العام حول نطاقه وموضوعاته وقيمه وقواعده[1].

*****

[1] **المرجع السابق**، ص 830، نقلا عن:

Mona Abul Fadl, Paradigms in political science revisited, **The American Journal of Islamic Social Sciences**, No 1, 1989, pp. 1- 15.

ملف العدد: دوائر العالم الإسلامي والتغيرات الإقليمية والعالمية

كوسوفا بعد عقد من الاستقلال: الطموح والواقع والآفاق

د.محمد الأرناؤوط*

مقدمة:

كانت مشكلة كوسوفا واحدة من مشاكل يوغسلافيا ما بعد تيتو، حيث إن المراقبين كانوا قبيل وفاته بسنوات قد كرّسوا القلق على مصير يوغسلافيا بعد غيابه، وهو ما حدث في الواقع بعد 1980/5/4. فقد أدّت مظاهرات الطلبة في شوارع كوسوفا خلال ربيع 1981، أي قبل سنة من الذكرى السنوية الأولى لوفاته، إلى دخول يوغسلافيا في نفق لم تخرج منه إلا بانهيارها لتصدق بذلك النبوءة التي أطلقت عام 1981 بأن كوسوفا هي "بداية الأزمة في يوغسلافيا وخاتمتها". وبالفعل فقد استقلت جمهوريات يوغسلافيا إما بالحرب (سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة) مع صربيا أو التفاهم (مكدونيا والجبل الأسود) خلال 1991-2006، بينما احتاج استقلال كوسوفا إلى حرب أوروبية في 1999 تمثلت في قيام قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقصف صربيا لمدة 74 يومًا لإرغام القوات الصربية على الانسحاب من كوسوفا.

أولًا مقدمات الاستقلال:

بعد وصول سلوبودان ميلوشيفيتش إلى رئاسة الحزب الشيوعي في جمهورية صربيا في 1986 برزت إلى السطح الدعوة إلى "مراجعة يوغسلافيا التيتوية" و"توحيد الصرب" التي كانت تعني إعادة بسط سيطرة جمهورية صربيا على الوحدتين الفدراليتين كوسوفا وفويفودينا، وهو ما نجح فيه ميلوشيفتش في مارس 1989 ليتحول بذلك إلى بطل قومي في نظر الصرب الذين اجتمع حوالي مليون منهم للاحتفال بذاك "النصر" بمناسبة الذكرى الـ600 لمعركة كوسوفا[1].

إلا أن الغالبية الألبانية عارضت إلغاء الحكم الذاتي الواسع الذي كانت تتمتع به كوسوفا بموجب دستور 1974، حيث أُعتُبِرت وحدة فدرالية أو من مكوّنات الفدرالية اليوغسلافية، وعبّرت عن ذلك بمظاهرات واسعة في أواخر 1989 حين فقد الحزب الشيوعي احتكاره للحياة السياسية. وفي هذا السياق تأسّس في نهاية 1989 حزب "الرابطة الديمقراطية الكوسوفية" برئاسة د. إبراهيم روغوفا I.Rugova الذي تصدّر المعارضة السياسية المطالبة باستعادة كوسوفا لوضعيتها الفدرالية. ومع هذا الزخم السياسي اجتمع غالبية "مجلس الشعب" في كوسوفا (115 عضوًا) أمام مبنى المجلس، بعد أن منعتهم الشرطة الصربية من الدخول، في 2 يوليو 1990 وأعلنوا "الإعلان الدستوري" الذي ينص على استقلال كوسوفا ومساواتها بالوحدات الفدرالية الأخرى في كوسوفا. ولكن بلغراد ردت على ذلك بإلغاء "مجلس الشعب" في كوسوفا، ولذلك اجتمعت غالبية الأعضاء في مدينة كاتشانيك في 7 سبتمبر وأعلنوا "دستور جمهورية كوسوفو" ضمن الإطار اليوغسلافي[2].

وبالاستناد إلى هذا تمت الدعوة إلى استفتاء حول إعلان كوسوفا "دولة مستقلة وذات سيادة" في 30 سبتمبر 1991، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 87,1% ونسبة المؤيدين للاستقلال إلى 99,87%. وفي 24 مايو جرت أول انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز "الرابطة الديمقراطية" بـ76,44% من الأصوات وانتخاب إبراهيم روغوفا رئيسًا للجمهورية. ولكن كل

• أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة العلوم الإسلامية العالمية – عمّان.

[1] – للمزيد عما حدث في يوغسلافيا وكوسوفا بعد وصول ميلوشيفيتش للسلطة انظر:

-Robert Thomas, Serbia under Milosevic: Politics in the 1990s,London(Hurst)1999.

[2] – للمزيد حول ذلك انظر: محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر، بيروت (الدار العربية للعلوم) 2008، ص 84-85.

هذه الإجراءات جرت وسط تجاهل تام لبلغراد، بينما لم تعترف بالاستقلال المعلن لـ"جمهورية كوسوفا" سوى ألبانيا المجاورة. وفي هذا الحال أصبحت كوسوفا في وضع لا مثيل له؛ إذ كانت هناك جمهورية معلنة وحكومة تتحمل مسؤوليتها عن الصحة والتعليم... إلخ في الوقت الذي لا تعترف فيه بلغراد بهذا "الكيان الموازي" ولا تنفق عليه. وبسبب المصاعب الجمة بدأ التدخل الدولي بواسطة "جماعة القديس إديجو" الكاثوليكية التي تمكنت من عقد اتفاق موقع بين إبراهيم روغوفا (دون أي لقب) وبين الرئيس ميلوشيفيتش لـ"تطبيع التعليم" كخطوة أولى في سبتمبر 1996[1].

ولكن فشل هذا الاتفاق أفسح المجال للإحباط من جدوى "الكفاح السياسي" مع نظام ميلوشيفيتش وبروز الدعوة إلى "العمل المسلح"، وهو ما جعل "جيش تحرير كوسوفا" يلقى ترحيبًا وسط المحبطين من قيادة روغوفا. ومع العمليات الأولى لـ"جيش تحرير كوسوفا" في 1996 وردّ القوات الصربية بعنف عليها تحولت كوسوفا إلى ساحة للصراع بين العدد المتزايد لقوات "جيش تحرير كوسوفا" والقوات الصربية خلال 1998، التي شهدت ارتكاب مجازر ضد المدنيين (قرية أوبري Obri إلخ) استدعت تدخلًا دوليًا متزايدًا. فقد أصدر مجلس الأمن في 1998/3/31 القرار رقم 1160 الذي أيّد فيه الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومجموعة الاتصال الدولية لتسوية الأزمة، ودعا تحت تهديد الفصل السابع إلى الحوار بين الصرب والألبان لمنح كوسوفو حكمًا ذاتيًا أوسع ضمن الوحدة الإقليمية ليوغسلافيا الفدرالية التي أصبحت تقتصر على صربيا والجبل الأسود وكوسوفا وفويفودينا. وقد تبع ذلك قدوم ريتشارد هولبروك إلى بلغراد وإقناع ميلوشيفيتش بالقبول ببعثة مدنية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة وقف إطلاق النار[2].

ولكن قيام القوات الصربية بارتكاب مجزرة راتشاك Raçak في 1999/1/15 حرّك المجتمع الدولي وأرغم الصرب والألبان على الاجتماع في قلعة رامبوييه الفرنسية في مطلع 1999 للاتفاق على خطة سلام تحت غطاء دولي. وقد تضمنت خطة السلام المقترحة من مجموعة الاتصال الدولية ما يرضي الطرفين: حكم ذاتي واسع لكوسوفو ضمن يوغسلافيا الفدرالية لفترة انتقالية يحق للألبان بعد 3 سنوات إجراء استفتاء حول تقرير المصير مع وجود عسكري دولي لضمان تطبيق الاتفاق. وبعد مماحكات وافق الألبان في 1999/3/13 على الخطة بينما رفضها الصرب، وقام هولبروك في 1999/3/22 بزيارة ميلوشيفيتش ونقل رسالة أخيرة له بأن رفض الخطة يعني الحرب، وهو ما حدث بالفعل في 1999/3/24[3].

وبعد 78 يومًا من القصف على المواقع العسكرية الصربية اضطرت بلغراد إلى التوقيع على "اتفاق كومانوفو" في 1999/6/9 الذي ينص على انسحاب القوات الصربية من كوسوفا، في الوقت الذي كانت مجموعة الاتصال تعدّ فيه مشروع قرار لمجلس الأمن صدر في 1999/6/10 تحت الرقم 1244. وبموجب هذا القرار تحولت كوسوفا إلى محمية دولية لأجل "تيسير الوصول إلى عملية سياسية"، ولأجل الوصول إلى ذلك تشكلت "الإدارة الدولية المؤقتة للأمم المتحدة" UNMIK والقوات الدولية KFOR لحماية الحدود والأمن، وهو ما ساعد على عودة نصف سكان كوسوفا الذين كانوا قد هُجّروا خلال 1998-1999 إلى الدول المجاورة. وخلال الأسابيع الأولى جرت عملية سحب السلاح من "جيش تحرير كوسوفا" الذي تحول بعض أفراده إلى "فيلق حماية كوسوفا" والشرطة الكوسوفية الجديدة، كما أعلن قائده هاشم ثاتشي عن إنشاء حزب سياسي جديد (الحزب الديمقراطي) للمشاركة في العملية السياسية الجديدة[4].

---

[1]- للمزيد حول ذلك انظر: محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو/كوسوفا بؤرة النزاع الألباني– الصربي في القرن العشرين، القاهرة (مركز الحضارة للدراسات السياسية) 1998، ص 97-111.

[2] Tim Judah, Kosovo:War and Revenge,Yale University Press 2002,pp224-234.

[3] للمزيد حول ذلك انظر: كوسوفو ما بين الماضي والحاضر، ص 101-104.

[4] للمزيد حول هذه التطورات انظر الفصل الثالث "ترتيب الأوضاع أكتوبر 2000- يونيو 2002" من كتاب:

وبعد نجاح الإدارة الدولية في عقد أول انتخابات بلدية في أكتوبر 2000 وأول انتخابات برلمانية في نوفمبر 2001، التي تقدم فيها حزب "الرابطة الديمقراطية"، انتخب البرلمان الكوسوفي الجديد في 28 فبراير 2002 إبراهيم روغوفا رئيسًا وتشكّلت حكومة ائتلافية برئاسة بيرم رجبي B.Rexhepi. وبهذا التطور أخذ البرلمان يصدر القوانين الجديدة التي تسدّ الفراغ القانوني بعد فصل كوسوفا عن صربيا، وأخذت الصلاحيات تنتقل بالتدريج من الإدارة الدولية إلى المؤسسات الكوسوفية الجديدة. ومع الانتخابات البرلمانية الثانية في 2004 انتقلت الإدارة الدولية إلى وضع معايير تحكم المفاوضات بين كوسوفا وصربيا للاتفاق على الوضع النهائي[1].

ثانيًا إعلان الاستقلال:

في 27 مايو 2005 أعطى مجلس الأمن الضوء الأخضر للبدء في المفاوضات بين الألبان والصرب، وبعد تقرير ممثل الأمين العام كوفي عنان إلى المجلس في نوفمبر أصدر المجلس في 2005/11/24 قراره للبدء في مفاوضات الوضع النهائي لكوسوفا بين الألبان والصرب. وقد تبع ذلك القرار تعيين الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتيساري M.Ahtisaari ممثلًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة حول تحديد الوضع النهائي لكوسوفا. وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الصرب والألبان في فيينا خلال 2006 التي لم توصل إلى شيء قام أهتيساري بتقديم تصوّره حول "الاستقلال المشروط"، حيث قيّد رغبة الألبان بالاستقلال بعدة شروط ترضي صربيا: حكم ذاتي للأقلية الصربية في كوسوفا وحقها بعلاقة خاصة مع صربيا، ونصّ الدستور على الحيلولة دون أي اتحاد لكوسوفا مع ألبانيا في المستقبل وعلى أن يخلو الدستور من أية إشارة إلى كوسوفا باعتبارها دولة بغالبية ألبانية ومسلمة (95%) إلخ[2].

ومع موافقة القيادة الألبانية على هذه الشروط التأمَ البرلمان الكوسوفي في 17 فبراير 2008 وأعلن بغالبية الأصوات (مع انسحاب النواب الصرب) على وثيقة إعلان الاستقلال عن صربيا وسط حماس كبير بين الألبان في البلقان، لتولد بذلك أحدث دولة أوروبية تتميز بأعلى نسبة من المسلمين (95%) وسط معارضة شرسة من صربيا التي حذرت من تبعات ذلك "الانفصال" في المستقبل (تشكيل "ألبانيا الكبرى" و"دولة إسلامية راعية للإرهاب" إلخ).

ثالثًا التحديات التي واجهت دولة كوسوفا:

عانت كوسوفا الدولة حديثة التشكيل من العديد من التحديات على صعيد العديد من المستويات، منها:

1- الاعترافات الدولية:

في الأيام الأولى التي تلت إعلان الاستقلال تتابعت اعترافات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بينما بقيت الأنظار شاخصة إلى الدول العربية والإسلامية مع الاندفاع الصربي- الروسي للحيلولة دون اعترافها باستقلال كوسوفا. فقد بادرت تركيا والسنغال وأفغانستان إلى الاعتراف فورًا دونما انتظار للقمة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي كانت مقررة في 13-14 مارس 1999. ومع أن الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو أعلن في اليوم التالي لإعلان الاستقلال (18 فبراير)

Iain King& Whit Mason,Peace at Any Price,London(Hurst)2006

[1] للمزيد حول هذه التطورات انظر الفصل الخامس "الحسبة: مارس 2004 - مايو 2006" من المرجع السابق.

[2] كوسوفو ما بين الماضي والحاضر، ص 125-126.

عن تأييده وسعى إلى حثّ بعض الدول للاعتراف باستقلال كوسوفا إلا أن ضغط اللوبي الصربي- الروسي بين الدول الأعضاء أدى إلى أن تتخذ القمة قرارًا بالعلم وترك الاعتراف بالاستقلال للدول وفق علاقاتها الثنائية[1].

وبعد هذه القمة تتابعت الاعترافات العربية (الإمارات والسعودية والأردن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وقطر وعُمان... إلخ) والإسلامية (ماليزيا والغابون ونيجيريا... إلخ) خلال 2008-2011 لتصل إلى حوالي المئة. وفي هذا السياق كان هناك اهتمام كوسوفي كبير باعتراف مصر، وهو ما لم يتحقق إلا في 2012/6/26 بعد تطور سريع في العلاقات وتبادل الزيارات على أعلى مستوى لتكون مصر الدولة الـ101 التي تعترف باستقلال كوسوفا[2]. وعلى الرغم من اعتراف معظم الدول العربية والإسلامية باستقلال كوسوفا إلا أن هذا لم ينعكس على تطور العلاقات، حيث إنه لم تُفتح بعد أية سفارة عربية في بريشتينا ولا توجد سفارات لدول إسلامية سوى لتركيا وألبانيا بحكم العلاقة التاريخية، ولم تحظ بريشتينا بزيارات لمسؤولين عرب كما كان الأمر مع المسؤولين الأوروبيين[3].

ويلاحظ أن الاعترافات تباطأت مع وقع الأزمات الداخلية في كوسوفا خلال 2014-2015، التي سنتعرض لها لاحقًا، وتوقفت عند رقم 111 (مع الاختلاف ما بين الموقع الرسمي للخارجية الكوسوفية والخارجية الأمريكية). وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من الاعترافات لا يزال اللوبي الصربي- الروسي يؤثر في عدم اعتراف بعض الدول العربية والإسلامية (إيران والعراق ولبنان... إلخ) باستقلال كوسوفا، كما أن الفيتو الصيني- الروسي لا يزال يغلق الباب أمام انضمام كوسوفا إلى الأمم المتحدة[4]. وفي مثل هذا الوضع سعت كوسوفا إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية مثل اليونسكو والفدرالية الدولية للرياضة، حيث فشلت في الأولى بفارق 3 أصوات ونجحت في الثانية مما سمح لكوسوفو بالمشاركة في الألعاب الأولمبية الأخيرة في البرازيل حيث فازت بميدالية ذهبية كان لها دور كبير بالتعريف بالدولة الجديدة[5].

2- الدستور الإشكالي:

تفيد مقدمة الدستور الجديد أنه وُضع بالاستناد إلى خطة أهتيساري لـ"الاستقلال المشروط"، وقد أقرّه البرلمان في 9 مايو 2008 على أن يبدأ العمل به في 15 يونيو 2015. وبالاستناد إلى ذلك فقد خلت الدولة التي يؤلف الألبان المسلمون حوالي

---

[1] كان للأمين العام د. إحسان أوغلو دوره الإيجابي في اعتراف بعض الدول باستقلال كوسوفا، سواء في تصريحه عبر "الجزيرة" في اليوم التالي (18 فبراير) أو من خلال ثقة الرؤساء به. فقد حدثني آنذاك في لقاء خاص أن رئيس السنغال اتصل به ليستشيره ويسأله عن ما هو أفضل: الاعتراف أو عدم الاعتراف، وعندما أوضح له إحسان أوغلو رأيه سارع الرئيس السنغالي إلى الاعتراف باستقلال كوسوفا.

[2] من المصادفات كما قيل أن القرار الأخير الذي وقعه الرئيس السابق محمد مرسي كان الاعتراف باستقلال كوسوفا.

[3] على الرغم من كل هذه الاعترافات العربية لا نجد سوى زيارات محدودة للمسؤولين العرب إلى كوسوفا بعد استقلالها، حيث نشطت الزيارات بين كوسوفا ومصر خلال حكم الرئيس محمد مرسي فجاءها د. صفوت حجازي في أكتوبر 2011 وبكينام الشرقاوي في 17 فبراير 2012 لمشاركة كوسوفا باحتفالات عيد الاستقلال ثم انقطعت الزيارات بعد خلع الرئيس مرسي، وبعد تبرؤ السفير الكوسوفي في القاهرة من وجود "أية علاقة للشعب الكوسوفي بجماعة الإخوان المسلمين" قام وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد بزيارة رسمية إلى كوسوفو في مارس 2014 ثم جاءها الملك الأردني عبد الله الثاني في نوفمبر 2015 ليكون أعلى مسؤول عربي يزور كوسوفا منذ استقلالها:

محمد م.الأرناؤوط، "تبرؤ"كوسوفا من الإخوان المسلمين شجع وزير خارجية الإمارات على زيارتها، جريدة "المستقبل" 2014/3/25، عبد الله الثاني في كوسوفو على وقع أزمات تعصف بالدولة الوليدة، جريدة "الحياة" 2015/12/4.

[4] بسبب مواقف روسيا والصين المعارضة لاستقلال كوسوفا فإن أمل كوسوفا الوحيد كما يراه د. عوني مزراكو A.Mazraku أستاذ الحقوق الأوروبية يكمن في انضمام كوسوفا إلى الاتحاد الأوروبي أولًا (وهو لا يمكن أن يتم في رأينا قبل 2030) ثم السعي من خلال آليات الاتحاد للضغط على روسيا والصين لكي تغيّر موقفها وتسمح لكوسوفا بالانضمام إلى الأمم المتحدة:

Imazhi i Kosovës,argument kundër në politik[n e jashtme,Koha ditore(Prishtinë)28.09.201

[5] بعد فشل كوسوفو في الفوز بعضوية اليونسكو كان هناك تبرّم وحتى انزعاج في الصحافة الكوسوفية من موقف فلسطين التي صوتت ضد انضمام كوسوفا، ولكن كان هناك تعتيم كامل عما استفزّ فلسطين وجعلها تتصرف كذلك.

- للمزيد انظر: محمد م. الأرناؤوط، معركة في اليونسكو لمنع كوسوفو من الانضمام إلى المنظمة الدولية، جريدة "الحياة" 2015/11/19.

95% من سكانها من أية إشارة إلى قومية أو ديانة الغالبية بل كرّسها الدستور باعتبارها "دولة المواطنين المتساوين"، مع تأكيده على أن "جمهورية كوسوفا مجتمع إثني متعدد" وعلى أن "الألبانية والصربية لغتان رسميتان" وتخصيص عشرة مقاعد للصرب في البرلمان الكوسوفي (من أصل 120) مع الحق أن يترشحوا ضمن القوائم الحزبية الأخرى بما يمكّنهم أن يكون لهم حوالي 15-20 عضوًا في البرلمان الجديد[1].

ومع أن البند الأول في الدستور يصف جمهورية كوسوفا بأنها "مستقلة وذات سيادة وديمقراطية وواحدة وغير قابلة للقسمة" إلا أنه بذلك لم يكن يعبّر عن واقع الحال الجديد منذ 1999. ففي يونيو 1999 وقفت القوة الفرنسية التابعة للقوات الدولية على جسر نهر إيبار Ibar الذي يفصل مدينة متروفيتسا Mitrovoca إلى قسمين لمنع الألبان من العبور نحو الجزء الشمالي ذي الغالبية الصربية، الذي اشتهر منذ ذلك الحين باسم "جيب متروفيتسا". وفي الواقع بقي هذا الجزء المهم من حيث المساحة (حوالي 12%) والثروة الباطنية، الذي يضم أربع محافظات (متروفيتسا الشمالية ولبوسافياش وزفتشان وجوبين بوتوك)، من حيث الشكل ضمن خارطة كوسوفا على علم الدولة الجديدة إلا أنه في الواقع استمر جزءًا من صربيا المجاورة بالأعلام المرفوعة والاقتصاد والنقد والتعليم والصحة... إلخ، ولا يزال يمثل تناقضًا صارخًا مع البند الأول للدستور.

ومن ناحية أخرى فقد نصّ الدستور الكوسوفي في البند الثامن على أن "جمهورية كوسوفا دولة علمانية ومحايدة في أمور العقائد الدينية"، ولكن من المثير أن الدستور في طبعته الألبانية استخدم تعبير laic للعلمانية، بينما استخدمت الطبعتان الإنكليزية والصربية تعبير secular الذي يختلف كثيرًا عن الأول[2]، مما ولّد تناقضًا لاحقًا في المجتمع. ففي 2011 أقرّ البرلمان في كوسوفا اللائكيّة "قانون التعليم ما قبل الجامعي" الذي نصّ في البند الثالث على أن "المؤسسات الحكومية العامة يجب أن تمتنع عن تدريس الدين"[3]، في الوقت الذي سمح فيه القانون الجديد في صربيا السيكولارية بتعليم الدين بوصفه مادةً اختيارية. وبذلك أصبح لدينا ثنائية في التعليم حيث إن المدارس الحكومية الألبانية تمتنع عن تدريس الدين بينما المدارس الحكومية في المحافظات ذات الغالبية الصربية تدرس الدين[4].

3- السيادة المركّبة: كوسوفا وصربيا، الأونميك والكفور والأولكس

على الرغم من مرور عقد على إعلان الاستقلال إلا أن البند الأول في الدستور الكوسوفي (دولة مستقلة ذات سيادة وواحدة) لا ينطبق على الواقع حيث لدينا تعدّد في السيادات. فمن ناحية لا تزال صربيا حاضرة في قسم من كوسوفا بأعلامها واقتصادها ونقدها وشبكة اتصالاتها ومناهج تعليمها وأحزابها التي يصوّت لها الصرب في كوسوفا خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصربية... إلخ. وتبدو هذه السيادة الصربية أو السيادة المشتركة بشكل خاص في "جيب متروفيتسا" المجاور لصربيا، بينما هي بدرجة أقل في المحافظات الست ذات الغالبية الصربية داخل كوسوفا، أي التي لا يوجد تواصل جغرافي بينها وبين صربيا.

ومن ناحية أخرى لا تزال "الإدارة الدولية للأمم المتحدة" (الأونميك)، التي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن 1244 بتاريخ 1999/6/10، موجودة في المبنى الخاص بها في قلب بريشتينا على الرغم من مرور عقد منذ استقلال كوسوفا. وبموجب هذا القرار لا يزال مجلس الأمن، صاحب الولاية على كوسوفا لموجب القرار، يناقش الوضع في كوسوفا في جلسة خاصة كل ستة

---

[1] Kushtetuta e Republikës së Kosovës, Prishtinë 2008, p.V.

[2] للمزيد حول الفرق بين اللائكية والسيكولارية في المجال الأوروبي انظر:

- أمير بايروش أحمدي، الدين والدولة في دساتير الدول الأوروبية، في الإسلام والمسلمون في البلقان، دبي (المسبار) 2014، ص 227-244.

[3] Ligji për arsimin parauniversitar ne Republikën e Kosovës, Gazeta zyrtare Nr.17,Prishtinë 16.09.2011,p.1.

[4] تصل المفارقة إلى ما هو أكبر حيث إن الطلبة الألبان في جنوب غرب صربيا (التي ليست دولتهم القومية) يدرسون الدين في المدارس باللغة الألبانية بينما لا يحق للطلبة الألبان في جمهوريتهم أن يدرسوه.

شهور كان آخرها في شهر أغسطس 2016 التي تشابك فيها بالكلمات وزير الخارجية الصربي إيفيتسا داتشيتش وسفيرة كوسوفا في واشنطن فلورا تشيتاكو V.Çitaku. فصربيا، بدعم من روسيا، تحرص على أن تبقى كوسوفا تحت ولاية القرار 1244 إلى أن يتم الحل النهائي الذي يرضي صربيا وتعطي الضوء الأخضر لروسيا لتجاوز القرار 1244، وهو ما تأخذ به بعض الدول الأوروبية حتى الآن[1].

وإلى جانب "الأونميك" لا تزال القوات الدولية (الكفور) التي دخلت كوسوفا بموجب القرار 1244 في يونيو 1999 مرابطة في كوسوفا، ولا تزال الحكومة الكوسوفية لا تملك السيادة على الفضاء الكوسوفي لعدم وجود جيش أو أية قوة جوية على الرغم من تكرار مطالبها في الحملات الانتخابية لخلق جيش كوسوفي.

وأخيرًا لدينا "بعثة الاتحاد الأوروبي للأمن والقانون" أو "الأولكس" Eulex التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بمساعدة الدولة الوليدة في مجال بسط دولة القانون. ومن صلاحيات هذه البعثة القيام بالتحقيقات في مجال الجريمة المنظمة والفساد ورفع قضايا ضد الأفراد والهيئات بالتعاون مع المؤسسات الكوسوفية. وفي 2016 قامت "الأولكس" بأكبر صيد لها حين وجّهت باعتقال حازم سيلا H.Syla عضو البرلمان الكوسوفي وقائد الأركان السابق لـ"جيش تحرير كوسوفا" مع مجموعة من مساعديه بتهمة الاستيلاء على الأملاك العامة وتحويلها إلى أملاك خاصة، مما أضرّ الدولة بأكثر من 30 مليون يورو[2].

4- المفاوضات مع صربيا:

مع فوز الحزب الديمقراطي برئاسة بوريس تاديتش في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في صربيا 2007-2008 بشعار "صربيا الأوروبية" بدأت صربيا مسيرتها الجديدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي كان يشجعها على ذلك لامتصاص التوتر في غرب البلقان. وفي هذا السياق حصلت صربيا على "مكافأة" في نهاية 2009 بضمّها إلى منطقة "الشنغن" للخروج من عزلتها ولإطلاق الحوار الأولي مع كوسوفا بوساطة الاتحاد الأوروبي على أساس أن الدولتين حسمتا خياراتهما لأجل الانضمام إلى الاتحاد. وهكذا بدأت أول "مصافحة" كوسوفية – صربية في بروكسل في مارس 2011 على مستوى منخفض بين المسؤولين لتكسر جبل الجليد المتراكم منذ 1999. وقد رؤي أن تكون المفاوضات متدرجة، أي أن تبدأ بحل الإشكالات التي يعاني منها الصرب والألبان في الأمور اليومية والحياتية لتتدرج صعودًا إلى أن تصل إلى القضايا السياسية. وهكذا تم التوصل إلى أولى الاتفاقيات في يوليو 2011 التي تنظم الانتقال بين البلدين (الذي أصبح يتم بالهوية الشخصية) والاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية والجامعية... إلخ[3].

ومع تدرج المباحثات في بروكسل برعاية الاتحاد الأوروبي لـ"تطبيع" العلاقات بين صربيا وكوسوفا (الذي أصبح شرطًا على صربيا لأجل التقدم في المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) تمّ التوصل إلى أهم اتفاقية في 25 أغسطس 2015 حول حل وسط لاندماج الأقلية الصربية ضمن الدولة الكوسوفية. وقد عُرفت هذه الاتفاقية باسم "اتحاد المحافظات ذات الغالبية الصربية في كوسوفا" التي فجّرت الخلاف منذ ذلك الحين بين الحكومة والمعارضة في كوسوفا. فعلى حين أن الحكومة اعترفت بأن التنازلات المقدمة كان لابد منها لأجل أن تكون كوسوفا كما ينص دستورها "دولة مستقلة وذات سيادة وواحدة"، أي لأجل منع تكريس انقسام كوسوفا الموجود على الأرض، اعتبرت المعارضة أن تأسيس مثل هذا الكيان على مساحة 25% من مساحة كوسوفا (مع

---

[1] لا تزال بعض الدول الأوروبية ترفض الاعتراف بكوسوفا دولة مستقلة بل ضمن ولاية "الأونميك" عليها بموجب القرار 1244، ولذلك انسحب وزير الداخلية الكوسوفي إسكندر حسيني من مؤتمر لوزراء الداخلية في براغ في منتصف سبتمبر لأن سلوفاكيا لم تسمح لوفد كوسوفا أن يمثل دولة مستقلة بل "حسب القرار 1244":
Ministri Hyseini lëshon mbledhjen në Sllovaki,Koha ditore(Prishtinë)

[2] Të gjitha detajet e rastit Azem Syla-Daja,Zëri(Prishtinë) 29.4.2016.

[3] للمزيد: محمد م.الأرناؤوط، أولى الاتفاقيات بين صربيا وكوسوفو: فن التنازل واستعراض المكتسبات، جريدة "الحياة" 2011/7/10.

أن نسبة الصرب لا تتجاوز الآن 5%) إنما هو على نمط "جمهورية الصرب" في البوسنة مع اختلاف الاسم فقط لأن الكيان الجديد سيكون به رئيس معترف به دوليًا ومجلس وحكومة... إلخ[1].

ولأجل ذلك تصاعد الخلاف بين الموالاة ("الرابطة الديمقراطية" برئاسة عيسى مصطفى و"الحزب الاشتراكي" برئاسة هاشم ثاتشي) والمعارضة ("حركة تقرير المصير" برئاسة ألبين كورتي و"الائتلاف لأجل مستقبل كوسوفا" برئاسة راموش خير الدين و"المبادرة لأجل كوسوفا" برئاسة فاتمير ليماي) ليصل إلى الصدام اللفظي والمباشر مع قوات الشرطة في الشارع وداخل البرلمان مع إلقاء العبوات المسيلة للدموع لمنع إقرار هذه الاتفاقية، مما أصبح يثير المخاوف مما هو أسوأ[2].

5- العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:

أبرز الدستور الكوسوفي في مقدمته الرغبة في الاندماج الأوروبي- الأطلسي، أي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وقد عبّرت كل الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال على الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أسرع وقت، خاصة وأن 22 دولة من دوله الـ27 اعترفت بكوسوفو.

ولكن بروكسل تأنّت في استجابتها لرغبة الحكومات الكوسوفية إلى أن تتضح الظروف في صربيا المجاورة لتقبل كوسوفا كأمر واقع وليس بالضرورة الاعتراف بها. وهكذا بعد أن تقدّمت صربيا بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع خريطتها التي تعبر عن الواقع الجديد (دون كوسوفا) بدأت بروكسل تذكر "الأفق الأوروبي" لكوسوفا وتطالبها ببعض الإصلاحات كشرط للتوقيع على "اتفاقية الاستقرار والشراكة"، التي تعتبر الخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما تمّ بالفعل في 2013 واعتُبِرَ أهم إنجاز لكوسوفا منذ الاستقلال على صعيد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من التقدم البطيء في تنفيذ ما هو مطلوب[3].

وكما هو الأمر مع الدول المجاورة فقد كانت الخطوة الثانية المتوقعة هي ضم كوسوفا إلى منطقة "الشنغن"، أي تمكين الكوسوفيين من السفر بحرية إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد أن حظيت صربيا ومكدونيا الجبل الأسود بذلك في 2009 وألبانيا والبوسنة في 2010. وقد بدأت الوعود بذلك منذ 2012 مع مطالبة السلطات الكوسوفية بسلسلة من الإصلاحات والإجراءات الفنية، حتى أصبحت التسريبات والتصريحات تذكر 2016 موعدًا مؤكدًا. ولكن الأمور تعقدت في صيف 2016 مع بروز الخلاف بين الموالاة والمعارضة حول إقرار اتفاقية ترسيم الحدود مع جمهورية الجبل الأسود. فقد كانت الحكومة الكوسوفية تسرّعت بإقرار الاتفاقية في أغسطس 2015 ولكن المعارضة كشفت عن تنازلات لصالح الجبل الأسود مما حوّل صيف 2016 إلى أزمة سياسية حادة في الشارع والبرلمان الذي عجز عن تمرير الاتفاقية في 2016/9/1. وبسبب ذلك فقد قرّر البرلمان

---

[1] للمزيد: محمد م. الأرناؤوط، كيان صربي في كوسوفو ودرس لدول سايكس بيكو، جريدة "الحياة" 2015/9/11.

[2] في 9 أغسطس 2016 عبّر السفير الأمريكي في بريشتينا غريغ دلاوي G.Delawie عن مخاوفه لأول مرة على مستقبل كوسوفا بسبب تصاعد العنف السياسي والفساد في البلاد:

Delawie i frikësuar për të ardhmën e Kosovës, Koha ditore(Prishtinë)10.8.2016.

[3] من الملاحظ هنا أن "اتفاقية الشراكة والاستقرار" التي وقعتها بروكسل مع كوسوفا تختلف عن كل الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول البلقانية المجاورة من حيث أنه لم ترد الإشارة الصريحة إلى كوسوفا باعتبارها دولة (لم يستخدم الاسم الرسمي لها "جمهورية كوسوفا") نتيجة للضغوط التي مارسها اللوبي المؤيد لصربيا داخل الاتحاد الأوروبي الذي لم يعترف بعد باستقلال كوسوفا (إسبانيا ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص واليونان). ومع ذلك فقد كشف تقرير لمركز "مجموعة الدراسات السياسية والقانونية" في بريشتينا عن تقصير كبير للحكومة الكوسوفية في تطبيق التزاماتها حتى الآن لكي يتم الانتقال إلى الخطوة التالية: الترشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. فمن أصل 158 التزامًا على الحكومة الكوسوفية لم يتم تنفيذ سوى 44 فقط:

Kosova ka përmbushur vetëm 44 nga 158 veprimet për MSA,Koha ditore(Prishtinë)18.09.2016.

الأوروبي في 2016/9/5 تأجيل ضم كوسوفا إلى منطقة "الشنغن" إلى أن يتم إقرار اتفاقية ترسيم الحدود مع الجبل الأسود بعد النقاش الذي دار حول ذلك في اللجنة البرلمانية للحقوق المدنية[1].

6- المحكمة الدولية الخاصة لجرائم الحرب :

من المعايير المعلنة وغير المعلنة لانضمام كوسوفا إلى الاتحاد الأوروبي محاربة الفساد والجريمة المنظمة في كوسوفا التي كثر الحديث عنها بعد الاستقلال. ولكن كان من الواضح أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كانت تفضّل الصمت عن حجم الفساد المتزايد لأجل تسويق استقلال كوسوفا باعتباره "قصة نجاح" للغرب بعد حرب 1999.

وقد بدأ الحديث عن الفساد يخرج إلى العلن بعد أن قدّم السيناتور السويسري ديك مارتي D.Mart في ديسمبر 2010 تقريرًا للمجلس الأوروبي عن "جرائم حرب" منسوبة لقيادات في "جيش تحرير كوسوفا" خلال 1998-1999، ومن ذلك انتزاع أعضاء من مدنيين والمتاجرة بها. وعلى الرغم من نفي السلطات الكوسوفية لذلك واعتبار التقرير "من وضع بلغراد"، إلا أن إقرار المجلس الأوروبي للتقرير في 2011 دفع قيادة "البعثة الأوروبية للأمن والقانون" (الأولكس) للتحقيق في ذلك. وبسبب تسرّب الفساد الموجود في كوسوفا إلى أجهزة "الأولكس" الموجودة على الأرض فقد تمّ تكليف وحدة بحث مستقلة برئاسة القاضي الأمريكي كلينت وليامسون الذي انتهى بعد ثلاث سنوات من التحقيق إلى وجود أدلة قوية على الاتهامات المذكورة، والتوصية في 2014/7/29 بتشكيل محكمة دولية خاصة للتحقيق في هذه الاتهامات وإصدار ما تراه مناسبًا من أحكام[2].

وبعد أزمة ربيع 2014 وتشكل ائتلاف حكومي جديد بدعم أوروبي- أمريكي تقدّمت الحكومة الجديدة في يونيو 2015 بمشروع قانون لتعديل الدستور الكوسوفي لكي يسمح بتأسيس المحكمة الدولية التي ستكون مرجعيتها وسلطتها فوق القوانين الكوسوفية. ومع فشل الائتلاف بتأمين ثلثي الأصوات تعرّضت المؤسسات الكوسوفية إلى ضغوط بل وتحذيرات أوروبية- أمريكية من مغبة عدم القبول بتشكيل المحكمة الدولية الخاصة لجرائم الحرب المنسوبة لـ"جيش تحرير كوسوفو"، وهو ما تمّ أخيرًا في 3 أغسطس بصعوبة بعد أن نجح الائتلاف الحكومي بفضل أصوات النواب الصرب في تأمين 82 صوتًا من أصل 120 في البرلمان لتمرير تعديل الدستور الكوسوفي ليجيز بذلك تشكيل المحكمة الدولية الخاصة التي ستتخذ من لاهاي مقرًّا لها. وحسب تسريبات الصحافة فإن المدعي العام للمحكمة دافيد شونديمان D.Schwendiman سيعلن القائمة الأولى للمتهمين في نهاية 2016، التي ستشمل ثمانية متهمين. وقد نُقل عنه تصريحه بهذه المناسبة "أن المنصب لن يحمي صاحبه" في إشارة إلى كل من هاشم ثاتشي رئيس الجمهورية، وقدري فيصلي رئيس البرلمان[3].

7- الأزمة السياسية في 2014 وتداعياتها:

في مارس 2014 بدأت المعارضة لحكومة هاشم ثاتشي تضغط لعقد انتخابات برلمانية مبكرة، وهو ما تمّ في يونيو 2014. وعشية الانتخابات سربّت جهة ما للصحافة تقريرًا لاستخبارات حلف شمال الأطلسي يكشف فيه عن المافيات الجديدة التي تشكلت في كوسوفا من القادة السابقين لـ"جيش تحرير كوسوفا" الذين أصبحوا الآن قادة "الحزب الديمقراطي"، وعن تعاطي هذه المافيات لتهريب المخدرات والدخان والبشر... إلخ. وكان من الواضح أن "تسريب" هذا التقرير كان يهدف إلى التأثير على توجهات الناخبين[4].

---

[1] Libralizim po, por prapaprakisht demakracioni me Malin e Zi,Koha Ditore (Prishtinë) 5.9.2016.

[2] للمزيد: محمد م. الأرناؤوط، كوسوفو تُرغم على تشكيل محكمة دولية لجرائم حرب ارتكبها الحزب الحاكم، جريدة "الحياة" 2015/8/10.

[3] Aktakuzat e para të Speciales deri në fund të vitit,Koha ditore(Prishtinë)7.9.2016.

[4] Mafia politike e Kosovës,Koha ditore(Prishtinë) 15.5.2014

وبالمقارنة مع الانتخابات السابقة فقد دخل هاشم ثاتشي رئيس "الحزب الديمقراطي" الانتخابات مع تحالف مع الأحزاب الصغيرة ("حزب العدالة" ذي التوجه الإسلامي و"الحزب الديمقراطي المسيحي" و"حزب المحافظين" و"الحركة لأجل الوحدة")، بينما فضّلت أحزاب المعارضة ("الرابطة الديمقراطية" و"حركة تقرير المصير" و"التحالف لأجل مستقبل كوسوفا" و"المبادرة لأجل كوسوفا") المشاركة بقوائم مستقلة. وبعد الإعلان عن الانتخابات تبين أن التحالف الذي يقوده ثاتشي فاز بحوالي 31% من الأصوات بينما حل حزب "الرابطة الديمقراطية" وحده في المرتبة الثانية بحوالي 26% من الأصوات. وقد بادرت أحزاب المعارضة الأربعة بعد أن اختبرت قوتها الانتخابية إلى تشكيل تحالف أصبح يمثل أكثر من 50% من أصوات الناخبين أو 61 مقعدًا في البرلمان من أصل 120. ومع ذلك دخلت البلاد في أزمة سياسية بسبب الخلاف حول تفسير الدستور، حيث إن ثاتشي أصرّ على كونه الأحق بتشكيل الحكومة، وساعده في ذلك مناورات رئيسة الجمهورية عاطفة يحيى آغا ورئيس المحكمة الدستورية العليا أنور حساني، الذي عُين في منصبه بتدخل ثاتشي وأحيل لاحقًا إلى المحكمة بتهمة الفساد. وفي غضون ذلك كانت تجري ضغوط أوروبية-أمريكية على حزب "الرابطة الديمقراطية" للانسحاب من تحالف المعارضة وتشكيل ائتلاف حكومي مع ثاتشي، وهو ما تمّ في نوفمبر 2014. وحسب هذا التحالف الجديد فقد تمّ الاتفاق على أن يتولى عيسى مصطفى رئيس "الرابطة الديمقراطية" رئاسة الحكومة على أن يتولى ثاتشي رئاسة الجمهورية في ربيع 2016[1].

وقد أساءت هذه الأزمة التي أبقت كوسوفا دونما حكومة حوالي ستة شهور إلى صورة البلاد في الخارج، ومن ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية وتعاظم البطالة حتى وصلت في صفوف الشباب إلى 60,2% حسب إحصائيات البنك الدولي، مع العلم أن المجتمع الكوسوفي يغلب عليه الشباب، على حين أن نسبة البطالة العامة وصلت إلى 35,1% أي أسوأ من فلسطين[2]. وبسبب الإحباط العام من انشغال زعماء الأحزاب بمصالحهم الضيقة وانسداد الأفق أمام الشباب، جرى في نهاية 2014 وبداية 2015 ما سُمي بـ"الخروج الجماعي" للسكان من كوسوفو إلى دول الاتحاد الأوروبي في قوافل جماعية أعادت إلى الأذهان فترة التسعينيات، حيث غادر كوسوفو حوالي 100 ألف من سكانها إلى دول الاتحاد الأوروبي بحثًا عن أية فرصة للحياة، وهو ما قلّل بشكل واضح من عدد السكان في كوسوفا الذي كان يتراجع باستمرار[3].

خاتمة: كوسوفا على مفترق طرق:

على الرغم من تفاقم المعارضة ضد الائتلاف الحكومي في الشهور الأولى من 2016 سواء في الشارع أو في البرلمان، وهو ما بدأ يتحول إلى قلق من انقسام عمودي في المجتمع الكوسوفي وعلى تأثير ذلك على صورة كوسوفا في الخارج، أصرّ هاشم ثاتشي على أن يرشح نفسه رئيسًا للجمهورية خلفًا للسيدة عاطفة يحيى آغا بناء على الاتفاق بين الائتلاف الحكومي الذي تشكّل في نهاية 2014. ومع أن الأصوات تزايدت لصالح شخصية توافقية توحد الأمة عوضًا عن شخصية انقسامية إلا أن الائتلاف طرح ثاتشي مرشحًا لرئاسة الجمهورية في جلسة البرلمان التي عقدت لهذا الغرض في 26 فبراير 2016 ففشل ثاتشي في حصد غالبية الأصوات في الجولة الأولى حسب الدستور، ولم يتح له الفوز إلا في الجلسة الثالثة بالأغلبية البسيطة بفضل أصوات النواب الصرب[4]. وبذلك تحوّلت مؤسسة الرئاسة في كوسوفا إلى مشكلة بعد الرئيس الأول إبراهيم روغوفا (2002-2006)[1].

---

[1] للمزيد: محمد م. الأرناؤوط، ثاتشي يحتفل بالفوز وخير الدين يستعدّ لتشكيل حكومة، جريدة "الحياة 2016/6/19.

[2] Si e ndertoi Perëndimi një shtetë të deshtuar në Kosovë? Zëri(Prishtinë)1.9.2016.

[3] للمزيد حول هذا "الخروج الجماعي" وانعكاساته انظر: محمد م. الأرناؤوط، "الطاعون الأبيض" يضرب البلقان: صربيا تخسر مدينة كل سنة وكوسوفو ربع سكانها، جريدة "الحياة" 2015/4/15.

[4] ثاتشي يمسك برئاسة كوسوفو وعبوات الغاز تلاحقه في البرلمان، جريدة "الحياة" 2016/5/22.

كان التفسير الوحيد لإصرار ثاتشي على ترشيح نفسه، مع وضوح انعكاس ذلك بشكل سلبي على الأزمة السياسية في البلاد، هو حرصه على التمتع بحصانة رئاسية بعد تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب في كوسوفا وبعد أن بدأت الرؤوس الكبيرة القريبة منه في السقوط والذهاب إلى السجون. ففي نهاية 2015 حكم بالسجن لمدة 18 سنة على اثنين من قادة "جيش تحرير كوسوفا" وهما سامي لوشتاكو S.Lushtaku رئيس بلدية إسكندراي وسليمان سليمي S.Selimi سفير كوسوفا في ألبانيا لارتكباهما جرائم حرب خلال 1998-1999[2]. وبعيد انتخاب ثاتشي بأيام قبض على رئيس الأركان السابق لـ"جيش تحرير كوسوفا" وعضو البرلمان الكوسوفي عن "الحزب الديمقراطي" حازم سيلا H.Syla لاتهامه بالاستيلاء على أملاك عامة وتحويلها إلى أملاك خاصة مما أضر الدولة بأكثر من 30 مليون يورو[3].

ولم تمض أسابيع حافلة بالاحتقان حتى انفجرت فضيحة أكبر في أغسطس 2016 حين عمد موقع "إنسايدر" Insider إلى نشر عشرات التسجيلات الهاتفية بين قادة "الكيان الموازي" (وهو التعبير الكوسوفي الملطّف عن المافيا الجديدة) التي تبيّن حرص هؤلاء على السيطرة على مفاصل الدولة الكوسوفية من خلال تعيين أتباعهم على رأس المؤسسات العامة والاقتصادية والقضائية... إلخ. وفي الحقيقة كان الناشر الكوسوفي المعروف فيتون سوروي (رئيس فريق التفاوض الكوسوفي مع صربيا) أول من تجرأ وكشف في كتابه "أرجل الثعبان" الذي صدر عام 2014 على وجود "الكيان الموازي" في الدولة بحدس المحلل السياسي[4]، ولكن التسجيلات التي لا تزال تنشر حتى كتابة هذه الكلمات (منتصف سبتمبر) وثقت سيرورة "الإمساك بالدولة" كما يسميها سوروي. ومع هذه التسجيلات تبيّن أن "المرجع" الذي يعود إليه الجميع (بمن فيهم هاشم ثاتشي) هو آدم غرابوفتسي A.Grabovci رئيس الكتلة البرلمانية لـ"الحزب الديمقراطي" في البرلمان الكوسوفي، الذي اضطر إلى الاستقالة بعد أيام من نشر أولى التسجيلات بينما اضطرت النيابة العامة الكوسوفية في 2016/8/26 إلى البدء في التحقيق مع غرابوفتسي والأشخاص الذين وردت أسماؤهم في التسجيلات[5].

في بداية سبتمبر 2016 تبدو كوسوفا في أزمة سياسية خانقة بعد فشل الائتلاف الحكومي في تأمين الأصوات اللازمة لإقرار اتفاقية ترسيم الحدود مع جمهورية الجبل الأسود في 1 سبتمبر 2016، وهو ما أدى إلى عدم موافقة البرلمان الأوروبي في

---

[1] باستثناء رئاسة إبراهيم روغوفا (2002-2006) الأولى والوحيدة التي جرت ومرّت بسلام تعرّضت مؤسسة الرئاسة في كوسوفا إلى سلسلة مشاكل أساءت إلى سمعتها. فبعد أن خلف الرئيس الجديد فاتمير سيديو F.Sejdiu إبراهيم روغوفا في رئاسة حزب "الرابطة الديمقراطية" أفتت المحكمة الدستورية في سبتمبر 2010 بعدم دستورية الرئيس. ومن ثم تحالف هاشم ثاتشي مع رجل الأعمال الإشكالي بهجت باتسولي B.Pacolli الذي أسّس حزب "التحالف لأجل كوسوفا الجديدة" لكي ينتخب رئيسًا في فبراير 2011 بـ62 صوتًا من أصل 120، ولكن المحكمة الدستورية أفتت في مارس 2011 بعدم دستوريته. ومع الأزمة السياسية التي نشأت في البلاد تدخل السفير الأمريكي في بريشتينا كرستوفر دل C.Dell، الذي كان يطبق عليه "الحاكم بأمره"، وجمع قادة الأحزاب وطلب منهم الموافقة على الاسم الموجود في المغلف الذي يحمله لسنة واحدة فقط تجري خلالها تعديلات دستورية لانتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب. ولما وافق الجميع فتح السفير المغلف وقرأ اسم الرائدة عاطفة يحيى آغا نائبة مدير الشرطة الكوسوفية. ولما طالبت قيادات الأحزاب بتنفيذ الاتفاق لجأت يحيى آغا إلى المحكمة الدستورية، التي يحظى فيها ثاتشي بنفوذ، فأفتت بأن صلاحية الرئيس الدستورية خمس سنوات، ولذلك بقيت في المنصب حتى 2016 لتسلّمه إلى هاشم ثاتشي.

للمزيد انظر: محمد م. الأرناؤوط، رئيسة كوسوفا عاطفة يحيى آغا جاءت في مغلف وودّعت بسجل مدرسي ضعيف، جريدة "المستقبل" (بيروت) 2016/3/1.

[2] Shpallet verdikti i plotë,ja sa vite denohen grupi Drencia,Bota sot(Prishtinë)27.5.2015.

[3] Të gjitha detajet e rastit Azem Syla-Daja,Zëri(Prishtinë) 29.4.2016.

وكان سيلا قد غادر كوسوفا إلى سويسرا باعتباره لاجئًا سياسيًّا هربًا من بطش نظام ميلوشيفيتش، وعرض بعد فترة على السلطات السويسرية ما يثبت أنه عاجز عن العمل بنسبة 100% ليحصل على تقاعد مجزٍ ولكن السلطات السويسرية فوجئت في 1999 أن هذا "العاجز" أصبح رئيس الأركان لـ"جيش تحرير كوسوفا" فطالبته بإعادة نصف مليون فرنك سويسري:

Veton Surroi,Këmbët e gjarbrit,Prishtinë(Koha) 2014,pp.42-43.

[4] انظر عرضنا لهذا الكتاب بالعربية: كتاب يهدّد مستقبل رئيس حكومة كوسوفو، جريدة "الحياة" 2014/8/10.

[5] Prokuria nis zyrtarisht hetimit kunder Grabovcit dhe të tjerëve, Zëri(Prishtinë) 26.8.2016.

2016/9/5 على ضم كوسوفا إلى منطقة "الشنغن"، وهو الأمر الذي كان الائتلاف الحكومي يمنّي به النفوس طيلة 2014-2016. وبذلك صدق ثاتشي في تصريحه بتاريخ 2016/8/19 أن "كوسوفا في مفترق طرق": إما الاندماج الأوروبي الأطلسي أو المجهول[1].

وفي الوقت نفسه خرجت مجلة The National Interest الأمريكية المتخصصة بالشؤون الجيوبوليتيكية بمانشيت على غلافها "كيف بنى الغرب دولة فاشلة في كوسوفا" يعبّر عن واقع الحال عن حصيلة العقد الذي تلا الاستقلال الكوسوفي. وتقوم الفكرة الأساسية في تحليل البرفسور أيدن هيهر A.Hehir على أن إصرار المجتمع الدولي على الحفاظ على الواجهة المصطنعة للسلام والاستقرار في كوسوفا أدى إلى أن يتسامح اللاعبون الكبار (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مع الفساد وانتهاك القانون من قبل الشبكة الإجرامية القوية في كوسوفا. ويأخذ المحلل الكوسوفي المعروف أنور روبللي E.Robelli كنموذج على ذلك السكوت على الفساد أو النفاق امتداح نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن لهاشم ثاتشي باعتباره "جورج واشنطن كوسوفا" مع معرفته بالأحوال في كوسوفا[2].

*****

---

[1] Thaçi:Kosova është në udhëkryq,Zëri(Prishtinë)19.8.2016.

[2] Enver Robelli,Lajme nga Kayinoja politike e Kosoves,Koha ditore(Prishtine) 8.9.2016:

ومن المثير أن بايدن في زيارته الوداعية للبلقان حرص خلال لقائه للقادة الكوسوفيين (رئيس الجمهورية هاشم ثاتشي ورئيس الوزراء عيسى مصطفى) على انتقاد الفساد الموجود في البلاد معتبرًا إياه بمثابة "السرطان"، وهو ما يسبّب إحجام المستثمرين عن القدوم إلى كوسوفا:

Nënpresidenti amerikan Joe Biden në Kosovë,VOA 17.8.206.

ولكن رئيس أكبر حزب معارض (حركة تقرير المصير) انتقد اقتصار لقاء بايدن على "قادة المافيا" في كوسوفا وعبّر عن أسفه لأن بايدن "لا يقول الحقيقة عن هؤلاء المنتجين والمخرجين للجريمة المنظمة في كوسوفا":

- محمد م. الأرناؤوط، زيارة بايدن إلى صربيا وكوسوفا تعمّق المسافة بين الموالاة والمعارضة، جريدة "المستقبل" (بيروت) 2016/8/24.

القوقاز بعد ربع قرن من تفكك الاتحاد السوفيتي: خريطة القوى والتفاعلات

أحمد عبد الحافظ فواز*

مقدمة:

القوقاز هو منطقة جغرافية سياسية تقع عند حدود أوروبا وآسيا، وهي موطن جبال القوقاز. وغالبًا ما يقسم القوقاز إلى القوقاز الجنوبي والقوقاز الشمالي. يقع الأخير داخل أراضي روسيا الاتحادية وتتركز به وبمنطقة حوض الفولجا والأورال غالبية مسلمي روسيا. ويضم شمال القوقاز سبع جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي، وهي: أديغيا، وداغستان، والشيشان، وإنغوشيا، وأوسيتيا الشمالية، وقباردينو – بلقاريا، والقرتشاي/ الشركس، إضافة إلى منطقتي ستافروبول وكراسنودار ويقطنه حوالي 9.86 مليون نسمة.[1] أما القوقاز الجنوبي فيضم ثلاث دول هي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وتقطن الأخيرة غالبية مسلمة.

دخل الإسلام القوقاز مع نهاية عهد الخليفة عمر بن الخطاب لكنه لم يدخله بشكل نهائي إلا منذ فتوحات مسلمة بن عبد الملك بن مروان في القرن الثاني الهجري ثم خضع القوقاز بأكمله للحكم المغولي الذي حكم الروس أيضًا زهاء ثلاثة قرون وحتى بدأت إمارة روسيا نموها وتطوير توسعها الإمبراطوري في آسيا ونحو أوروبا مرورًا بالقوقاز، ولقد كان لروسيا القيصرية تاريخ صراعي واضح مع منطقة القوقاز خاصة إذا ما نظرنا إلى طبيعة تكوين هذه الإمبراطورية، فقد تكونت روسيا القيصرية — تلاها الاتحاد السوفيتي في ذلك — انطلاقًا من مركز يسعى لاحتلال المدى المحيط به.[2] ثم جاءت الحقبة السوفيتية لتضع المزيد من القيود وتمارس القمع بأشكالٍ عدة على مسلمي القوقاز، وبخاصةٍ في عهد ستالين. فبالرغم من عداء السلطات السوفيتية للدين إلا أنه في حقبة القمع الستالينية كانت نسبة رجال الدين المسلمين الذين أعدموا أو زج بهم في السجون، من دون تحقيق أو محاكمات، أكبر من ممثلي الديانات الأخرى.[3] كما أن سياسات الفك والتركيب عبر اقتطاع إقليم من جمهورية ومنحه لأخرى وحملات التهجير التي اتبعها ستالين كانت تهدف إلى خلخلة التركيبة السكانية بالقوقاز وزرع بذور الشقاق بين قاطنيه حتى يسهل السيطرة عليه. قادت هذه السياسة إلى العديد من نقاط التوتر في المنطقة وخلقت العديد من الصراعات المعلنة أحيانًا والكامنة أحيانًا أخرى.

يضاف لما سبق، أن القوقاز كان يشكل تاريخيًا مسرحًا للصراعات السياسية والعسكرية والدينية والثقافية والعمليات التوسعية عبر القرون. وحتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وقعت كل الصراعات تقريبًا التي ارتبطت بنهاية القوة السوفيتية في القوقاز، مثل صراع الشيشان في روسيا، والصراعات الإقليمية حول ناجورنو كاراباخ في أذربيجان، وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في جورجيا. وفي تلك الصراعات السابقة لعبت روسيا دورًا محوريًا كطرف رئيسي كما في حالة الشيشان أما في بقية الصراعات فقد تراوحت أدوارها بين التدخل المباشر أحيانًا أو دعم طرف على حساب آخر أو فرض نفسها وسيطًا أساسيًا للتفاوض بين الأطراف المتصارعة.

تسعى الدراسة لرصد أبرز ملامح خريطة التفاعلات والقوى بمنطقة القوقاز، وذلك عبر الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أهمية القوقاز في الإستراتيجية الروسية؟

---

*مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

[1] The North Caucasus: The Challenges of Integration (I), Ethnicity and Conflict, International Crisis Group, *Europe Report*, no. 220 (19 October 2012), p. 3.

[2] أحمد عبد الحافظ، "مسلمو شمال القوقاز بين دوافع الاستقلال وعوائقه"، **أمتي في العالم، المجلد الثاني** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000)، ص 580.

[3] لمزيد من التفصيل حول تاريخ مسلمي الاتحاد السوفيتي وأوضاعهم في روسيا ما بعد السوفيتية، راجع، على سبيل المثال، أحمد عبد الحافظ فواز، "المسلمون في روسيا: ما بين الإرث التاريخي والإشكاليات المعاصرة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 442 (كانون الأول/ ديسمبر 2015)، ص ص 77-96.

– ما الدور الذي لعبته روسيا في صراعات منطقة القوقاز؟

– كيف كان القوقاز ميدانًا لصراعات القوى الكبرى أحيانًا، وبين فاعليه المحليين وما اعتبره محللون أحيانًا حروبًا بالوكالة في المنطقة؟

أولًا: أوضاع الشيشان بعد حربين:

كانت روسيا تؤكد دومًا أن حربها في الشيشان – خلال تسعينيات القرن العشرين – ليست ضد مسلميها هناك وإنما ضد جماعات إرهابية تسعى لنشر أفكارها المتطرفة في جمهورية الشيشان المسلمة وما حولها من جمهوريات شمال القوقاز. على الجانب الآخر كان المقاتلون الشيشان يصفون الصراع بأنه حلقة جديدة من سلسلة السعي الروسي لوأد مطالب الاستقلال الشيشاني والتي تعود إرهاصاتها إلى مساعي فرض الهيمنة الروسية على شمال القوقاز في أواخر القرن الثامن عشر وعبر القرن التاسع عشر من الميلاد.[1]

هذا ويشكل المسلمون داخل روسيا أغلبية في سبعة أقاليم؛ في إنجوشيا حوالي 98 بالمئة، وفي الشيشان حوالي 96 بالمئة، وفي داغستان حوالي 94 بالمئة، وفي قباردينو – بلقاريا حوالي 70 بالمئة، وفي جمهورية القرتشاي – الشركس حوالي 63 بالمئة، وفي بشكيريا حوالي 63 بالمئة، وفي تتارستان حوالي 54 بالمئة.[2] وباستثناء بشكيريا وتتارستان تقع بقية الجمهوريات الإسلامية في إقليم شمال القوقاز. تتبع الغالبية المذهبين الحنفي والشافعي، وتنتشر الصوفية في الشيشان وإنجوشيا وداغستان ولكن تشهد المنطقة خاصةً في داغستان ظهورًا متزايدًا للجماعات السلفية.[3]

بالرغم من أن الشيشان تعد أكثر جمهوريات شمال القوقاز انسجامًا إثنيًا إلا أن تسعينيات القرن العشرين شهدت صدامًا بين السلفيين والصوفية من أتباع الطريقة القادرية. فقد أبدى أنصار الحركة القادرية – بزعامة أحمد حاجي قديروف مفتي الجمهورية آنذاك – استياءهم من ممارسات جماعات السلفية الجهادية المسلحة التي رفضت شعائر الصوفية مثل التبرك بالأضرحة. وفي ذلك السياق حاولت تلك الجماعات عام 1995 – خلال الحرب الشيشانية الأولى – هدم ضريح خيدا أم كونتا حاجي كيشييف الذي أدخل الحركة القادرية لشمال القوقاز.[4] كانت حادثة الضريح بداية صراع أحمد قديروف مع السلفيين. لذلك رفض قديروف في الحرب الشيشانية الثانية طلب أصلان مسخادوف – رئيس الشيشان آنذاك – إعلان الجهاد ضد روسيا. بل تواصل قديروف معها وأقنع عددًا من المقاتلين – بمساعدة القائد الميداني سليم ياماداييف – في بعض المناطق مثل مدينة جوديرميس بالاستسلام للقوات الروسية وانضم بعضهم للقتال ضد الجماعات السلفية ضمن ما أطلق عليه جيش المقاومة الشعبية.[5] وكافأت موسكو أحمد قديروف بتعيينه رئيسًا للشيشان بعد انتهاء الحرب، وعندما اغتيل قديروف في عام 2004 قام بوتين بتصعيد ابنه رمضان سياسيًا إلى أن جعله رئيسًا للجمهورية في فبراير 2007 وهو في الثلاثين من عمره.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 77.

[2] الإسلام والمسلمون في روسيا عبر العصور، **روسيا اليوم** (15 سبتمبر 2012)

http://arabic.rt.com/info/604886 (accessed 02 September 2013)

[3] The North Caucasus: The Challenges of Integration (I), *op. cit.*, p. 4.

[4] لمزيد من التفصيل حول طبيعة العلاقة بين السلفية والصوفية في روسيا، انظر أحمد عبد الحافظ فواز، "الصوفية والسلفية في روسيا"، في الإسلام في روسيا: التاريخ والآفاق والقلق، **كتاب المسبار الشهري**، الكتاب الرابع والثمانون (ديسمبر 2013)، ص ص 59-86.

[5] فواز، مسلمو شمال القوقاز، **مرجع سابق**، ص 589.

اعتمد رمضان قديروف على أيديولوجية تزاوج بين القومية والطابع الإسلامي والولاء للرئيس بوتين حتى وصف بأنه أكثر رؤساء الجمهوريات ولاءً لبوتين في المنطقة. وفي إشارة واضحة على نيله لثقة بوتين وأطلق الأخير يد قديروف الابن ليصبح بين جمهوريات الحكم الذاتي الروسية رئيس الجمهورية الوحيد الذي يسيطر على قوات الأمن بالإقليم ويشرف بنفسه على قيادة عمليات مكافحة الإرهاب ويتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة موارد الشيشان.[1]

فيما يمكن اعتباره امتدادًا لسياسة الاتحاد السوفيتي في توظيف الإسلام في السياسة الخارجية – وهو ما أطلق عليه "الإسلام الرسمي"[2] – سعت روسيا إلى الاستعانة ببعض جمهورياتها المسلمة مثل تتارستان في حوض الفولجا والأورال والشيشان في شمال القوقاز لتكون تلك الجمهوريات مدخل روسيا للعالم الإسلامي ومعبرًا عن رؤيتها للإسلام والتي تدعم الطرق الصوفية التي تهيمن على الإدارات الدينية بتلك الجمهوريات في مواجهة التيارات السلفية التي تصاعد دورها خاصة بعد حربي الشيشان.

في ذلك السياق استضافت العاصمة الشيشانية جروزني في أواخر أغسطس 2016 مؤتمرًا بعنوان "من هم أهل السنة؟" حضره – في أول زيارة له للجمهورية – شيخ الأزهر وأكثر من مئتي عالم دين من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وقد أثار البيان الختامي استياء المملكة العربية السعودية وخرجت انتقادات لاستثناء السلفية من المشمولين بوصف "أهل السنة". وقد طالت الانتقادات شيخ الأزهر مما دعا المركز الإعلامي بالأزهر لإصدار بيان ينفي مشاركة شيخه في البيان الختامي للمؤتمر.[3]

ثانيًا جورجيا وإقليم أبخازيا:

ضمت روسيا القيصرية أبخازيا في عام 1864 بعد مقاومةٍ عنيفةٍ من الأبخاز. ومع تزايد حدة الصراع وتنكيل الروس بمسلمي المنطقة فرَّ العديد من الأبخاز للإمبراطورية العثمانية. أما عن الحقبة السوفيتية فقد اتسمت بدايات الحكم السوفيتي بالاضطراب والمعاهدات غير واضحة البنود. وفي 31 مارس 1921 تأسست جمهورية أبخازيا السوفيتية وفي 25 مايو من العام ذاته قامت جمهورية جورجيا الديمقراطية. وفي ديسمبر من نفس العام أيضًا وقّعت أبخازيا – تحت ضغط من ستالين – معاهدةً اتحاديةً مع جورجيا. ففي الوقت الذي كان لينين يؤمن فيه بأن خصوصية شعوب القوقاز تقتضي تعاملًا خاصًا، نادى ستالين بالتعامل بشدة مع الشعوب المحلية. تمتعت الجمهوريات الاتحادية في الاتحاد السوفيتي بالوضع القانوني الأسمى في الاتحاد تلاها جمهوريات الحكم الذاتي ثم مناطق (أقاليم) الحكم الذاتي. وفي عام 1931 خفَّض ستالين الوضع القانوني لأبخازيا لتصبح جمهورية حكم ذاتي داخل جورجيا. ومارس ستالين الاضطهاد وحملات التهجير ضد الأبخاز حتى أضحوا أقلية في جمهوريتهم.

في عام 1989 كانت أبخازيا جمهورية حكم ذاتي داخل جورجيا. وكان يقطنها آنذاك 525 ألف نسمة، مثّل الجورجيون منهم 45.7 بالمئة، والروس 14.3 بالمئة، والأرمن 14.6 بالمئة. وشكل الأبخاز 17.8 بالمئة فقط من إجمالي سكان

[1] The North Caucasus: The Challenges of Integration (III), Governance, Elections, Rule of Law, International Crisis Group, *Europe Report, N ° 226*, 6 September 2013, pp. 29-30.

[2] لمزيد من التفصيل عن مفهوم الإسلام الرسمي، انظر:
Alexandre Bennigsen and Chantal Lemercier-Quelquejay, “"Official" Islam in the Soviet Union”, *RCL*, Vol. 6, No. 3, 1978, pp. 153-61.

[3] الغضب يتواصل بالسعودية بعد مؤتمر الشيشان.. وآل الشيخ: لنترك السيسي لمصيره. سي إن إن العربية (1 سبتمبر 2016). متاح على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/09/01/azhar-saudi-islamic-sunna (accessed 5 November 2016).

أبخازيا.[1] تقدر مساحة أبخازيا بـ8700 كيلومتر مربع تعادل حوالي 12.5 بالمئة من مساحة جورجيا المعترف بها دوليًا والتي تبلغ 70 ألف كيلومتر مربع.[2] وفي إحصاء سكاني قامت به السلطات الأبخازية عام 2003 بلغ عدد سكان أبخازيا نحو 214 ألف نسمة، في الوقت الذي تراوحت فيه تقديرات الدبلوماسيين التابعين للأمم المتحدة ما بين 180 ألفًا و220 ألف نسمة.[3]

سعت جورجيا كالعديد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى الاستقلال في مطلع تسعينيات القرن العشرين في الوقت الذي أيدت أبخازيا – رغم كونها جمهورية حكم ذاتي داخل جورجيا – البقاء ضمن الاتحاد. وتعالت النبرة القومية في خطاب قادة جورجيا. وما أن تفكك الاتحاد السوفيتي حتى شهدت جورجيا حالة من الاضطرابات والفوضى ودخلت البلاد في حرب أهلية في عام 1992 وامتدت الحرب لإقليم أبخازيا بعد اجتياح القوات الجورجية له.[4]

عقب هزيمة جورجيا في أبخازيا في عام 1993 مارست روسيا ضغوطها على كلا الطرفين لتوقيع اتفاقية سلام أبرمت بالفعل في مايو 1994. نصت الاتفاقية على أن تقود روسيا مهام حفظ السلام في مناطق الصراع. وفي يناير 1996 عقدت روسيا مع جورجيا صفقة نتج عنها حصار على أبخازيا فرضته مجموعة دول الكومنولث.[5] ورغم وجود أربع قواعد عسكرية سوفيتية – والتي أضحت روسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي – في جورجيا إلا أن الحرب في أبخازيا وهزيمة القوات الجورجية منحت روسيا الفرصة لتقنين وضع القواعد عبر اتفاقية مع جورجيا تسمح باستمرارية ثلاث قواعد في مقابل تعهُّد روسيا بتسليح وتدريب الجيش الجورجي وتعهُّد الطرفين بالامتناع عن الممارسات العدائية حيال بعضهما البعض.[6] كما دفعت روسيا جورجيا للانضمام لكومنولث الدول المستقلة في أبريل 1994 وهو ما كانت ترفضه جورجيا سابقًا.[7]

عندما تتوتر العلاقات كانت روسيا تحرص على إرسال رسائل لجورجيا مفادها أن الأخيرة لا تزال في مجال التأثير الروسي مثل تصريح يلتسين – رئيس روسيا آنذاك – في 25 أغسطس 1997 أن روسيا ستظل هي وسيط المحادثات بين جورجيا وأبخازيا ولن تسمح للولايات المتحدة أن تلعب هذا الدور.[8] رسالة أكثر تهديدًا أرسلتها روسيا في ديسمبر 2000 عندما وضعت قيودًا على سفر الجورجيين إلى شمال القوقاز في الوقت الذي استثنت فيه سكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من تلك القيود. وفي عام 2006 – في رد فعل على فضيحة تجسس – فرضت موسكو على جورجيا حصارًا بريًا وبحريًا وجويًا، ومرة أخرى تم استثناء أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من ذلك الحصار.[9]

---

[1] Christoph Zurcher, "Georgia's Time of Troubles, 1989-1993", in Bruno Coppieters & Robert Legvold (eds.), *Statehood and Security: Georgia after the Rose Revolution* (Cambridge: the American Academy of Arts and Sciences, 2005), p. 87.

[2] George Hewitt, "Abkhazia, Georgia and the Circassians (NW Caucasus)," *Central Asian Survey*, Vol. 18, Issue 4, (1999), p. 485.

[3] International Crisis Group, *Abkhazia: Deepening Dependence*, p. 1.

[4] لمزيد من التفصيل عن تاريخ العلاقات الجورجية الأبخازية، انظر: أحمد عبد الحافظ فواز، "الحركة الإسلامية في تتارستان وأبخازيا"، في الخارطة التونسية بعد الثورة: السلفيون – التقدميون – الشيعة، **كتاب المسبار الشهري**، الكتاب الثاني والستون (فبراير 2012)، ص ص 215-241.

[5] Thomas De Waal, *The Caucasus: An Introduction* (Oxford, New York: Oxford University Press, 2010), p. 165, p. 233.

[6] "Russia and Georgia Sign Cooperation Pacts – Accords Opposed in Both Countries," *Facts on File World News Digest*, February 24, 1994, 127C1.

[7] Georgia left the CIS after the 2008 war. See Per Gahrton, *Georgia: Pawn in the New Great Game* (London: Pluto Press, 2010), 10.

[8] Center for International Development and Conflict Management, Minorities at Risk.

[9] *Ibid.*

عندما أطلقت جورجيا حملتها العسكرية على أوسيتيا الجنوبية في أغسطس 2008 وتدخلت القوات الروسية دفاعًا عن أوسيتيا، انتهز قادة أبخازيا الفرصة لفرض السيطرة على سائر إقليم أبخازيا. تركزت المواجهات في أبخازيا آنذاك في كودوري جورج، وهي المنطقة التي هيمنت عليها الميليشيات العسكرية الجورجية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى أن فرضت قوات الداخلية الجورجية سيطرتها عليها في عام 2006.[1]

ارتبطت توترات العلاقات الروسية والجورجية عمومًا بتنامي سعي جورجيا للتقارب مع الغرب وإعلان رغبتها في أن تصبح عضوًا في كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ظهر ذلك بشكل أوضح منذ تولي ميخائيل ساكاشفيلي الحكم في جورجيا في أواخر عام 2003 بعد الثورة الوردية التي أطاحت بالرئيس السابق إدوارد شيفرنادزه.

لذلك كان انتصار بيدزينا إيفانشفيلي في الانتخابات الجورجية أواخر عام 2012 بداية تحول هام في السياسة الخارجية الجورجية. فقد أضحت حكومة تبليسي تسعى لإيجاد صيغة تفاهم مع موسكو دون التخلي عن حقوقها السيادية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. قاد ذلك الاقتراب لتهدئة التوتر وخلقَ مناخًا أفضل للعلاقات بين روسيا وجورجيا. لكن ذلك كله لم تكن له انعكاسات مؤثرة على أيٍّ من قضايا الصراع بين موسكو وتبليسي. كما لم تظهر أيضًا أية مؤشرات على تغير في نشر القوات الروسية في المنطقة.[2]

ثالثًا: أذربيجان:

من بين جمهوريات جنوب القوقاز الثلاث تتميز أذربيجان بغالبية سكان مسلمين وهي عضو في منظمة التعاون الإسلامي. ورغم غياب الإحصاءات الدقيقة حول نسبة هؤلاء المسلمين إلا أنها تتراوح بين 92 و96 بالمئة من إجمالي السكان، وتعتنق غالبيتهم المذهب الشيعي. فهي تشبه وضع جارتها إيران، غير أن الدستور الأذربيجاني ينص على علمانية الدولة على غرار تركيا التي تشترك معها في الخصائص العرقية واللغوية للسكان. وهي أيضا تسعى إلى تعريف نفسها بوصفها دولةً تريد التخلص من موروثها السوفيتي.

جعل الوضع الجغرافي أذربيجان جارة وقريبة لعدد من الدول التي تسعى لتصدير نماذجها الثقافية؛ مثل إيران، وتركيا، والسعودية. ولذلك كانت مقصدًا للكثير من الدعاة والمنظمات، وبدأت تبرز فيها تجمعات ذات صبغة شيعية، وأخرى ذات صبغة سنية، وهو ما اعتبرته حكومة باكو تهديدًا لعلمانية الدولة، وسعت للحد منه أو السيطرة عليه.[3] كما أن غالبية الآذريين ينظرون للسلفية بعين الشك ورغم دخولها في مطلع التسعينيات من القرن العشرين مع دعاة المملكة العربية السعودية إلا أنها لم تجتذب أعدادًا كبيرة من المواطنين الذين عادة ما يفضلون الاستماع للقيادات الدينية المحلية. ومن بين سكان الدولة المقدرين بحوالي 9.6 مليون نسمة – حسب إحصاءات 2013 - تبلغ نسبة من هم أقل من 25 عامًا حوالي 40.9 بالمئة، أما الأجيال الأكبر عمرًا فتعليمها سوفيتي وتطغى عليها التوجهات العلمانية.[4] لذلك يصف ألطاي جويسوف – أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة باكو –

---

[1] Abkhazia: Deepening Dependence, International Crisis Group, *Report No. 202*, 26 February 2010, p. 1.

[2] Stephen Blank, "Russian defence policy in the Caucasus," *Caucasus Survey*, Vol. 1, No. 1 (October 2010), p. 87.

[3] فاطمة الصمادي، أذربيجان.. التعددية الدينية وتحديات بناء الهوية، **مركز الجزيرة للدراسات** (14 سبتمبر 2015). متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/2015913141057341367.html

[4] Shahla Sultanova, Azerbaijan: Islam Comes with a Secular Face, *Eurasia Net's Weekly Digest Azerbaijani Politics Islam*, August 15, 2013 (accessed November 4, 2016), available at: http://www.eurasianet.org/node/67396.

الأذربيجانيين بأنهم لا يأخذون بجدية الشعائر الإسلامية كالصوم مثلًا ولا يزال الرجال ذوو اللحى والنساء المحجبات غير مألوفين بالدولة.[1]

رغم تأكيد السلطات الآذرية على علمانية الدولة وحقيقة أن الدستور الأذربيجاني الصادر في 1995 يفصل بين الدين والدولة، وأن الدين لا يدرس بالمدارس العامة؛ لكن ذلك لا ينفي اهتمام النخبة الحاكمة بإبراز الموروث الإسلامي وأن التعليم الديني الخاص في تزايد، كما أنه بإمكان المدارس والجامعات تنظيم المحاضرات الدينية من مواردها الذاتية.[2] غير أن منظمات حقوقية غربية تتهم حكومة باكو باستخدام فزاعة التطرف الديني لقمع المعارضة التي تدعو للإصلاح عبر الوسائل السلمية والحرية الدينية.[3]

أما عن علاقات أذربيجان بدول الجوار؛ فمنذ استقلال الجمهورية كانت تركيا الدولة الأجنبية الأقرب لها وأقامت معها علاقات اقتصادية وتعليمية وثقافية.[4] ساعد على ذلك التقارب حقيقة أن العرقية التي تشكل الأغلبية بالجمهورية هي الآذريون الأتراك الذين يمثلون حوالي 75 بالمئة من سكان أذربيجان.[5]

أما عن العلاقة مع إيران؛ فمنذ فقدت الدولة القاجارية سيطرتها على خانات شمال نهر آراس في حربها ضد روسيا القيصرية خلال الفترة (1804-1813) فإن الآذريين بالمنطقة طوروا تدريجيًا خصائص متباينة عن تلك التي يتصف بها آذريو إيران. فبينما شهدت أذربيجان الروسية رواجًا لعملية العلمنة والتتريك، استمر الإسلام الشيعي والتأثير الثقافي الإيراني- الفارسي مهيمنًا على آذريي إيران.[6] وكما هو الحال مع تركيا انخرطت إيران في علاقات اقتصادية وثقافية مع أذربيجان. لكن الأخيرة تخشى من إمكانية تصدير إيران لنموذجها الإسلامي.[7] لذلك ارتبط توتر العلاقات بين البلدين بالحديث عن التخوف من التطرف. فخرجت عن بعض القيادات الإيرانية تصريحات اعتبرتها باكو استفزازية، كما وجهت اتهامات لمتطرفين موالين لطهران بمحاولة اغتيال صحفي علماني التوجه في عام 2012.[8]

علاقة الصداقة التي كانت تجمع كلًا من إدوارد شيفرنادزه وحيدر علييف الرئيسين السابقين لكل من جورجيا وأذربيجان، والتعاطف المتبادل من الطرفين لقضايا أقاليم الطرف الآخر التي تقع خارج سيطرته مثل أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا وناجورنو كاراباخ في أذربيجان؛ ساعدت على تطوير علاقات إستراتيجية بينهما.

أما عن روسيا فرغم الاتهامات التي كانت توجهها باكو لموسكو بدعم أرمينيا في مواجهة أذربيجان ضمن مخطط السيطرة على احتياطياتها النفطية، إلا أن كون روسيا لاعبًا أساسيًا في المنطقة دفع السلطات الآذرية إلى خلق علاقات إستراتيجية معها.

---

[1] *Ibid*.

[2] Mohammad Karim, "Globalization and Post-Soviet Revival of Islam in Central Asia and the Caucasus," *Journal of Muslim Minority Affairs*, Vol. 25, No. 3 (December 2005), p. 442.

[3] Durna Safarova, Azerbaijan: Dubbing Critics as "Islamic Extremists", Eurasia Net's Weekly Digest Azerbaijani Politics Islam, September 20, 2016 (accessed September 20, 2016), available at: http://www.eurasianet.org/node/80591.

[4] Karim, *op. cit.*, p. 442.

[5] Raoul Motika, "Islam in Post-Soviet Azerbaijan," *Archives de sciences sociales des religions* [Online], 115 (July-September 2001). Online since 19 August 2009, accessed 2016. Available at: http://assr.revues.org/18423

[6] Ibid.

[7] Karim, *op. cit.*, p. 442.

[8] Sultanova, *op. cit.*

أخيرًا، تبقى علاقة أذربيجان بجارتها أرمينيا هي العلاقة الأكثر اضطرابًا وخطورة في ظل قضية ناجورنو كاراباخ التي فشلت القيادات الآذرية المتعاقبة في إيجاد حل لها.

تطورات الصراع في ناجورنو كاراباخ

كاراباخ هو إقليم تبلغ مساحته 9700 ميلٍ مربعٍ، ولا تربطه بأرمينيا حدود مشتركة حيث إن أقرب نقطة لحدود أرمينيا تبعد عنه سبعة كيلومترات. كانت أرمينيا وأذربيجان قد طرحتا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ادعاءات بملكية ثلاث مناطق هي ناختشيفان، وزنجزور، وكاراباخ.[1] رغم صعوبة إثبات الادعاءات الآذرية والأرمينية تاريخيًا إلا أن الصراع الحالي حول الإقليم تعود جذوره إلى تعمد السلطات السوفيتية في عام 1923 ضم الأقلية الأرمينية (سكان كاراباخ) داخل حدود أذربيجان رغم رغبة السكان في التبعية الأرمينية. في المقابل ظلت الأقلية الآذرية في ناختشيفان معزولة داخل جمهورية أرمينيا، مع منح كاراباخ صلاحيات الحكم الذاتي.[2]

تدهورت الأوضاع في أواخر ثمانينيات القرن العشرين عقب مطالبة السوفيت الأعلى لإقليم كاراباخ في 20 فبراير 1988 السوفيتات العليا في كل من أرمينيا وأذربيجان والاتحاد السوفيتي السماح له بالانضمام لأرمينيا، وهو ما رفضته أذربيجان على الفور ثم رفضه لاحقًا السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في 18 يوليو 1988. ثم اندلعت معارك عنيفة بين أرمينيا وأذربيجان امتدت خلال عامي 1989 و1990.[3] وانتهى الحال بسيطرة أرمينيا على مزيد من الأراضي الملاصقة لإقليم كاراباخ شكلت حوالي 20 بالمئة من أراضي أذربيجان وأدت أيضًا لخلق مشكلة نازحين لأذربيجان.

وقعت أرمينيا وأذربيجان في 12 مايو 1994 اتفاقية لوقف القتال. عكست الاتفاقية إصابة الطرفين بالإجهاد والوصول لتوازن عسكري معين. فقد احتاج حيدر علييف – رئيس أذربيجان آنذاك – لوقف إطلاق النار ليكون قادرًا على توقيع صفقات نفطية تقدر بعدة مليارات من الدولارات في الوقت الذي رغب فيه الأرمن في التفاوض حول إمكانية الاعتراف باستقلال كاراباخ مقابل إعادة الأراضي الأخرى المحتلة.[4]

تجددت الاشتباكات في أبريل 2016 في ظل الوضع الهش على خط التماس بين الجانبين حيث كانت تحدث انتهاكات وقف إطلاق النار التي تصاعدت عندما شنت أذربيجان هجومًا منظمًا فاجأ الأرمن. وتركز الصدام بالأساس في منطقتين كانتا أيضًا مركز القتال خلال الحرب في مطلع تسعينيات القرن العشرين وشهد أيضًا مواجهات في سنوات لاحقة. الأولى كانت في الجزء الشمالي الشرقي لخط التماس حول مدينة مارتاكيرت بالقرب من حوض سرسانج الإستراتيجي ومركز اشتباكات وقعت عامي 2008 و2010. الثانية كانت في الطرف الشرقي لإقليم جبرائيل في جنوب خط التماس، قرب الحدود الإيرانية. وكلتا المنطقتين كانتا تحت السيطرة الأرمينية.[5]

---

[1] إبراهيم المغازي، "أرمينيا"، في محمد السيد سليم، رجاء سليم (محرران)، **الأطلس الآسيوي** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003)، ص ص 77-78.

[2] عاطف معتمد عبد الحميد، "انتخابات كاراباخ.. هل من ضوء في آخر النفق؟" **شبكة إسلام أون لاين** (24 مارس 2004)، كان متاحًا على الرابط التالي
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/08/article16a.shtml.

[3] لمزيد من التفاصيل عن تطورات الصراع حول كاراباخ، انظر على سبيل المثال:
Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York: NYU Press, 2013).

[4] فيكن تشيتريان، جدلية الصراعات الإقليمية ومشاريع النفط في القوقاز، **سلسلة دراسات عالمية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (العدد 18، د. ت)، ص ص 26-27.

[5] Nagorno-Karabakh: New Opening, or More Peril? International Crisis Group, *Europe Report N°239*, 4 July 2016, p. 2.

في 2 أبريل 2016 دعا الرئيس الروسي بوتين الطرفين إلى استعادة وقف إطلاق النار وقام وزيرا الخارجية والدفاع الروسيان بالاتصال بنظرائهم في أذربيجان وأرمينيا لحثهم على تهدئة الأوضاع. وفي 4 أبريل أجرت روسيا مناورات عسكرية في شمال القوقاز. وفي اليوم التالي اتصل بوتين بنظيريه الآذري والأرميني ووافق رئيسا الإدارتين للطرفين في موسكو على وقف القتال الذي هدأ بالفعل وإن استمرت بعض خروقات وقف إطلاق النار.[1] وفيما بدا تأكيدًا من روسيا على دورها المحوري في الصراع أو في تسليح الأطراف، صرح رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيدف بأن روسيا ستواصل مبيعات الأسلحة لأذربيجان وأرمينيا رغم تفجر الصراع بسبب إقليم ناغورنو كرباخ. وأوضح مدفيدف في مقابلة بثها التلفزيون الرسمي أنه "إذا تخيلنا لدقيقة أن روسيا تخلت عن دورها كمورد للسلاح فنحن ندرك أن هذا الموقع لن يظل شاغرًا".[2]

كان تجدد المواجهات بين الجارتين والتقارب الآذري– التركي قد خلقا مخاوف إقليمية من أن يتحول الصراع لحرب بالوكالة بين روسيا وتركيا في خضم توتر العلاقات والرغبة في الانتقام بين كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان على خلفية الحرب الطاحنة في سوريا. لكن حال دون ذلك شبكة المصالح الاقتصادية والعسكرية المتداخلة لروسيا لدى كل من أرمينيا وأذربيجان، فبينما يحاول كثير من الأرمن إثبات ولائهم لروسيا، فإن بوتين يحتاج أيضًا لأذربيجان لأن تكون حليفة لروسيا، وخاصة بعد تدهور العلاقات بين روسيا وتركيا.[3] ساعد على ذلك أيضًا تراجع كلا الطرفين عن أية أفعال قد توسع من نطاق الصراع. فالأرمن لم يتدخلوا رسميًا لدعم جيش ناجورنو كاراباخ وإن كان الجيش يضم فعليًا مجندين أرمن مع وجود علاقات قوية بين القوات العسكرية لأرمينيا والإقليم. وفي 2 أبريل 2016 وفيما بدا أنه محاولة اتخاذ رد فعل قوي للهجوم المفاجئ، ألمح الرئيس الأرميني سيرج سيركسيان إلى احتمالية توقيع اتفاق دفاع مع إقليم ناجورنو كاراباخ، لكن الفكرة أسقطت بهدوء. فأية خطوة تنطوي على اعتراف بالإقليم ستضع أرمينيا تحت طائلة الاتهام بالسعي لضم إقليم معترف بكونه أذربيجانيًا مما سيضعف موقفها الدولي في أية مفاوضات لاحقة.[4]

خاتمة:

يكشف العرض السابق لخريطة تفاعلات القوقاز أهمية المنطقة في إستراتيجية الاتحاد الروسي. تعتمد روسيا بشكل مكثف على توظيف الأداة العسكرية والمفهوم الأمني في التعامل مع اضطرابات القوقاز، سواء داخل حدودها في الشيشان وما يحيط بها من جمهوريات شمال القوقاز، أو خارج حدودها في جنوب القوقاز الذي تنظر إليه روسيا باعتباره جوارها القريب ومنطقة نفوذ وتأثير لا تسمح لأطراف منافسة أن تنازعها الهيمنة فيها أو أن تشكل مع دول المنطقة تحالفات تهدد المصالح الروسية. ففي الشيشان أطلقت يد رمضان قديروف في التعامل سواء مع معارضيه أو مع أية تهديدات داخل الجمهورية. بل طالت قديروف اتهامات بقربه من عناصر نفذت عمليات اغتيال لشخصيات معارضة لبوتين وأطلقت بعض الدوائر الغربية على قديروف – ضمن أوصاف أخرى مسيئة – فتى بوتين المدلل.

أما في خارج حدودها، ففي تعاملها مع جورجيا كانت روسيا عادةً ما تستخدم إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كورقتي ضغط على النظام الجورجي، فقد كان تقارب الأخير مع أوروبا غالبًا ما يصاحبه خطابٌ معادٍ من روسيا. جاءت قمة التصعيد الروسي في أغسطس 2008 عندما حاولت جورجيا استعادة أوسيتيا الجنوبية بالقوة العسكرية فما كان من روسيا إلا أن تدخلت

---

[1] *Ibid.*, p. 3.

[2] روسيا لن توقف مبيعات السلاح لأذربيجان وأرمينيا، **الجزيرة** (9 أبريل 2016).

[3] حرب بالوكالة بين بوتين وأردوغان بناغورنو كرباخ، **الجزيرة** (9 أبريل 2016).

[4] Nagorno-Karabakh, *op. cit.*, p. 3.

للدفاع عن الإقليم، وتزامن ذلك مع تدخل الأبخاز للسيطرة على كامل إقليمهم. ورغم وقف إطلاق النار إلا أن روسيا منحت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الاعتراف بالاستقلال وهو ما كان يطالب به الإقليمان لسنوات. أما عن الصراع بين أذربيجان وأرمينيا فعلى الرغم من التقارب الروسي الأرميني إلا أن مصالح روسيا مع أذربيجان حالت دون تصعيد المواجهات في أبريل 2016 ونجحت الوساطة الروسية في تهدئة الأوضاع من جديد.

*****

أفغانستان بعد خمسة عشر عامًا من الحرب الأمريكية على الإرهاب:

خريطة التفاعلات الإقليمية

مروة يوسف*

مقدمة:

كان من المقرر أن يكتمل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بنهاية عام 2016 ليبقى ما يقرب من 5 آلاف جندي لتدريب القوات الأفغانية، ولكن في السادس من يوليو عام 2016 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الوضع الأمني في أفغانستان ما زال خطرًا؛ لذلك فإن الخطوة الأخيرة من خطة الانسحاب سيتم تأجيلها ليقرر خليفته ما الخطوة التالية.

وكان باراك أوباما وضع خطة في 2011 للانسحاب من أفغانستان عقب الإعلان عن مقتل بن لادن، حيث وصل عدد القوات الأمريكية في أفغانستان في ذلك الوقت إلى 100,000 جندي، ليتم تسليم المهام الأمنية للقوات الأفغانية بنهاية عام 2014، وعلى مدار السنوات التالية انخفض عدد القوات الأمريكية إلى العدد الحالي وهو عشرة آلاف جندي مهمتهم الأساسية هي التدريب وتقديم الاستشارة للقوات الأفغانية[1].

ومنذ بدء الحرب الأمريكية على الإرهاب تغير الوضع في أفغانستان، وأثر ذلك على أفغانستان والمنطقة تأثيرات كبرى تناولتها دراسات عدة[2]، ومع الانسحاب الأمريكي تغير الوضع مرة أخرى وأثر ذلك على الوضع الأفغاني وعلى الإقليم ككل، وتحاول تلك الورقة توضيح خريطة التفاعلات في المنطقة اليوم من خلال: أولًا رسم خريطة للوضع في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، ثانيًا وضع القوات الأجنبية في أفغانستان بعد الانسحاب، ثالثًا تأثير الانسحاب الأمريكي على التفاعلات الإقليمية، ليتضح كم الإشكالات التي ترافق الرؤية الأمريكية على المستويات الداخلية والإقليمية لإفغانستان فيما يتعلق بأطول حرب شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

أولًا– الوضع في أفغانستان:

كان وما زال الوضع غير مستقر في أفغانستان بالرغم من مرور خمسة عشر عامًا على الحرب الأمريكية ضد القاعدة وطالبان من أجل القضاء على الإرهاب وإرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان، وذلك على العديد من الأصعدة.

---

*باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1] للمزيد حول أعداد القوات الأمريكية في أفغانستان برجاء مراجعة الرابط التالي:
http://www.militarytimes.com/story/military/2016/07/06/timeline-us-troop-levels-afghanistan-since-2001/86755782/

[2] مدحت ماهر، أفغانستان والجوار: السياسات والدلالات،(في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **حولية أمتي في العالم العدد الخامس**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2002).

فعلى الصعيد الاجتماعي،على سبيل المثال، تشهد أفغانستان العديد من الأزمات ومنها: عودة اللاجئين من باكستان، إذ تحاول الأخيرة إعادة ما يقرب من مليون ونصف لاجئ عاشوا على أراضيها منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا مع الغزو السوفيتي، حيث تحتاج إعادة توطينهم مرة أخرى في أفغانستان إلى إمكانيات اقتصادية واجتماعية غير متوفرة حاليًا للدولة الأفغانية[1]. هذا من جانب، أما على الجانب الآخر فما زالت أفغانستان تشهد ارتفاع نسبة إنتاج حيث وصلت إلى 43%، وذلك نتيجة توسع الأراضي المخصصة لزراعة نبات الخشخاش بنسبة 10% خلال العام 2016، حسب مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في كابول[2]، والذي يعد مؤشرًا مهمًا على مدى تحقيق التنمية ومحاربة الفقر في البلاد، حيث يتجه المزارعون إلى زراعة الخشخاش بدلًا من الحاصلات الزراعية لما له من عائد مادي كبير مقارنةً بباقي المحاصيل، بالإضافة إلى تراجع جهود مكافحة زراعته مع اشتعال عمليات العنف مع بداية عام 2015[3]، مما يضيف إلى أزمات الدولة الأفغانية.

أما على الصعيد الاقتصادي فالأزمة الكبرى هي تفشي الفساد في خطط إعادة الإعمار بعد الحرب، فلقد ضخت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من تريليون دولار في إعادة إعمار أفغانستان إلا أن حجم الفساد والإهدار من كل من الجانب الأمريكي والمتعاقدين الأمريكيين والجانب الأفغاني حال دون تطبيق العديد من تلك الخطط بشكل سليم[4]، فعلى سبيل المثال يُظهر تقرير للبنك الدولي أن معدل الفقر ظل عند 36 بالمائة بين عامي 2007 و2012 حتى وإن كان هناك نمو اقتصادي قوي. وبدلًا من أن تسهم تلك الخطط في رفع مستويات المعيشة لغالبية الأفغان، فقد زادت من التفاوت بينهم مما يدلل على حجم الفساد في توزيع المساعدات الأجنبية لمحاربة الفقر في البلاد، هذا من جانب، أما على الجانب الآخر فالانسحاب الأمريكي له كلفته على الاقتصاد الأفغاني، حيث كان وجود قوات كل من الناتو والقوات الأمريكية يوفر العديد من فرص العمل للأفغان هذا بالإضافة إلى انخفاض في معدلات النمو السنوية منذ عام 2014[5] مع بداية انسحاب القوات الأجنبية.

---

[1] للمزيد حول اللاجئين الأفغان في باكستان، انظر الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/afghan-refugees-in-pakistan/

[2] للمزيد حول زراعة نبات الخشخاش في أفغانستان ونسبة زيادتها، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/world/2016/10/161023_afghanistan_opium_un

[3] أسباب عودة زراعة الخشخاش في أفغانستان، انظر الرابط التالي:
http://www.irinnews.org/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/2016/03/04/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

[4] لمزيد حول الأزمة الاقتصادية في أفغانستان، انظر الرابط التالي:
http://www.irinnews.org/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2016/03/13/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

[5] المرجع السابق.

أما على الصعيد الأمني، فمازال الوضع الأمني في أفغانستان غير مستقر مع وجود العديد من حوادث العنف في البلاد وعدم قدرة القوات الأفغانية على السيطرة على الوضع الأمني في ظل انخفاض أعداد القوات الأجنبية التي كانت لها السيطرة في السابق، فتصاعدت عمليات تنظيم الدولة في أفغانستان بشكل كبير خلال عام 2016 ويعد أكبر عملياته هو التفجير في العاصمة كابول والذي نتج عنه مقتل ما يقرب من 80 شخصًا من الشيعة ويستهدف تنظيم الدولة ضد الشعية في أفغانستان[1] بشكل خاص، هذا من جانب، ومن جانب آخر عادت حركة طالبان للظهور بقوة والقيام بعدد من العمليات في الداخل الأفغاني[2] مع بدء انسحاب القوات الأجنبية.

أما على الصعيد السياسي فتتصاعد الأزمات السياسية بشكل متلاحق في الدول الأفغانية، فمع تولي الرئيس أشرف غني الذي تولى منصبه في سبتمبر 2014 عقب أزمة تشكيك في نتائج الانتخابات والتي أعقبها اتفاق بين المرشحين على اقتسام السلطات السيادية[3]، فأصبح أشرف غني الرئيس وعبد الله عبد الله رئيسًا للوزراء، ومعًا شكلوا حكومة الائتلاف الوطني التي تواجه أوضاعًا غير مستقرة نتيجة للصراعات الداخلية بين أعضاء الحكومة، وبين الحكومة والبرلمان والذي قام في نهاية عام 2016 بعزل وزيرين من وزرائها نتيجة ضعف أدائهم[4] مما يُصعد من خطر تفكك حكومة الوحدة الوطنية. هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر تشهد المصالحة الأفغانية – الأفغانية عوائق نتيجة وجود العديد من الجماعات المسلحة في أفغانستان ومنها تنظيم الدولة الذي أعلنت الحكومة الأفغانية وجوده في البلاد في عام 2015[5]، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الأفغانية ضعفت سيطرتها على ثلثي البلاد تقريبًا[6]؛ مما يؤدي إلى تأخر حل الأزمات السياسية والأمنية أمام الحكومة الأفغانية، وأهم التحديات التي تواجهها الحكومة على الصعيد الأمني والسياسي هي حركة طالبان.

---

[1] انظر عمليات تنظيم الدول ضد الشيعة في أفغانستان، على الروابط التالية:

http://www.bbc.com/arabic/world-38050851

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160723_afghanistan_kabul_bombing_protest

[2] بعض عمليات طالبان في أفغانستان، انظر الروابط التالية:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/160630_afghanistan_suicide_bombing_army

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/08/160804_afghanistan_tourists

[3] حول الانتخابات الرئاسية الأفغانية، انظر الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/news/759830-%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D8%B4%D8%B1%D9%81-%D8%BA%D9%86%D9%8A-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9/

[4] للمزيد حول أزمات الحكومة الأفغانية، انظر الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/world-37966157

[5] للمزيد حول تنظيم الدولة في أفغانستان، انظر الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/03/150317_afghanistan_is_ghani

[6] معصومة طرفة، **أفغانستان والأدوار الإقليمية المتغيرة**، محمود محمد الحرثاني (ترجمة)، مركز الجزيرة للدراسات، 23 يونيو 2015.

وضع طالبان في أفغانستان:

مرت حركة طالبان أفغانستان بالعديد من المراحل منذ الحرب الأمريكية وخسرت الكثير على العديد من المستويات؛ أهمها: المستوى التنظيمي والتمويلي والقدرة على الحشد، بالإضافة إلى الانشقاقات التي حدثت في صفوفها لصالح جماعات أخرى أهمها تنظيم الدولة، فمع صعود الملا أختر محمد منصور لرئاسة الحركة في يوليو 2015 بعد إعلان مقتل الملا محمد عمر، وأختر منصور كان نائب الملا محمد عمر وتولى شئون الحركة عقب مقتله في 2013، وكان لأختر رؤية موسعة حول دور طالبان في السياسة الأفغانية حيث سعى لتوضيح أهمية الحركة فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان، وقامت الحركة في ولايته بالعديد من العمليات العسكرية؛ لعل أهمها الاستيلاء على قندوز في سبتمبر 2015[1]، ونتيجة لعودة الحركة بهذا الشكل واستيلائها على عدد من المدن وفشل القوات الأفغانية في السيطرة على تلك العمليات.

سعت الحركة في عهد أختر ليكون لها تواجد دولي وإنشاء علاقات خارجية، ففتحت مكتبًا سياسيًا لها في قطر في 2013 كان السبيل لاتصال الحركة بالقوى الإقليمية والدولية التي تسعى من أجل المصالحة الأفغانية، بالإضافة إلى وجود رؤية حول عملية المصالحة مع الحكومة الأفغانية، حيث رفض أختر المحادثات الرباعية بين أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة ، إذ رأى أنها عملية استسلام وليست مصالحة مع الحكومة.

وفي مايو 2016 تم قتل أختر في بغارة جوية أمريكية على موقعه على الحدود بين أفغانستان وباكستان، وقد بررت الولايات المتحدة ذلك لكون أختر عبئًا على المفاوضات من أجل المصالحة بين الحكومة الأفغانية وبين الحركة، ولكن العديد من المراقبين والمحللين في الشأن الأفغاني رأوا أن أختر كان رافضًا للرؤية الأمريكية حول المصالحة وليست المصالحة ذاتها، بل كان أحد أهم أهداف أختر هو تنفيذ المصالحة[2].

نتيجة لمقتل الملا أختر توقع مراقبون أن تضعف حركة طالبان على العديد من المستويات العسكري والسياسي والمالي، بالإضافة إلى توقف أو تأجيل عمليات المصالحة، وبعد مقتل أختر بأربعة أيام اختار مجلس الشورى القيادي في طالبان المولوي هيبة الله آخوند زاده زعيمًا جديدًا للحركة، وهو أحد علماء الشريعة وعمل بالقضاء والتدريس، وتتلخص خبرته في حركة طالبان في العمل في المحاكم العسكرية في الحركة، ونتيجة لضعف خبرة القائد الجديد على المستوى العملياتي فتوقع المراقبون أنه لن يستطيع أن يدير الحركة مثل أختر، ولكن الحركة قامت بالعديد من العمليات العسكرية في النصف الثاني من 2016 وذلك في

---

[1] سيطرة طالبان على قندوز، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/28/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%B2-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

[2] د.مصباح عبد الباقي، **ما بعد الملا أختر منصور: الزعامة الجديدة لحركة طالبان**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يونيو 2016.

رسائل طمأنة من هيبة الله لمقاتلي الحركة في استمرارية القتال ورفض الانصياع للحكومة الأفغانية، وذلك مع انعدام رؤية واضحة عن كيفية سير الحركة في الفترة المقبلة أو في رؤيتها للمصالحة[1].

ثانيًا– وضع القوات الأجنبية في أفغانستان:

عندما أعلنت أمريكا وحلفاؤها عن انتهاء مهمتهم الحربية في أفغانستان بنهاية عام 2014 وتسليم مهمة الدفاع وحفظ الأمن إلى القوات الأفغانية، بدأت تلك الدول بسحب قواتها تدريجيًّا من هناك، وأخذت أعداد تلك القوات – التي كانت تصل إلى أكثر من 140 ألف جندي في بعض الأوقات – تتناقص، وبقي حاليًا في أفغانستان مجموعة من الجنود الأجانب منقسمين إلى مجموعتين:

الأولى: القوات الأجنبية التابعة للناتو (متعددة الجنسيات، أغلبها أمريكيون ويأتي الألمان من بعدهم من حيث العدد[2]) ويصل عددها ما بين 12 ألفًا إلى 13 ألفًا وخمسمائة جندي؛ وهي تحت قيادة الجنرال الأمريكي جون كامبل، ومكلَّفة بـ"مهمة الدعم الحازم" وقد شُكلت لتحل محل قوات المساعدة الأمنية (إيساف)، وقد وقع حلف الناتو على قرار إنشاء مهمة الدعم الحازم في أواخر 2014 وأيدها مجلس الأمن ودخلت حيز التنفيذ في مطلع 2015، وهي تتكون من بعثة أصغر بكثير من إيساف، وتتألف من خمس وحدات إقليمية، تتمركز وحدة واحدة في كل من شرق وغرب وشمال وجنوب أفغانستان، وتتمركز الخامسة في العاصمة الأفغانية كابول، وهدفها الأساسي تقديم الدعم والتدريب والمشورة للقوات الأفغانية[3].

الثانية: القوات الأمريكية ومكلَّفة بأداء المهمات الحربية، ولا يُعرف عددها الحقيقي لكن يقدرها البعض بحوالي 10 آلاف جندي حاليًا؛ حيث استبقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعض كتائب الجيش الأمريكي في أفغانستان إلى نهاية عام 2015 للمشاركة في العمليات القتالية، وتدَّعي أمريكا أن هذا التمديد حصل بطلب من الحكومة الأفغانية الجديدة[4]. وأعلن باراك أوباما في يوليو 2016 عن تأجيل انسحاب الولايات المتحدة بشكل كامل[5]. وقد كان من المقرر أن تخفض الولايات المتحدة أعداد قواتها المتواجدة في أفغانستان مع نهاية عام 2016 إلى ما يقرب من 5000 جندي فقط بدلًا من الموجودين حاليًا، وذلك بناء على الاتفاقية بين الولايات المتحدة وأفغانستان، وإن لم تشمل تلك الاتفاقية عدد الأمريكيين في الاستخبارات أو المتعاقدين مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يصعب معه تحديد مدى التواجد الأمريكي في أفغانستان في نهاية 2016.

وقد جاء القرار الأخير لأوباما بعد زيادة عمليات كل من طالبان وتنظيم الدولة في أفغانستان، خاصة عملية طالبان في الاستيلاء على قندوز، وفشل القوات الأفغانية في السيطرة مرة أخرى على المدينة بدون مساعدة القوات الأجنبية، ورأى أوباما أن

---

1 المرجع السابق.

2 حول أعداد القوات الأجنبية في أفغانستان، انظر الرابط التالي:

https://www.brookings.edu/opinions/revisit-afghanistans-end-game-plan/

3 عن قوات الدعم الحازم، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/5/29/-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B2%D9%85-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

4 مصباح عبد الباقي، **أفغانستان والمهمة الجديدة للقوات الأجنبية: إمكانيات النجاح والفشل**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 مارس 2015.

5 عن قرار أوباما تأجيل الانسحاب من أفغانستان، انظر الرابط التالي:

http://time.com/4394955/afghanistan-barack-obama-troops-pullout/

القوات الأفغانية ليست قادرة بعد على مواجهة عمليات طالبان خاصة فيما يتعلق بالقوات الجوية، حيث خشيت الولايات المتحدة من تكرار تجربة انهيار الجيش العراقي في أفغانستان، وذلك على الرغم من إنفاق الولايات المتحدة لما يقرب من 65 مليار دولار على تجهيز القوات الأفغانية[1].

وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها الناتو يعتمدون على الحل الأمني في أفغانستان، لذلك سنجد أن القوات الأجنبية قامت باغتيال الملا أختر منصور بالإضافة إلى بعض قادة طالبان على مدار سنوات الحرب الأمريكية على الإرهاب على الرغم من استعداد أختر منصور للدخول في مفاوضات من أجل المصالحة الأفغانية، بالإضافة إلى اغتيال قائد تنظيم الدولة في أفغانستان، لتصفية وجود تلك الحركات. ولكن الأمر يتحول من سيء إلى أسوأ؛ فاغتيال القادة ربما يربك الحركات إلا أنه لا ينهيها، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ترى الولايات المتحدة أن حل المعضلة الأفغانية في القضاء على الجماعات المسلحة في أفغانستان ودعم القوات الأفغانية دون النظر إلى جدوى المصالحة حيث لا تريد أن يكون لطالبان أي دور في الحكم في أفغانستان بأي كيفية، فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية ترفع شعارات الحرب على الإرهاب، مع مقاربتها الحالية في أن لا تتدخل بشكل مباشر لحل تلك الأزمات.

ثالثًا– خريطة التفاعلات الإقليمية:

تتفاعل العديد من القوى الإقليمية مع الوضع في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي وتأثيراته سواء على الداخل الأفغاني أو على تفاعل تلك القوى فيما بينها ورؤيتها لدورها على المستوى الإقليمي، ومن أهم تلك القوى كل من باكستان، الهند، إيران، الصين، ثم صعود تنظيم الدولة في المنطقة بوصفه تحديًا أمام تلك القوى.

1- **باكستان:**

تعتبر باكستان جارتها الأفغانية العمق الإستراتيجي بالنسة لها من حيث تداخل القبائل فيما بينها وتأثير ذلك على الداخل الباكستاني خاصة على الحدود بين الجارتين، حيث تعد أكثر المناطق حساسية هي مناطق البشتون في إقليم خيبر بختونخوا والحزام القبلي المحاذي لأفغانستان المعروف بالمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية، ويعيش في تلك المناطق العديد من القبائل بالإضافة إلى "البشتون" الأكبر حجمًا، قبائل أخرى منخرطة سياسيًا وعسكريًا ومن أهمها قبيلة "محسود" والتي تعد المزود الرئيسي بالمقاتلين لحركة طالبان باكستان[2].

ولم تكن باكستان متحمسة للانسحاب الأمريكي من أفغانستان بهذا الشكل لعديد من الأسباب منها خفض حجم المساعدات التي تأخذها باكستان من الولايات المتحدة، فعلى الرغم من اعتماد الولايات المتحدة على باكستان في بداية حربها في أفغانستان إلا أن التعاون بين البلدين كان استخباراتيًا وأمنيًا بشكل أساسي ولم يتطور لتعاون سياسي واقتصادي، مما يعني أن الساحة مفتوحة أمام قوى إقليمية لتأخذ دور باكستان في أفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، قوى لها علاقات أكثر عمقًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع إصرار الأخيرة أن تُوقف إسلام أباد مساعدتها لطالبان، ويعد ذلك الورقة

[1] المرجع السابق.

[2] حسن عباس، **القبيلة في باكستان: ديناميالها محليًا وامتداداتها إقليميًا**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يونيو 2015.

الأساسية في يدها للحفاظ على دورها الإقليمي[1]، الأمر الثاني هو عدم وجود حل للمسألة الأفغانية يرضي باكستان، ففي رؤية باكستان الانسحاب بهذا الشكل يترك فراغًا سلطويًا كبيرًا مما يخلق تنافسًا بين القوى الإقليمية لملئه خاصة الهند، خاصة مع التغييرات الإقليمية الكبرى الأخرى مثل الاتفاق النووي الإيراني والذي يسمح لإيران بالتوسع إقليميًا وتوجيه نظرها إلى التدخل في الوضع في أفغانستان خاصة مع وجود أقلية شيعية في كل من باكستان وأفغانستان، وما لإيران نفوذ على تلك الأقليات، فعلى سبيل المثال فإن قبيلة توري في باكستان وهي منتسبة للمذهب الشيعي ولإيران نفوذ قوي على تلك القبيلة، حتى وصل الأمر أن هناك ما يقرب من 400 شيعي باكستاني يحاربون في صفوف إيران في سوريا[2].

توترت العلاقات الباكستانية –الأفغانية عقب سيطرة طالبان على مدينة قندوز في سبتمبر 2015، وذلك لأن كابول حملت إسلام أباد مسئولية دعم طالبان وعد ذلك مفاجأة كبرى تمهد لعودة طالبان بقوة للحياة السياسية في أفغانستان، واستمرت الاتهامات من قبل الحكومة الأفغانية حتى أعلن الرئيس الأفغاني –لأكثر من مرة- أن باكستان تشن حربًا غير معلنة على أفغانستان بمساعدتها لحركة طالبان[3].

لذلك تحاول باكستان تلطيف الأجواء مع الحكومة الأفغانية عن طريق الدعوة إلى "مؤتمر قلب آسيا"، حيث نجحت باكستان في حشد عشرين دولة من أجل تحقيق المصالحة الأفغانية وتم التشديد على أهمية طالبان أفغانستان في تحقيق الاستقرار في الدولة الأفغانية[4]، بالإضافة إلى المفاوضات الرباعية وعقد دورات من كل من المؤتمر والرباعية، فباكستان تسير على خطين فيما يتعلق بأفغانستان، الخط الأول: الحل السياسي وذلك الدخول في مفاوضات اللجنة الرباعية أو مؤتمر قلب آسيا من أجل تحقيق المصالحة والاستقرار الأفغانيين، والخط الثاني هو دعم طالبان أفغانستان كورقة رهان أمام التغييرات الإقليمية والدولية خشية صعود قوى إقليمية أخرى في المنطقة على حساب باكستان مثل إيران والهند.

وذلك في الوقت الذي تخشى فيه باكستان من التحالف الإيراني – الهندي فيما يتعلق بأفغانستان، خاصة بعد الاتفاق النووي الإيراني، ورؤية إيران التوسعية، ومع المحاولات الإيرانية التدخل في المصالحة الأفغانية، ومع التقارب الأمريكي الهندي، حيث تخشى إسلام أباد التأييد الأمريكي للتحالف الهندي الإيراني فيما يتعلق بأفغانستان ومحاولات إزاحة باكستان وطالبان من الصورة[5].

---

[1] الانسحاب الأمريكي، ورؤية الولايات المتحدة لدور باكستان، انظر الرابط التالي:
https://www.brookings.edu/opinions/obamas-right-not-to-quit-afghanistan/

[2] حسن عباس، مرجع سبق ذكره.

[3] تصريحات الرئيس الأفغاني ضد باكستان، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/international/2016/12/4/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7

[4] د.أحمد موفق زيدان، **أفغانستان: تراجع أمريكي وتقدم طالباني، وعودة اللعبة الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ديسمبر 2015.

[5] أحمد موفق زيدان، **الاتفاق النووي الإيراني – الأمريكي: رؤية باكستانية**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أغسطس 2015.

2- الهند:

تحاول الهند توسيع نفوذها في آسيا الوسطى بشكل عام من أجل زيادة نسبتها من التجارة في المنطقة في منافستها مع الصين، وإن كان هذا الأمر ينطبق على أفغانستان إلا أن الأخيرة تزيد أهميتها بالنسبة للهند من أجل تقويض النفوذ الباكستاني عدو الهند اللدود[1].

فالصراع الهندي الباكستاني ذو جبهتين أساسيتين، الجبهة الأولى: هي كشمير (ولسنا بصدد الحديث عن تفاصيلها ها هنا)، والجبهة الثانية: هي أفغانستان وهي موضع الاهتمام، فتحاول نيودلهي التقارب مع كابول في مواجهة إسلام أباد في ظل اتهام كابول للأخيرة بدعم الجماعات المسلحة في الأراضي الأفغانية[2].

فقد قامت الهند بتقديم مساعدات تقدر بملياري دولار لأفغانستان لأغراض غير أمنية وذلك قبل تولي أشرف غني مقاليد السلطة في أفغانستان، حيث قام الأخير بالتوجه إلى باكستان في بداية ولايته، إلا أن أنه اختلف مع استمرار مساعدة باكستان لحركة طالبان في الداخل الأفغاني، فحدث تقارب أفغاني هندي، ويتضح من هذا الأمر على الرغم من محاولات الهند إلا أن علاقاتها مع أفغانستان تعد ثانوية بالنسبة الأخيرة في مقابل علاقات أفغانستان مع باكستان[3]. لذلك تسعى الهند بالعمل لتحسين وجودها في أفغانستان في مقابل باكستان بالتقارب مع إيران والتفاهم مع الولايات المتحدة، خاصة معاتهامها باكستان بالعمل على زعزعة الأمن في كل من أفغانستان والهند من خلال مساعدة الجماعات المسلحة.

3- إيران:

لإيران علاقات قوية مع أفغانستان؛ حيث تعد طهران من أكبر المانحين للمساعدات لكابول خاصة في البنية التحتية وبالأخص في ولاية هراة (حيرات) ذات الأقلية الطاجيكية الشيعية على الحدود مع إيران، ويقدم تلك المساعدات الحرس الثوري للجمهورية الإسلامية[4].

بعد الاتفاق النووي الإيراني، ومحاولة الأخيرة توسيع نفوذها في المنطقة، تحاول إيران التدخل بشكل أكبر في أفغانستان، للعديد من الأسباب: منها تقويض النفوذ السعودي القوي فيها حيث دعمت أفغانستان عاصمة الحزم في اليمن[5]، هذا من جانب، ومن جانب آخر، توسع تنظيم الدولة واستهدافه للأقلية الشيعية في أفغانستان. ولذلك قامت طهران بمحاولة التدخل في المصالحة الأفغانية وتطوير علاقاتها مع كابول، بالإضافة إلى طالبان نسبيًا، استنادًا إلى أن رؤية طالبان الجهادية ليست عالمية بل

---

[1] نيتين أنانت غوجيل، **الهند: توجه جديد نحو أفغانستان وآسيا الوسطي**، عاطف عبد الحميد (ترجمة)، مركز الجزيرة للدراسات، 6 يوليو 2015.

[2] عمير جمال، **الهند وباكستان: ديناميكيات الصراع التاريخي والمستقبلي**، مركز الجزيرة للدراسات، 14 نوفمبر2016.

[3] نيتين أنانت غوجيل، مرجع سبق ذكره.

[4] معصومة طرفة، مرجع سبق ذكره.

[5] عن الدعم الأفغاني لعاصفة الحزم، انظر الرابط التالي:

http://www.noonpost.org/content/6366

محلية[1]، وذلك على الرغم من رؤية طهران السابقة لكون طالبان "الوهابيين المدعومين من السعودية"، إلى التنسيق بين البلدين في محاربة تنظيم الدولة في المنطقة

4- **الصين:**

تهتم الصين بأفغانستان لسببين رئيسين؛ الأول هو زيادة حجم تجارتها في الدولة الأفغانية والحصول على مواردها، بالإضافة إلى رغبة الصين في عدم نقل التوتر الأفغاني إلى إقليم الإيغور في الصين ذي الأغلبية المسلمة مع تزايد صعود التطرف بين أبناء الإقليم حسب رؤية الصين؛ لذلك فإن الصين تعتمد على علاقاتها القوية مع باكستان للتدخل في أفغانستان[2]، حيث طلبت أن تكون شريكًا في المحادثات الجارية مع طالبان من أجل المصالحة الأفغانية والتي يشارك فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وأفغانستان[3].

وترى الصين أن نجاحها في الوساطة في المسألة الأفغانية وتحسين علاقاتها مع باكستان وطالبان سيتيح لها فرصة أكبر في هزيمة المتشددين الإيغور الذين ربما يطلبون المساعدة في التدريب والحصول على الأسلحة من باكستان وأفغانستان وطالبان في حملتهم للتصعيد ضد بكين، خاصة مع احتفاظ الصين بعلاقاتها مع طالبان بشكل مباشر[4].

5- **تنظيم الدولة:**

بدأ ظهور تنظيم الدولة في خراسان – حسب تسميته - في بداية 2015، وكانت معظم عناصره منشقة عن طالبان باكستان وطالبان أفغانستان، وتشمل ولاية خراسان كلًّا من أفغانستان وجزءًا من باكستان، كما أنها تشمل إيران وأوزبكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، ويهدف التنظيم إلى محاربة الدول الكافرة (حسب قوله) بالإضافة إلى كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة، الذين –حسب رأي التنظيم- انحرفوا عن طريق الصواب خاصة مع إصدار حركة طالبان فتوى بردة التنظيم[5].

ويري البعض أن الحكومة الباكستانية وحملتها ضد طالبان باكستان، والتي نتج عنها مقتل العديد من قياديي الحركة بالإضافة إلى اغتيال بعض قياديي القاعدة في باكستان، هي من مهدت الطريق أمام تنظيم الدولة للظهور في المنطقة، حيث إن

---

1 إيران تبدأ بإنشاء روابط مع طالبان، انظر الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/2/20/%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

2 د.رايموند لي، **الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية – الباكستانية**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أغسطس 2016.

3 للمزيد حول المحادثات من أجل المصالحة في أفغانستان، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/01/160110_afghanistan_peace_process

4 معصومة طرفة، مرجع سبق ذكره.

5 مصباح عبد الباقي، **تنظيم الدولة في خراسان: النشأة في أفغانستان والمآل**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أغسطس 2015.

البيئة الباكستانية الأفغانية تختلف عن البيئة العربية من حيث حرية الحركة نسبيًا أمام الجماعات الإسلامية في الداخل، هذا بالإضافة إلى اختلاف المدارس الجهادية في الشرق الأوسط عن تلك التي في آسيا[1].

وتشير التحليلات إلى تناقض الرؤية الباكستانية؛ فهي إن هاجمت كلًّا من بقايا تنظيم القاعدة وطالبان باكستان في الداخل، إلا أنها في الوقت نفسه تمتنع عن استهداف طالبان أفغانستان بل وتساعدها من أجل موازنة القوى الباكستانية في المنطقة وفي الداخل الأفغاني، مما يخلق رد فعل سلبيًا في الداخل الباكستاني لما لطالبان من شعبية في مناطق القبائل خاصة مع الحدود الأفغانية، ومن هذا التناقض يستمد تنظيم الدولة في خراسان قوته في المنطقة.

ومنذ الإعلان عن إنشاء التنظيم قام الأخير بالعديد من العمليات التي استهدفت بشكل أساسي الشيعة في كلتا الدولتين، مما جعل إيران تحاول التدخل بشكل أكبر في الدولتين، ففي لقاء بين الرئيس الإيراني والرئيس الأفغاني من أجل تنسيق الجهود لمحاربة تنظيم الدولة وخاصة على الحدود بينهم[2]، هذا بالإضافة إلى إثارة التنظيم مخاوف الصين من انتقال عملياته إليها عن طريق إقليم الإيغور وانضمام أفراده إليه[3]، إلا أن مقتل زعيمه في يوليو 2016 أربك التنظيم الذي استبعد البعض استمراره في البيئة الباكستانية الأفغانية[4].

خاتمة:

وفي المجمل ما زال الوضع في الإقليم غير مستقر نتيجة للتغييرات الكبرى في الفترة الأخيرة، مثل الانسحاب الأمريكي، والاتفاق النووي الإيراني وصعود نفوذها، تحالف هندي—إيراني في مقابل باكستان، بالإضافة إلى زيادة عمليات العنف من الجماعات المسلحة التقليدية مثل طالبان، وصعود جماعات عنف جديدة نسبيًا على الإقليم مثل تنظيم الدولة، وأثر ذلك من

[1] د.أحمد موفق زيدان، **ما هو مستقبل تنظيم الدولة في باكستان وأفغانستان؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 28 يناير 2015.

[2] التنسيق الإيراني الأفغاني لمحاربة تنظيم الدولة، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/04/150419_iran_afghanistan

[3] مخاوف الصين من تنظيم الدولة، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/8/18/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%8A%D9%86%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%BA

[4] حول مقتل زعيم تنظيم الدولة في خراسان، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/international/2016/8/13/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

فرض للعديد من التحديات على القوى الإقليمية، ويبدو أن الوضع سيتضح بشكل أكبر مع تحديد الإدارة الأمريكية الجديدة لأولوياتها في الإقليم ورؤيتها لحل الأزمة الأفغانية، مما سيؤثر على مدى التغير في التحالفات الإقليمية.

ويتضح من الخريطة الداخلية لأفغانستان أن حل أزمتها ما زال بعيد المنال خاصة مع تصاعد وتيرة الصراع السياسي في حكومة الوحدة الوطنية، مع استمرار زيادة معدلات الفساد وصعوبة وصول أموال المساعدات إلى مستحقيها، مما ينبئ باستمرار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المتوسط والبعيد. أما فيما يتعلق بالقوات الأجنبية، فتصاعد عمليات طالبان وعودة القاعدة يؤكد على استمرار وجود تلك القوات بما يعني استمرار التدخل الأمريكي في الشأن الداخلي الأفغاني، وفرض رؤيتها لحل الأزمة الأفغانية حتى وإن أدى ذلك لاستمرار تلك الأزمات.

أما على الصعيد الإقليمي فنجد تنافسًا بين القوى الإقليمية على التدخل في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي الجزئي منها، رغبة في الحفاظ على استقرار دولها، بالإضافة إلى نقل الصراع خارج أراضيها، فتحاول باكستان الحفاظ على قوتها في الشأن الأفغاني نظرًا لأهمية أفغانستان بالنسبة لها، وفي نفس الوقت أن يكون لها رأي في كيفية حل الأزمة الأفغانية، في حين تحاول الهند تقويض باكستان لجذبها بعيدًا عن كشمير بالإضافة إلى توسيع نفوذها، على المستوى الإقليمي، والمستوى الدولي بأن تكون بديلًا لباكستان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه تحاول تحسين علاقاتها مع إيران خاصة بعد الاتفاق النووي.

تحاول الصين التدخل في الشأن الأفغاني خوفًا من انتقال الاضطرابات إلى الإقليم المسلم عندها الإيغور خاصة مع انتقال المتشددين منهم –حسب رؤية الصين– إلى أفغانستان من أجل الحصول على التدريب والدعم، فتتدخل الصين من خلال حليفتها باكستان، وإن كانت لا تعارض التدخل الهندي الإيراني إن لم تستطع باكستان القيام بهذا الدور.

أما إيران ومن بعد الاتفاق النووي، فإن رؤيتها التوسعية تتداخل مع الإقليم بشكل كبير خاصة أن كلًّا من أفغانستان وباكستان بهما أقلية كبيرة نسبيًا من الشيعة ولإيران نفوذ واضح في تلك المناطق، وكما سبق الذكر يوجد بعض شيعة باكستان وأفغانستان يحارب تحت الراية الإيرانية في سوريا، ومن أجل توسيع ذلك النفوذ فإن طهران ترى أن الحل الأفغاني يجب أن يكون بعيدًا عن الجماعات المسلحة بشكل أساسي.

*****

الأمة العربية الإسلامية: بين الثورات الشعبية والحروب الأهلية والحرب على الإرهاب

(من العدو؟)

د.نادية محمود مصطفى*

مقدمة:

مع بداية عام 2017 تدخل الأمة العربية الإسلامية العام السابع لاندلاع موجة الثورات الشعبية المتوالية التي تحولت –تحت وطأة القوى المضادة للثورة داخليًا وخارجيًا– إلى حروب أهلية وتدخلات خارجية تحت راية الحرب على الإرهاب يعتريها ويسمها حالة اقتتال بيني غير مسبوق.

فلقد فتحت الثورات العربية مرحلة جديدة من تطور المنطقة العربية برمتها وليس فقط دولها فرادى، تطورا متعدد الأبعاد. فبعد هذه الأعوام الست تبين أن الأسباب التي وقفت وراء انتفاضات عدد من الشعوب العربية أواخر 2010 ومطالع 2011 لم تعد وحدها عوامل حركة الأحداث، فقد تقدمت للواجهة عناوين وقضايا أخرى تولدت تباعًا. فبعدما أعلنت الثورات شعارًا وهدفًا يتمثل في إسقاط أنظمة الحكم المستبدة، وإحداث تغييرات جذرية تتعلق بسياسات التخلف والفساد والقمع والتفاوت الاجتماعي والفشل الدائم التي هيمنت على الواقع العربي لعقود، إذا بتطورات ما بعد الأيام الأولى لكل ثورة والطريقة التي تشكلت بها صورة المشهد الثوري في كل قطر، ثم صعود الثورات المضادة، تفرز أوضاعًا أخرى وقضايا ربما أصبحت أكثر مركزية؛ على رأسها: تفجر العنف والعنف المضاد قطريًا وإقليميًّا، وتجدد أشكال التدخلات الخارجية والتوجه نحو إعادة تشكيل كاملة للمنطقة، قطريًا وإقليميًّا ومن حيث الصلات مع الخارج... كل ذلك تحت راية الحرب على الإرهاب.

وليس من المهم الوقوف فقط على الطريقة التي تحولت فيها المنطقة من حالة الثورة والتغيير السياسي –خاصة في نماذجه السلمية– إلى حالة (الإرهاب والحرب على الإرهاب) بكل ما تحمله هذه اللافتة من مضامين واحتمالات تتفاوت من حالة ودولة إلى أخرى، لكن الأهم هو فهم كيف أنها في المجمل –ومع اتساع رقعتها وتمددها وامتدادها زمنيًا– تدخل بالمنطقة في أزمات من نوع مختلف. ولذا فالأهم الوقوف على الطريقة التي انتقلت بها المنطقة من تطلعات التحرر إلى البحث عن الأمن والاستقرار إلى التأرجح بين عودة الاستبداد وما وراءه من علاقات هيمنة–تبعية مع الخارج أو مشروعات الفوضى والإغراق في بحار من العنف الشامل. وعلى رأس هذه الطرق التحالفات بين الداخل المضاد للثورات وبين أنماط تدخلات ومناورات القوى الكبرى بأزمات المنطقة؛ بين الاندفاع بالحل العسكري وأطروحات التسويات التفاوضية الهائمة.

(1)

وكما لم تحدث كل هذه التحولات النظمية الكبرى في فراغ، فهي لم تأت أيضًا من فراغ؛ فكل هذا برمته يفترض لفهمه استدعاء الذاكرة التاريخية الحضارية القريبة (منذ قرن على الأقل) والآنية بكل تفاصيلها (منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل). **فمن ناحية الذاكرة التاريخية الحضارية القريبة:** فإن الحربين العالميتين الأولى والثانية جرت بعض معاركهما على أراضينا: الأولى أفضت إلى تصفية ما بقي من تركه عثمانية وسلمتها إلى نظام الانتداب لتقسيم الشام، والحرب الثانية أفرزت لنا إسرائيل وحربًا باردة عالمية ونظمًا عسكرية تولت إدارة الدول المستقلة الحديثة نيابة عن الاستعمار الذي رحلت قواته بعد أن خلف وراءه قوات جديدة؛ سواء المدنية منها أو العسكرية، كما خلف بذور استقطابات وصراعات ظلت تنمو وظل هو يوظفها حتى الآن.

---

* أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ومن أهم هذه الاستقطابات: القومية العربية–الإسلامية، الإسلامي–العلماني، العرب–غير العرب، السني– الشيعي، المسلم– المسيحي. وأخذ الاستقطاب الأكبر حينئذ، وهو الاستقطاب بين تقدمي ثوري وبين محافظ رجعي؛ أي بين عدو للغرب وحليف للغرب يتغذى من جميع الاستقطابات المذكورة عاليًا، في ظل رعاية المشروع الصهيوني ورأس حربته إسرائيل منذ عام 1948. فإذا كان قلب الأمة العربية الإسلامية شهد في النصف الأول من القرن العشرين حروبا ضد القوى الاستعمارية وضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال بكافة أشكالها وأدواتها، فإن الحروب في النصف الثاني من القرن اختلفت أنماطها وصولًا لما نحن فيه.

كانت الحروب العربية –الإسرائيلية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين (حرب 48، حرب56، حرب 67، حرب 73، احتلال جنوب لبنان وحصار بيروت82، الانتفاضة الأولى87) هي مواقيت لاختبار تغير التوازنات الإقليمية والعالمية حول المنطقة، واقترنت هذه الحروب مع العدو الصهيوني بحروب أخرى بالوكالة في ظل الحرب الباردة بين النظم العربية؛ ومن أهمها: نموذج حرب اليمن (بين مصر والسعودية على أرض اليمن باسم الدفاع عن الثورة في مقابل الدفاع عن النظام التقليدي برعاية غربية). نموذج الحرب الأهلية في لبنان (1991–1976)، نموذج الحرب العراقية–الإيرانية (بين القومية العربية أو السنية التقليدية وبين القومية الفارسية أو الثورة الإسلامية الشيعية). واقترنت جميع هذه النماذج وغيرها بالحرب الأيديولوجية الكبرى بين النظم العربية، وبينها وبين جوارها الحضاري الإيراني في رعاية الحرب الباردة ثم الانفراج ثم تصفية الحرب الباردة. وصاحبها تحولات في البنى الداخلية (الاجتماعية والاقتصادية) تحت موجة الانفراد الأمريكي المتصاعد في مقابل الانسحاب السوفيتي المتصاعد وتحت موجة عواقب السلام المصري–الإسرائيلي خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

بعبارة أخرى: فإنه إلى جانب هذا البنيان الإقليمي الموروث من تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، فإن البنى الداخلية أضحت تحت وطأة الاختبار بين قوى جذب وشد، بين الحاجة للتغيير من ناحية والحفاظ على الأوضاع القائمة من ناحية أخرى.

ومن ثم فإن **تفاصيل الذاكرة الآنية الممتدة والمتراكمة عبر ست سنوات،** سواء على صعيد النظم الداخلية أو البنيان الإقليمي والإطار الدولي التدخلي، تكشف عن صورة وحالة إعادة تشكيل جديد للمنطقة بعد اندلا ع الثورات العربية الشعبية السلمية ضد الاستبداد السياسي وضد الظلم الاجتماعي وضد التبعية الخارجية.

وتمثل هذه الحالة العربية على هذا النحو حالة أخرى —ولو متأخرة– في مسلسل إعادة تشكيل النظم الإقليمية الفرعية للأمة (العالم الإسلامي) منذ نهاية الحرب الباردة. فبعد حرب الخليج الثانية وتسوياتها بدأت الحروب في البلقان وفي القوقاز وفي جمهوريات آسيا الوسطى وفي قلب أفريقيا، وجميعها تفصح عن جذورها التاريخية العرقية أو القومية أو الدينية متشابكة مع الأبعاد السياسية الداخلية والخارجية.

وكشفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عن الجديد في الاستراتيجية الأمريكية العالمية للحفاظ على الهيمنة باسم الحرب الدولية على الإرهاب: ففي حين لم تتوقف في القلب العربي الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحروب إسرائيل على الأمة في لبنان (2006) وغزة المحاصرة (2008)، واستمرت التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان والديمقراطية وكافة أدوات القوة المرنة، فلقد عاد بقوة وفجاجة الاستعمارُ العسكريُّ مع العدوان الأمريكي على أفغانستان ثم على العراق واحتلاله بصورة كاملة طيلة عقد من الزمان (2003– 20014)، ووضع هذا الاحتلال خلال هذا العقد تحت دائرة الضوء كل سياسات الكشف عن "الانقسامات الداخلية" ليس في العراق فقط ولكن في كافة الأوطان العربية. فلم يكن الاستقطاب السني–الشيعي، والعربي–

الكردي، الذي ألقى بثقله على أوضاع العراق في ظل الاحتلال وبعد انسحابه جزئيًا، إلا رأس جبل الجليد العائم الذي سرعان ما طفى بقوة وسرعة مدمرة في ظل الثورات المضادة ضد الثورات الشعبية.

فلم يكن هناك أفضل للنظم المتكلسة وحلفائها الخارجيين حماية للوضع القائم ومنعًا للتغيير في المنطقة من تصعيد أداة الاستقطاب والانقسام وصولًا إلى حالة الاقتتال الداخلي في شكل طائفي أو عرقي، ولم يكن هناك أفضل من ورقة الحرب على الإرهاب لتندس وتختلط وتؤثر في جميع هذه الأشكال من الفرقة التي نالت من قدرة القوى الثورية الوطنية –إسلامية كانت أو علمانية– على الاستمرار في مشروعها. وكانت إسرائيل هي الراعية الأولى، منذ السبعينات، لاتهامات الإرهاب التي ألصقتها ابتداء بكل حركات المقاومة ضدها خارج أرض فلسطين.

ولم تكن هذه التربة من الصراعات والانقسامات الراهنة وليدة التدخل الخارجي والتواطؤ الداخلي الانقلابي على الثورات فقط، ولكن كانت كاشفة عن جذور ممتدة لمصادر هذه الصراعات لم تنجح، أو لم ترغب، نظم الدول حديثة الاستقلال وريثة الاستعمار في إدارتها على نحو يُنشئ دولًا مدنية حديثة لا تمحي الخصوصيات القومية والدينية والثقافية، ولكن تديرها وفق نظام تعددي تداولي ديمقراطي إنساني، يحوّل التعدد والتنوع إلى مصدر ثراء وليس أن يقمعه أو يكبته أو يستأصله أو يضطهد بعضه لصالح البعض الآخر، كما حدث طيلة ما يقرب من نصف قرن حين آمنت "النظم العسكرية" أو النظم التقليدية أن الاستبداد هو المبرر لما يسمى الحفاظ على تماسك الوطن أو الاستقلال في مواجهة المؤامرات الخارجية.

وحين اندلعت الثورات الشعبية ضد هذه النظم، بعد تاريخ حافل من المعارضة الداخلية، فإن النظم المترنحة التي لا تجرؤ على القول –صراحة– إنها ضد الشعوب وضد الثورات، عملتا على التجمّل بثورات أو حروب بديلة (هجينة ومفتعلة). كما أن القوة الخارجية، بعد أن "خلقت" الإرهاب، أضحت تدير الثورات المضادة -أي الحرب على الإرهاب– عن بُعد هذه المرة؛ أي بدون الطرق التقليدية الاستعمارية التي تقوم على الالتحام العسكري على الأرض، فتدير هذه القوة الخارجية عمليات نظيفة؛ أي بدون خسائر لها.

فإن النظم العميلة والمترنحة التي قامت ضدها الثورات هي التي تقاتل الآن؛ تقاتل "كيانات مسلحة" قفزت فجأة إلى قلب الساحة (تدبَّرْ في آثار صعود داعش ومسارها) لتسحب البساط عنوة وبعنف عن الثورات السلمية، وتشارك في إجهاضها. وتعاقب هذه النظمُ الشعوبَ التي ثارت، تعاقبها على خطيئة الثورة وخطيئة الصعود الإسلامي الذي صاحبها. وإذا كان اندلا ع الثورات قد دشن ما كان متوقعًا من تدخلات خارجية ضدها، وإذا كانت هذه الثورات قد اختلفت من حيث الاندلا ع والمسار والمآلات السريعة، إلا أنها جميعها اشتركت في نفس هذه القواسم السابق الإشارة إليها.

وهكذا نرى، وامتدادًا للنمط الذائع تاريخيًا في المنطقة ألا وهو التفاعل الواضح بين السياقات الداخلية والإقليمية والخارجية على نحو ينعكس على حال المنطقة ووضعها العالمي، فإن مشهد ما بعد الثورات يكشف عن دور هذا التفاعل ونمط إعادة تشكيل توازنات المنطقة والجاري منذ ست سنوات وحتى الآن.

(2)

على الصعيد الداخلي: لم تجر الثورات والثورات المضادة بشكل واحد أو درجة واحدة، رغم أنها أضحت تشكل منظومة واضحة المعالم، لا يمكن فهم أحد حالاتها بانفصال عن الأخرى أو عن سياقها العالمي ثم الإقليمي العام. فإن الخريطة الحالية لمعارك هذه الجولة الثالثة (2011-2016) من الحرب العالمية الثالثة[**] التي تقودها الثورات المضادة في المنطقة تقدم خمس

[**] وكانت الحلقتان الأوليان في المرحلتين (1991- 2001)، (2001- 2011) وثلاثتهما يجمعهما الغرب تحت شعار "الحرب العالمية على الإرهاب (الإسلامي)".

حالات راهنة: حالة الحرب ضد داعش في العراق وسوريا وخاصة منذ يونيو2014، حالة الحرب بين نظام الأسد البعثي والمعارضة المسلحة للنظام السوري، حالة الحرب مع الحوثيين في اليمن وخاصة منذ أغسطس 2014، وحالة الحرب في ليبيا بين قوات حفتر في الشرق وقوات ثورة 17 فبراير(في الغرب) وخاصة منذ مايو 2014 وبين كل منهما وداعش، والحرب في مصر بين نظام الانقلاب والجماعات المسلحة في سيناء والمعارضة السلمية منذ يوليو 2013. وجميع هذه الحالات ورغم اختلافاتها تلبسها النظم المتهاوية وحلفاؤها الخارجيون لباس الحرب على الإرهاب.

من ناحية: كان الناتج الأبرز والأخطر للثورات جميعا في مراحلها الأولى: صعود الإسلاميين وظهورهم بديلًا جاهزًا لأنظمة الحكم المستبدة، ولقد كان لذلك رد فعل رافض ومهيج من قبل النخب والتكوينات العلمانية والأنظمة الآيلة للسقوط جميعًا بقيادات عسكرية في الغالب. ومن ثم كان للسجال الثلاثي (الإسلامي-العلماني-الدولتي) الدور الأكبر في عرقلة المرحلة الانتقالية الأولى للثورات في تونس ومصر وليبيا، ونسبيا: اليمن، كما بدا أثر هذا التناطح على حالة الثورة في سوريا ضد نظام بشار الأسد الأسوأ عنفا ودمارا. وفي جميع هذه الحالات، ودون تمييز بين داعش وبين حركات إسلامية معارضة مسلحة وحركات إسلامية سياسية، ثم وضع الجميع في سلة "الإرهاب" على نحو وسم الثورات بأنها أفرزت "الإرهاب الإسلامي".

ومن ثم، ومن قضية الحرية والديمقراطية والاستقلال ضد الاستبداد والتبعية، وقضايا التطهير من الفساد والتخلف، انتقل السجال إلى قضية الهوية والمرجعية الحاكمة، حتى تدرجت الأمور باتجاه سيادة العنف والعنف المضاد بين: الأنظمة والثورات، والدولة والمجتمع، وفي ظل تدخلات خارجية كثيفة وضاغطة في اتجاهات مختلفة، نقلت النزاع إلى مستوى إقليمي شامل؛ الأمر الذي جعل من قضية (الأمن الإقليمي العربي) قضية مظلة تنضوي تحتها اليوم سائر أزمات المنطقة العربية وتحدياتها.

ومن ناحية أخرى: فقد بدأت جميع الثورات العربية سلمية وبأهداف وفعاليات قُطرية، وإن بدت مشتركة في نوعية الدواعي والدوافع التي أدت إليها، إلا أن منها من دفع على عجل ومن قريب للتسلح واستخدام العنف لإسقاط النظام على غرار الوضع في ليبيا ثم سوريا، ثم اليمن، ومنها من قطع شوطًا في التحول الديمقراطي المعوّق ثم أجهض لترتفع شارة الحرب على الإرهاب المحتمل الحقيقي (مصر)، في حين ظلت حالة ثورة تونس تناضل للحفاظ على السلمية والوصول إلى "توافق وطني فاعل".

ومن ناحية ثالثة: لماذا أرادوا في الخطاب السياسي والإعلامي الشائع ألا نرى الثورات إلا تحت هذه الأسماء، والتي لا تخدم إلا حالة ذهنية واحدة؛ وهي ضرورة موت الثورات التي أفرزت الإرهاب والفوضى؟

لماذا لا تسمى الأمور بأسمائها؟ لماذا لا نقول الحروب بين الشعوب وبين النظم المتهاوية؟ على الأقل، فإن ممثلي النظم واضحون. بعبارة أخرى: لماذا لا نقول الحرب على نظام بشار الأسد؟ الحرب على نظام علي صالح وحلفائه الحوثيين؟ الحرب على ورثة معمر القذافي؟ الحرب على ورثة نظام مبارك؟ والحرب ضد ورثة الاحتلال الأمريكي الطائفيين في العراق؟ أم إن جميع من يقاوم هذه النظم ليس له حق استخدام القوة المسلحة ردًا على عنف وإرهاب هذه النظم ذاتها؟

بعبارة أخرى: إن ذيوع المقولة السائدة وانتشارها في الخطابات السيارة، والمقصورة على سردية "الحرب على الإرهاب"، إنما هو أمر مقصود وله عواقب شديدة الخطورة؛ نظرًا لتعميماتها المفرطة. وهي التعميمات التي تصيب الذهنية والنظر بالاضطراب، وخاصة لدى السواد الأعظم من الناس الذي هو الضحية الأساسية لهذه الحروب، والذي يتحمل تكلفتها المرتفعة حيث يصبح السبب فيما يعانيه هو: الثورات التي صعّدت من "الإسلام السياسي"، وكشفت عن وجهه الحقيقي المسلح والعنيف وغير المتسامح والمعادي للآخر... والذي يشوه الإسلام.

لا أحد ينكر أن خريطة القوى الإسلامية المتحاربة فيما بينها وبين قوى الأنظمة هي خريطة معقدة ومتعددة الروافد. ولكن الأهم في المقولة الذائعة هو وسم (الجميع) بالإرهاب الإسلامي وتحميله مسئولية انهيار الأوضاع. وكأن النظم وحلفاءها الخارجيين أبرياء من دم ابن يعقوب ويجاهدون –مع العالم– في مواجهة هذا الإرهاب جهادًا عسكريًا يتخذ ذريعة لإهدار ما تبقى لهذه الشعوب من كرامة وحريات وموارد!!! ومن أجل ذريعة أخرى تسمى الاستقرار والأمن (ولكن: لمن؟).

ومن ثم فإن أي نقد أو معارضة لسياسات النظم المترنحة في "الحرب على الإرهاب" لا يصبح إلا مساندة للإرهاب وخدمة له، ولا يصبح الحديث عن حلول سياسية واقتصادية واجتماعية تدعم الحريات والعدالة الاجتماعية والتعددية إلا حديثًا خادمًا للإرهاب، ومعاديًا للوطن وللدولة وخيانة لهما وكرهًا في الجيش وتآمرًا على الدولة (دون أن يُطرح السؤال: أي دولة؟؟؟).

إن الحروب الدائرة، أيًّا كان توصيفنا لها، هي حروب مختلفة الدرجات والأشكال، ولكنها جميعًا حروب بين النظم القديمة المتمسكة بالبقاء وبين إرادة التغيير لدى الشعوب والتي اتخذت أشكالاً مختلفة. لكن الأطراف الإقليمية والدولية تناور بهذه "الحقيقة" على النحو الذي يخدم حسابات مصالحها وتوازنات القوى بينها.

والأمر الأكثر أهمية أن شكل الجديد المطلوب –ومن سيقوده ومن سيقوم على بنائه– لم يتضح بعد. ولذا لا عجب أن "الخارج" –وفي القلب منه إسرائيل– يستهدف بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وإن لم يكن، فلتتجه للدرجة الأسفل في المشروع الاستعماري في المنطقة؛ أي مزيد من التجزئة والاستقطابات. إن الحرب الدائرة على الإرهاب على النحو الذي تجري به ليست إلا حربًا على ما تبقى من موارد هذه الأمة، ومن وحدة أراضيها ومن تطلعاتها للتغيير، دون أن تتبلور قوى قادرة على القيادة الرشيدة للتغيير سواء داخليًا أو إقليميًّا.

(3)

وعلى الصعيد الإقليمي وعبر الإقليمي وخاصة من جهة الجوار الحضاري الإيراني التركي

فلقد مثل هذا الانفجار المتزامن للثورات الشعبية السلمية ثم الثورات المضادة المسلحة عاملًا هيكليًا محفزًا لمزيد من الاختلال في توازن "النظام الإقليمي العربي" واختبار ما تبقى له من خصائص النظم: أنماط تفاعلات، أو تحالفات، أو هياكل ومؤسسات، أو أنماط القوى التدخلية.

فمن ناحية: تدعَّم الانفصال أو التمايز بين النظم الفرعية العربية: الخليج، الشام، مصر والسودان، شمال أفريقيا، على نحو شهد تغيرًا في دور ووظيفة النظام الخليجي وعلى نحو غير مسبوق من حيث درجة وطبيعة التدخلات المتزامنة والمتلاحقة في قضايا المنطقة، وخاصة التصدي للثورات واتجاهات التغيير الشعبية بقيادة إسلامية، حتى ولو تطلب الأمر التحالف مع الأعداء أو المنافسين السابقين (نظام مصر وروسيا بصفة خاصة) أو لو ترتب على الأمر فتور وتأزم التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة وانكشاف الغطاء الذي كان يستر العلاقات الخليجية الإيرانية برداء واه لم يخفِ مكامن العداء والصراع سواء المذهبي أو المصلحي.

ومن ناحية أخرى: تبلورت اتجاهات للتحالفات والتحالفات المضادة المتحركة التكتيكية غير الثابتة التي تخضع لتغيرات سريعة تحت وطأة الأحداث المتسارعة –على الصعيد العسكري والدبلوماسي على حد سواء– حول إدارة الصراعات المتداخلة والمتشابكة في اليمن، العراق، سوريا وليبيا. وأوضح هذه المحاور: محور مصر– الخليج، محور تركيا– إيران– (روسيا)، ومحور تركيا– الخليج، ناهيك عن تقاطع هذه المحاور حول الأزمات المتفجرة. فإن المراقب والمدقق في التفاصيل عبر عدة سنوات لابد وأن يتساءل: من مع من؟، ومن ضد من؟ ولماذا؟ وإلى أين؟ على سبيل المثال: بعد الفتور والعداء تجاه الثورة في مصر جاءت المساندة الخليجية العتيدة للانقلاب في مصر 2013 ثم عاد التأزم والفتور من جديد، ورغم أزمة العلاقات السعودية –القطرية بسبب موقف الأخيرة من الثورة ثم من الانقلاب في مصر فقد جمع الدولتين، حول سوريا، تحالف مميز مع تركيا من حيث دعم الفصائل

المعارضة المسلحة السورية، ورغم الصدام التركي–الإيراني– المباشر وغير المباشر، حول نظام الأسد في سوريا، تظل مؤشرات العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متنامية بين الدولتين (ومن أبرزها مساندة تركيا إيران في ملف "البرنامج النووي"، والتنسيق السوري الإيراني الروسي الأخير حول حلب)، ورغم المساندة الخليجية المتميزة لانقلاب مصر فلم يحظ التحالف الدولي ضد الحوثيين بتنسيق أو تعاون بين الجانبين حول اليمن، وبالمثل بين الفرقاء في ليبيا: مصر والإمارات إلى جانب حفتر على عكس السعودية، وتظل العراق ساحة التداخل والتشابك الأكبر بين كافة المشروعات ومواقف القوى الإقليمية: السعودية (ومساندة السُّنة)، تركيا ومساندة التركمان وفي مواجهة مضبوطة مع أكراد العراق على عكس أكراد سوريا، فتح قنوات بين مصر ونظام العبّادي في العراق.

وهكذا تظل المواقف السياسية والدبلوماسية تقترب أو تتباعد أو تتصادم وتتشكل التحالفات المؤقتة وتنفك، أو تتصادم. وفي نفس الوقت يظل أمران على ديمومتهما: **الأمر الأول–** الاقتتال الداخلي العنيف بين أبناء الوطن الواحد، وقتال الجميع مع داعش على نحو يستنزف الطاقات المطلوبة في مواجهة النظم المستبدة، **أما الأمر الثاني فهو**: التلاعب الخارجي بالتوازنات على الأرض، سواء بالتدخل بأدوات القوة المرنة أو الصلدة.

وبقدر ما يمكن القول إن التفاعلات والتحالفات والتوازنات بين قوى الثورة وفيما بينها وبين قوى الثورات المضادة في داخل أوطاننا هي مناط ما واجهته هذه الثورات من تحديات وإعاقات نتيجة الفشل في عقد مصالحات داخلية أو تشكيل تحالفات إقليمية فاعلة، بقدر ما يمكن القول أيضًا إنه لا يتمكن الخارج الإقليمي إلا بقدر ما يسمح له ضعف الداخل.

ومن ناحية ثالثة: لم تعد التوازنات أو التحالفات الإقليمية العربية تتصل بسياسات ومصالح تقليدية فقط، كما في السابق حتى لو ارتدت أردية أيديولوجية (قومي تقدمي/ محافظ رجعي، غربي/ شرقي)، ولكن أضحت ذات طبيعة دينية ومذهبية وثقافية وقومية طائفية تؤثر بقوة –وتتأثر– بلعبة صراع المصالح الاستراتيجية.

كما كشفت المشروعات التدخلية الخارجية من الجوار الإقليمي عن نفسها بقوة وسقطت عنها كل أقنعتها الواهية وقفازاتها المخملية. فدخل المشروع التركي المدني الديمقراطي تحدي مساندة الثورات ودعم إرادات الشعوب العربية بكل ما حمله ذلك من تحديات خطيرة لأمن تركيا في داخلها (الأعمال الإرهابية) وفي جوارها (السوري والعراقي) وفي تحالفها التقليدي مع الغرب (بعد موجات الهجرة، والأهم بعد الانقلاب الفاشل)، ناهيك عن صدامها وعدائها مع النظم الانقلابية المستبدة التي تقتل شعوبها أو تقهر حرياتهم، وتظل علاقاتها مع إسرائيل ضبابية تتأرجح بين موجات التوتر والتصالح المشروط.

فالمشروع التركي يفتح القنوات مع كافة الأطراف العربية ويترك الأبواب نصف مفتوحة (على سبيل المثال: استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية المصرية–التركية رغم الصدام المفتوح بين أردوغان والانقلاب)، كما فتح التغير في التوجه التركي نحو التعاون مع روسيا حول سوريا، الكثير من الأسئلة عن الموقف التركي من الثورة السورية.

أما المشروع الإيراني فلقد انقلب على وجهه الثاني؛ أي وجهه الطائفي الشيعي، بعد أن ظل وجهه الأول "المواجهة مع المشروع الأمريكي والصهيوني" يخطف أبصار كل المدافعين عن استقلال العروبة وهويتها الحضارية الإسلامية ومصالحها في الحرية وتحرير فلسطين.

فلقد أضحى الوجه الطائفي المعسكر يغلب ويتغلب على مساندة الحقوق لحساب مساندة النظم الشيعية الحليفة سواء في سوريا، العراق، اليمن، ولحساب مشروع نفوذ إيراني في الشام. ولم تكن داعش إلا الفزاعة التي يبرر بها هذا المشروع توغله المباشر في هذا الجوار بذريعة محاربة إرهاب داعش، إلا أن خطابات قادته وحلفائه من شيعة العراق ولبنان وسوريا لم تتوان عن كشف حقيقة أهداف هذا المشروع. ولذا كان لابد وأن يصبح الصدام الخليجي–الإيراني (وخاصة السعودي) أكثر صراحة ووضوحًا عن

ذي قبل، وخاصة منذ الاتفاق النووي الإيراني واتضاح توجه إدارة أوباما نحو إعادة ترتيب أولويات وتحالفات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. حقيقةً، الصراع في أساسه ليس مذهبيًّا فقط ولكن أضحى التوظيف الظاهر للبعد الطائفي فاعلًا في تفسير وتبرير السياسات والمصالح الاستراتيجية الإيرانية.

ومن ناحية رابعة: المشروع الصهيوني وإسرائيل في قلب التفاعلات عبر هذه السنوات الست. وفي هذا الإطار، تظل القضية الفلسطينية قريبة من هذه التطورات الإقليمية: فلم يعد خافيًا ما أضحت تتعرض له من تصفية، وخاصة مشروع "**الدولة الفلسطينية**"، في ظل تصاعد الثورات المضادة وعدم تمكن الثورات العربية، وذلك بعد أن حملت هذه الثورات في بدايتها رياح التفاؤل وخاصة تلك القادمة من مصر حينذاك. وهو الأمر الذي أصاب السياسات الإسرائيلية حينها بالارتباك قبل أن تعطي الثورات المضادة الفرصة لإسرائيل من جديد لالتقاط الأنفاس والاستمرار –وبدرجة أقوى– في مخططات التهويد والحصار والتصفية. ولقد كرس الانقلاب في مصر هذه الفرصة؛ حيث دخلت العلاقات المصرية–الإسرائيلية في مرحلة تحول نوعي وتحالف استراتيجي في مواجهة "الإسلام السياسي" وفي مواجهة حماس، وفي مواجهة الثورات كافة، بذريعة محاربة الإرهاب.

فلقد أضحى التدهور في العلاقة مع حماس وتصاعد الاتهامات لها بالعمل ضد الأمن القومي المصري، لدرجة استصدار حكم من محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة حماس في مصر. وذلك في نفس الوقت الذي يتدعم فيه التنسيق الأمني المصري–الإسرائيلي على الحدود في سيناء لدرجة الحديث أحيانا عن إمكانية توجيه مصر ضربة لغزة مع استمرار إحكام الحصار عليها، مع استمرار العمليات العسكرية المصرية وبتنسيق مع إسرائيل وخاصة ما يتصل برفح المصرية والأنفاق باسم محاربة الإرهاب في سيناء.

وفي المقابل كانت المفاوضات الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية برعاية أمريكية أولًا (سبتمبر 2013) ثم برعايات أوربية وخاصة فرنسية بعد ذلك، تدخل في نفق مظلم كشف على التوالي عن انهيارها تحت وطأة استمرار التشدد الإسرائيلي حول شروطه؛ وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وذلك مع استمرار مخطط تهويد المسجد الأقصى و فرض السيادة الإسرائيلية عليه كاملًا. ناهيك عن السياسات العنصرية المتزايدة ضد عرب 48، ولم تكن لبنان أو سوريا أو العراق بغائبة عن الحركة الإسرائيلية متعددة المستويات.

(4)

أما على الصعيد العالمي؛ أي السياق التدخلي الخارجي للقوى الكبرى المتصارعة على النفوذ العالمي وعلى ساحتنا العربية والإسلامية: فلقد كانت السنوات الست السابقة شديدة الدلالة بالنسبة للمرحلة الثالثة (2016–2011) من الهجمة الغربية على الأمة بعد نهاية الحرب الباردة. وتظل بين الحلقات الثلاث اختلافات مهمة من حيث شكل ودرجة التدخل (وليس أهدافه): ففي حين شهدت المرحلة الأولى، وخاصة في حرب الخليج الثانية، تدخلًا تحت غطاء "الشرعية الدولية" وبسرعة وفعالية أعقبه حصار العراق لمدة عقدين من الزمان، اندلعت خلالها الانتفاضة الفلسطينية الثانية، كما شهدت المرحلة الثانية عودة الاستعمار الأمريكي العسكري في العراق بعد أفغانستان. ولكن ظلت المقاومة الحضارية للأمة قائمة بأشكال متعددة رغم الخذلان والدفاع والاعتذار الذي أصاب مواقف بعض النظم والنخب وخاصة في العلاقة مع إسرائيل وقبول الاحتلال الأمريكي على أنه تحرير للعراق من الاستبداد وخطوة نحو التحول الديمقراطي.

واتسمت التدخلات الخارجية الغربية عبر السنوات الست التالية بما يلي:

من ناحية: الانتقال من المساندة الحذرة والمتحفظة للثورات ومن الوعود بالمساندة دعمًا للتغير الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان (الشعار الرئيسي الذي غزت في ظله أمريكا أفغانستان والعراق) إلى المراقبة عن بُعد لاحتواء الثورة اليمنية من جانب الحلفاء الخليجيين، أو الدعم المشروط (من خلال أوروبا) للثورة التونسية، أو رفع يد المساندة عن نظام مبارك والتنسيق الحذر مع

المجلس العسكري والمناورة الالتفافية على نظام مرسي وأخيرًا الرضاء المتحفظ عن الانقلاب والسكوت عنه، والاهتمام الشديد باحتواء الانقسام في ليبيا (الوساطات الأوروبية) من أجل بناء نظام توافقي يدعم التصدي لداعش على أراضيها منعًا لتدفقات المهاجرين عبر المتوسط وتدفقات الأعمال الإرهابية داخل أوروبا، التأرجح بين مساندة المعارضة المسلحة في سوريا وبين رفع المساندة ومن التلويح بإسقاط الأسد إلى السكوت عن جرائمه وعدم عقابه ومن ثم عدم قبول سقوطه السريع قبل أن تتضح خريطة القوى على الأرض، وأخيرًا شحوب الدور الأمريكي في المفاوضات التي تزامنت مع "هزيمة المقاومة في حلب" والإعداد لما بعد حلب.

بعبارة أخيرة: إن النظم البائدة أو المترهلة الباقية التي تقود هذه الحروب ضد شعوبها ليست بالقوة التي تريد أن تبدو بها أو تمكنها من الاستمرار طويلاً. فهي لا تستمر في إجهاض الثورات وقتل مواطنيها وقمعهم إلا "بحلاوة الروح" (بإشاعة حالة الخوف من جديد بأكثر من ذريعة ووسيلة)، وبالمنشطات التي تقدمها القوى الخارجية. فهذه القوى تعطي أحيانًا وتمنع أحيانًا أو تناور أحيانًا ثالثة، بالقدر الذي يمنع من الانهيار المفاجئ والسريع لهذه النظم، ليس خوفًا على هذه النظم، ولكن حتى يتم ترتيب الأوضاع الجديدة (ما بعد الثورات المضادة)، أو حتى يتم حسم ترتيبات هذه الجولة الثالثة من الحرب العالمية الثالثة الدائرة في المنطقة منذ 1991. فإن المنطقة منذ 1991 تستعصي على إعادة التشكيل السريع كما حدث في حروب البلقان وحروب القوقاز.

من ناحية أخرى: رفض التدخل العسكري المباشر البري سواء ضد داعش أو ضد نظام الأسد أو ضد نظام القذافي. فباستثناء ضربات حلف الأطلنطي الجوية ضد قوات القذافي المهاجمة لبنغازي، وباستثناء طلعات الطائرات بدون طيار الأمريكية ضد قادة وقواعد القاعدة المتبقية في اليمن وليبيا، وباستثناء مبيعات السلاح وأعمال الاستشارة العسكرية، فإن الملمح الأساسي في الصورة أن القوى الغربية تدير من وراء الكواليس وبأيدينا اقتتالنا في الأوطان وعبر حدودها. وحين أعلن عن تشكيل التحالف الدولي ضد داعش بقيادة أمريكية، فلقد كان بمشاركة مالية وعسكرية من عدة دول عربية حرصت في البداية على الإعلان عن مشاركتها في القصف (الإمارات، الأردن). ولم يحرز هذا التحالف نجاحات سريعة بقدر ما أثارت استراتيجيته الغامضة والمتأرجحة بين استهداف داعش في سوريا أو في العراق، الكثير من التساؤلات حول أهدافه الحقيقية ومدى فعاليته. بعبارة أخرى: فإذا كانت الخطابات المعلنة من جانب القوى الخارجية تؤكد عدم التدخل العسكري المباشر فيما يجري، كما حدث في أفغانستان والعراق، فذلك ليس مكرمة منهم، ولكن تنفيذًا لرؤية وتصور مفاده: **اتركوهم لأنفسهم حتى تنتج الفوضى شكلاً ما**. ومن ناحية أخرى: لا تكف قيادات النظم المتهاوية عن استجداء المساعدة أو المساندة الخارجية ولو بدرجات وأشكال متنوعة. وفي كل الحالات، "الخارج" حاضر بقوة وبأنماط مختلفة، وتتعدد المشاهد وتترى عبر السنوات الست الماضية لتقدم مزيدًا من الأدلة. وهي تتطلب التدبر المنظومي فيها لنكتشف دلالاتها النظمية الكلية بالنسبة لما يتم إدارته من وراء الكواليس... ومن أهمها: مشاهد التسويات السياسية المرتقبة والمأمولة ولكن الفاشلة حتى الآن في وقف المجازر ضد المدنيين ومشهد حلب الأخير شديد الدلالة، ناهيك عن تعز وصنعاء وغيرهما.

ومن ناحية ثالثة: وبعد أن كانت روسيا-بوتين تراقب عن بُعد وبحذرٍ وتحفظٍ التطورات في الجوار العربي (ما يسمى البطن الرخوة للكيان الروسي والسوفيتي سابقًا والقيصري الأسبق) طيلة ثلاث سنوات، كشفت السياسات الروسية تجاه المنطقة -وبقوة وبوضوح منذ 2014- عن أهدافها وأدواتها على الساحة السورية أساسًا ثم المصرية من حيث الأولوية. وذلك بعد أن كانت أوكرانيا (وخاصة بعد ضم روسيا القرم بالقوة العسكرية) الساحة الأولى لكشف روسيا عن توجهها المعلن -مع بوتين- للتحدي السافر وبقوة لترتيبات نظام ما بعد الحرب الباردة القائم على الانفراد الأمريكي وهيمنة القوة الغربية بالأساس. وأدوات وتصاعد

درجات التدخل الروسي لمساندة نظام بشار الأسد، غير خافية عن الأعين سواء في تحالفها مع إيران أو تقاطعها وصدامها مع التدخل التركي والسعودي، ناهيك بالطبع عن الأمريكي؛ سواء في مواجهة داعش أو فصائل المعارضة المسلحة الأخرى.

بعبارة أخرى، وتجاوزًا لمفاصل التدخل العسكري الروسي وتجلياته المتعددة لإنقاذ نظام بشار الأسد وخاصة منذ مارس 2015، فلقد مثل بؤرة كاشفة نوعية عن كيف أضحت المنطقة العربية مرة أخرى، ومنذ اندلاع الثورات المضادة تحت علم الحرب على الإرهاب، مساحة لاختبار حالة التوازنات العالمية وصراعات القوى والمصالح حول النظم الإقليمية الفرعية. فلقد كانت المنطقة العربية دائما —عبر تاريخها– ساحة أساسية لاختبار هذه التوازنات، وكان لهذه المنطقة دائما وضعها الخاص في هذه العمليات (راجع تاريخ القرن العشرين وحتى الآن).

وإذا كانت موجة التحول الديمقراطي العالمية قد امتدت وبنجاح منذ نهايات الحرب الباردة ثم عبر عقدين لأرجاء مختلفة من العالم وخاصة شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية بل وجنوب شرق آسيا، فإن تأخر نجاح هذه الموجة –وليس وصولها إلى المنطقة العربية والإسلامية —كان يرجع لأسباب عديدة وخاصة السياقات الإقليمية والعالمية غير الصديقة لحدوث تغيرات جذرية في الأنظمة العربية الإسلامية بدون قيادة حلفاء الغرب. ناهيك بالطبع– وهو الأهم– عن طبيعة السياقات الداخلية (القطرية) التي نخرت فيها آفات الثنائيات المدمرة وخاصة الاستقطابات الإسلامية–العلمانية، والقومية والدينية والطائفية... وعلى نحو أبرز المقولات عن عدم التطابق بين الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكان اندلاع الثورات والثورات المضادة كاشفًا عن حقيقة نمط التدخلات الخارجية، وما يقترن بها من توازنات قوى عالمية، وفي هذه المنطقة التي انتفضت شعوبها بصورة جماعية من أجل التغيير، انتفضت بنفسها هذه المرة وبدون قيادة من نخب عسكرية أو مدنية أو دينية تقليدية. ومن ثم كان هذا النمط كاشفًا ليس عن نمط التوازنات العالمية الجديدة بين القوى الكبرى الصاعدة من جديد والهيمنة الأمريكية فقط، بل كون هذا النمط سواء بقيادة أمريكية أو قيادة متعددة مازال معاديًا جملة وتفصيلًا لإحداث تغيير في النظم القائمة، وخاصة بقيادة إسلامية ديمقراطية.

فإذا كان صعود الدور الروسي في المنطقة من جديد أضحى واضحًا وبقوة في الحالة السورية ثم المصرية ثم التركية ناهيك عن الإيرانية (بل وأحيانًا الخليجية ولو بصورة مترددة ومتقاطعة)، إلا أن متابعة تفاصيله الدقيقة عبر سنوات وخريطة امتداده لتبين أننا لسنا في حالة "الحرب الباردة التقليدية" التي اصطدمت خلالها (الخمسينيات– الستينيات من القرن العشرين) القوتان العظميان حينذاك على الساحة العربية وغيرها.

فالتنسيق الأمريكي الروسي، والتفاوض الأمريكي الروسي على كافة الأصعدة وحول منظومة كل القضايا الساخنة المتفجرة —طيلة السنوات الثلاث الماضية بصفة خاصة– لم تنقطع ولم تكن سرية بل شديدة العلانية والظهور في القمم الثنائية أو الجماعية أو المفاوضات المباشرة الثنائية بين وزيري الخارجية أو على هوامش كثير من الاجتماعات العالمية.

وهو الأمر الذي وإن لم يخف —في البيانات المعلنة– عن مناطق الاختلاف أكثر من مناطق الاتفاق حول "الحالة السورية" بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، إلا أن الجدير بالتذكرة جانبان أساسيان عن هذه الحالة. **أولهما**– التساؤلات والتحليلات عن مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة أو عن حقيقة تراجعه فيها لصالح دور روسي جديد، وما يترتب على ذلك من خلل في التحالف الأمريكي–الخليجي بصفة خاصة ولحساب امتداد المشروع الإيراني تحت ضوء أخضر أمريكي بل وربما برعاية أمريكية صريحة وخاصة منذ الإعلان عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني في صيف 2015، وهي التساؤلات التي تزداد عمقًا ووضوحًا على ضوء مشهد "حلب" ومشهد "ما بعد حلب" الجاري إعداد سيناريوهات له، وذلك في ظل التحول التركي، منذ مابعد انقلاب يوليو الفاشل بصفة خاصة، نحو التنسيق والتعاون المباشر مع روسيا حول سوريا. في حين تراقب السعودية الدور

الروسي. **ثانيهما–** القواسم المشتركة بين مواقف الجانبين حول درجة وطبيعة تغيير الأنظمة في المنطقة ونطاق "المشاركة الإسلامية" وطبيعتها المسموح بها في عملية هذا التغيير (الإرهابيون من ناحية في مقابل "الإسلام الرسمي المدجن" من ناحية أخرى؛ أين موضع القوى الإسلامية الديمقراطية السلمية المدنية من ناحية ثالثة؟)، ناهيك بالطبع عن القواسم المشتركة بين الجانبين حول مآل ثورات شعبية للتغيير في المنطقة وحول ضرورة جدوى احتوائها وتقييدها إن لم يكن إجهاضها وإن اختلفت أسباب ودوافع الجانبين.

(5)

لماذا لم يأنِ أوان فرض تسويات سياسية من أعلى بسرعة؟ ومن أهم المجالات التي تشرح التداخل بين الأبعاد الداخلية والإقليمية والعالمية حين تشخيص وتحليل وتفسير ارتداد موجة الثورات الشعبية هو: امتداد واتساع ساحات "الاقتتال الأهلي" داخل حدود الدول وعبرها، وتعقد خريطة التدخلات الخارجية في كل منها، وعلى نحو غير مسبوق من حيث الدرجة (العمق والعنف والتلاعب الخارجي) وتأخر ثم فشل أو تعثر محاولات التسوية السلمية التفاوضية، رغم أن الخطاب المعلن الرسمي من كافة الأطراف المعنية وخاصة القوى الكبرى يلوك كلمة: "إن الحل السياسي السلمي هو الحل". في نفس الوقت الذي تتسابق كافة الأطراف وتحت ذرائع متنوعة على رأسها الحرب على الإرهاب وخاصة إرهاب داعش وجماعات إسلامية أخرى، ومن وراء الكواليس أو بعلانية وبفجاجة، إما في الاندفاع نحو الحل العسكري الصريح (روسيا وإيران في سوريا، والتحالف الدولي بقيادة أمريكية ضد داعش، والنظام الانقلابي المصري في سيناء، السعودية وقيادة التحالف الدولي ضد الحوثيين وعلي صالح في اليمن) أو المناورة بالحل السياسي كورقة ضغط ومساومات (الولايات المتحدة في سوريا والعراق، وكذلك تركيا والسعودية وقطر) أو التلاعب به لأغراض داخلية أساسًا (مصر تجاه: حرب التحالف الدولي على الحوثيين، والحرب بين حفتر وثوار طرابلس، والحرب بين داعش والنظام العراقي الشيعي الطائفي والحرب بين الأسد ومعارضيه)، أو حالة اللجوء الصريح للقوة العسكرية في نهاية المطاف حفاظًا على وحدة وتماسك أراضي الدولة ووحدة شعبها (تركيا في سوريا والعراق بعد تصاعد العمليات الإرهابية في الداخل التركي وتمدد أكراد سوريا على الحدود والانقلاب العسكري الفاشل في 15-16 يوليو 2016). ووسط هذه التجليات العسكرية متعددة المستويات ومن بينها، تطل برؤسها –وعلى عجل وبدون نجاح سريع– محاولات التسوية السياسية التفاوضية أما لإيجاد حلول ابتداءً أو لخدمة أعمال إنسانية إغاثية. ولقد أضحت هذه الأعمال في نهاية المطاف، مع تعثر الحلول السياسية، غاية أساسية في التفاوض من أجل وقف إطلاق نار، والأمثلة على ذلك الوضع العام عديدة سواء في ليبيا أو اليمن أو سوريا بالأساس، ناهيك عن حالتي العراق ومصر: أي الدعوات الديكورية للمصالحة الشيعية السنية الكردية في ظل توازنات القوى السياسية والعسكرية بين الأطراف الثلاثة خلال مواجهتهم مع داعش والتفاعلات مع تدخلات الموقفين التركي والإيراني، أو الدعوات المتكررة "لما يسمى المصالحة" بين النظام الانقلابي في مصر وبين الإخوان والمعارضة من الخارج إجمالًا، والتي تطل برأسها بسرعة وتختفي بسرعة في مفاصل واضحة من تطور الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في مصر.

وتعددت الأسباب والأشكال في كل حالة من الحالات الرئيسية الثلاث: ليبيا ، اليمن، سوريا، وجميعها في مجملها تجسد **مقولة مهمة وهي**: أن خرائط المعارك العسكرية وموازين القوى العسكرية بين الأطراف المتصارعة (النظم، المعارضة بفصائلها، داعش) وفقًا لنمط رعاية القوى الكبرى، هي المحك وهي المحدد الأساسي لمصير التسوية السياسية، فستظل تلك الأخيرة تتقدم وتتأخر وتتجمد أو تتجدد وفقًا للميزان العسكري على الأرض، ووفقًا لحسابات القوى الخارجية حول خريطة القوى السياسية المراد صعودها لترث بعض النظم أو لتتعاون معها أو لتتنافس معها بعد وقف النار.

فإن وقف الاقتتال ليس هدفًا في حد ذاته حماية للمدنيين وإنقاذًا للأرواح والحيلولة دون التدمير الحضاري لأوطان بأكملها أرضًا وشعبًا وثقافةً وروحًا وأجيالًا قادمة؛ ولكن الهدف هو شكل الخريطة الجديدة للنظم في المنطقة، وخريطة علاقاتها الخارجية، ولِمَ لا؟ ألسنا في مرحلة إعادة تشكيل كاملة للمنطقة جيواستراتيجيًا من ناحية، ولوضعها في صراعات القوى العالمية من ناحية أخرى؟؟؟

ويمكن تدعيم مصداقية هذه المقولة باستدعاء الذاكرة التاريخية القريبة –على الأقل– منذ بداية الحرب الباردة والمتصلة بامتداد –ثم نمط تسوية– كل من الحرب العراقية الإيرانية، الحرب في البلقان وخاصة في البوسنة، الحرب في الشيشان، العدوان على العراق بعد عقدين من الحصار واحتلالها عقدًا آخر...

وتتعدد الأمثلة الشارحة للمقولة السابقة طوال ست سنوات، فقد توالت عبر هذه الأمثلة معارك الاقتتال والمآسي الإنسانية وأعمال العنف غير المسبوقة من حيث النوع والحجم والكثافة والامتداد وتداخل الفواعل وتقاطعها عبر أرجاء الأوطان العربية الإسلامية، كما توالت من ناحية أخرى، وتقاطعت مع الاقتتال، جهود وساطة أو تفاوض أو ....إلخ من أعمال السياسة والدبلوماسية. يتبين من جميعها – وخاصة الحالة السورية– كيف أنه كلما تتقدم القوى الثورية المعارضة (دون حساب داعش) كلما يحدث تدخل خارجي لمنع الحسم العسكري لصالحها، فيحدث تراجع وتتوقف جهود تسوية قائمة... وهكذا.

وحيث سوريا المثال الأوضح، فهي قلب الصراع الإقليمي العالمي الراهن حول المنطقة وساحة اختباره الأساسية، فنستدعي المشاهد التالية: من ناحيةٍ بعد تزايد ضغط المعارضة المسلحة على النظام وتوقع قرب سقوطه استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في (مايو2013)، وبعد تصاعد التهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية له عقابًا على تخطيه ما أسماه أوباما " الخط الأحمر" توصل وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي لاتفاق يتم بمقتضاه تجريد النظام السوري من أسلحته الكيميائية دون التدخل العسكري ضده، وهو الأمر الذي أعطي قبلة حياة للنظام وأسهم في فشل تطبيق اتفاق جينيف (30 يونيه2012)، بل وفتح الطريق أمام تدفق وتدخل حزب الله أولًا. وحين لم يمنع ذلك من ترنح النظام كشف التدخل الإيراني العسكري المباشر عن وجهه بسفور وعلانية. الأمر الذي دفع إلى (جينيف2) بمبادرة أمريكية قلصت ما نصت عليه (جينيف1) من حيث شكل الحل السياسي على نحو يحفظ بقاء "الأسد" واعتباره جزءًا من عملية التسوية. وذلك في نفس الوقت الذي كشف التدخل الروسي العسكري عن نفسه بوضوح وخاصة منذ بداية حصار حلب وقصفها طيلة عام منذ نهاية 2015. وهو التدخل العسكري العنيف الذي استطاع، وفي إطار مراقبة أمريكية وأوروبية مشبوهة، أن يفرض شروطه السياسية على ساحة المفاوضات (القبول بأن يصبح الأسد جزءًا من الحل السياسي، عدم التمييز بين الفصائل المسلحة من حيث الإرهاب....)، وأن يُجذب الطرف التركي إلى محور إيران وروسيا بوضوح (هل على حساب محور تركيا –أوروبا–أمريكا؟ إن لم يكن على حساب محور تركيا–الخليج؟). ومن ثم ليس بعجيب أن بوتين، وقبل أن يغسل يديه من دماء أهل حلب المحاصرين، وفي حين يتم إجلاء آخر من بقي منهم، يدعو إلى مفاوضات لإيجاد حل سياسي.

ومن ناحية ثانية: وبعد تصاعد التهديد التركي السعودي بالتدخل العسكري البري وبتسليح المعارضة بالصواريخ في مواجهة تزايد التدخل العسكري الروسي–الإيراني، لم يتحقق هذا التدخل في إطار معارضة أمريكية له ولعوامل أخرى. وذلك في نفس الوقت الذي لم تحقق جينيف2 (22 يناير 2014) أي تقدم على نحو دفع بنقل الملف إلى الأمم المتحدة (واستصدار ما عُرف بخارطة الطريق 18 ديسمبر2015) وخاصة بعد تصاعد التدخل الروسي العسكري (القصف الجوي) والصدام الروسي—التركي بسبب إسقاط تركيا طائرة روسية. وقبل التوصل إلى هدنة في حلب (فبراير–مارس 2016) استمر القصف الجوي الروسي وزاد تعنت النظام السوري وحلفائه بشأن شروط الهدنة كما تزايد حديث التقسيم والنظام الفيدرالي. وانتهى تمامًا الخطاب عن تدخل

بري سعودي تركي ولو في إطار تحالف دولي بقيادة أمريكية، واستمر الضغط الشديد على فصائل المعارضة لتسليم بعض المواقع وإجلاء سكانها قبل الإعلان عن الهدنة. ثم جاءت "مشاهد حلب" منذ أن استهدف الروس شرق حلب لأكثر من ستة أشهر (النصف الثاني من 2016) وتوالت خلالها جولات الكر والفر بين المعارضة وقوات النظام والميلشيات الإيرانية وحزب الله، وتكررت الإعلانات عن المساعدة الأمريكية للمعارضة بالسلاح، واستمر الخلاف الدبلوماسي حول تحديد من "الإرهابي": داعش أم فصائل أخرى وخاصة جبهة النصرة؟ وتوالت التطورات في المواقف التركية المنفردة وخاصة بعد الانقلاب العسكري الفاشل في 15يوليو 2016، وفي إطار من تزايد الفجوة بين المواقف الأمريكية والتركية نتيجة الاختلاف حول الموقف من أكراد سوريا واتجاههم لفرض السيطرة على شريط حدودي ممتد مع تركيا، وتم ذلك بمساعدة أمريكية تحت ذريعة أن مساندة الأكراد تعد جزءًا من محاربة داعش. وبعد التصالح مع روسيا عقب الفجوة الناجمة عن إسقاط تركيا الطائرة الروسية التي كانت تقصف الحدود السورية التركية (مناطق تركمانية) بدأت تركيا تدخلًا عسكريًا مباشرًا كثيفًا بالتنسيق مع قوات الجيش السوري الحر. وبعد أن كانت المعارضة تحرز تقدمًا في اختراق صفوف قوات النظام وتتقدم لإحكام الحصار حول مناطق في غرب حلب وفك الحصار عن شرق حلب، تراجعت من جديد قوات المعارضة المسلحة. وفي نفس الوقت الذي لم تتوقف فيه مفاوضات ثنائية تركية–روسية، روسية–أمريكية حول الوضع في حلب المحاصرة، تصاعدت الأزمة الإنسانية من جراء القصف المستمر والعنيف ونتيجة إحكام الحصار ولم يعد الحديث الأممي عن تسوية سياسية بل عن وقف إطلاق نار وهدنة للتمكين من أعمال الإغاثة الإنسانية وإجلاء الجرحي، ورغم تصاعد الإدانات لوحشية القصف الروسي دون توقف (اقتداء بنموذج جروزني) انتهت "مشاهد حلب الصامدة المقاومة" بمشهد إجلاء المدنيين والمسلحين المحاصرين في آخر الأحياء الصامدة دون استسلام في وجه بربرية الميلشيات الشيعية والقصف الجوي الروسي. ثم دعا بوتين بعد سياسة الأرض المحروقة في حلب لفرض الاستسلام، عن جولة مفاوضات جديدة في كازاخستان لبحث التسوية في سوريا.... فهل أضحت الخارطة العسكرية والتفاهمات الأمريكية– الروسية– التركية – الإيرانية تسمح بذلك الآن في نهاية 2016؟ وهل سيكون لذلك علاقة مع الحالات الأخرى في العراق واليمن وليبيا ومصر؟؟

(6)

خلاصة القول:

إن خريطة الجولة الراهنة (2016–2011) من عملية إعادة تشكيل الأوطان العربية الإسلامية بدوائرها الثلاث المتقاطعة (الداخلية– الإقليمية– العالمية) التي انطلقت منذ 1991، لتكشف لنا عن خصائص كبرى لاتجاهات هذه الجولة ومن ثم مآلاتها:

أولًا– العدو مُلتبس على الجميع في أوطاننا ولا اتفاق أو رضاء عامًّا حول تسميته على نحو يقود لتفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية. ففي مراحل سابقة من التاريخ المعاصر لهذه الأوطان كان العدو هو "الاستعمار الغربي المحتل عسكريا ثم أضحت الصهيونية وإسرائيل والغرب الاستعماري الجديد" سواء في ردائه الرأسمالي أو الشيوعي. حقيقة لم تنقطع الاختلافات حول هذه الأمور ولكنها لم تكن بمفردها الحاسمة في تحديد التحالفات المضادة أو تمثل دافعًا لاقتتال داخلي أو بيني ممتد أو متصاعد. ومع نجاح مشروع "السلام" الصهيوني في اجتذاب ركن الأمة (مصر) أولًا ثم ما تلاه من تداعيات، صعدت كفة الصراعات البينية واحتلت الأولوية (الحرب الأهلية في لبنان، الحرب العراقية –الإيرانية، أزمة الخليج الأولى، الحرب في اليمن) ولم يعد الصراع العربي الإسرائيلي –تدريجيًا– الصراع المركزي (وخاصة بعد 2001) حين صعدت راية "الإرهاب" وأضحى معروفًا بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل تصاعد الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية منذ تطبيق أوسلو وخاصة بعد 2005.

وهكذا أضحى السؤال من العدو: إيران أم إسرائيل أم الإرهاب أم الإسلام السياسي؟ وكان سؤالًا مركبا أقوى بكثير من سؤال آخر أخذ يتصاعد بدوره: هل العدو خارجي فقط؟ وماذا عن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاقتصادي والخلل الأخلاقي والقيمي؟ إلى متى يظل حشد هذه الأمة في مواجهة عدو خارجي فقط في حين أن "العدو في الداخل" هو الذي يُمكّن لهذا الخارجي ويحول دون التصدي له بنجاح بل ويحكم على كل محاولات التصدي بالفشل والإجهاض؟ بل وأضحى حليفًا للعدو الخارجي رغم تكرار التبريرات بأن الأوطان تتعرض لمؤامرة خارجية، الأمر الذي ازداد معه الإلتباس والغموض في تحديد العدو وهذا مكمن فهم الاقتتال الداخلي وعبر حدود الأوطان الآن: هل هو إرهاب داعش؟ هل هو الفوضى والفراغ الناجمتان عن الثورات والتي أعطت الفرصة لداعش؟ هل هي إيران أم المشروع الطائفي الشيعي في مواجهة السنة في العراق وسوريا واليمن في ظل غياب "مشروع سني أو مشروع عربي جامع"؟ هل هو نظم العسكر المتكلسة سواء في سوريا الأسد أو مصر السيسي أو اليمن صالح أو ليبيا حفتر التي تقاتل من أجل بقائها بذريعة قيادة الحرب على الإرهاب، سواء كان داعش أو جبهة النصرة أو فصائل ثوار ليبيا أو الإخوان (فحقيبة الإرهاب اتسعت لتضم كافة المعارضين من الحركات الإسلامية بدون تمييز واجب بين السلمي منها أو المعارضة المسلحة أو الإرهابي التكفيري)؟ هل هو النظم الخليجية التقليدية البترولية الموسومة برعاية "جذور الإرهاب الفكرية السنية المتطرفة"؟ هل هو المشروع التركي العثماني الجديد الذي يريد السيطرة على المنطقة؟ وأخيرًا هل هي المؤامرة الأمريكية العالمية الصهيونية لتقسيم المنطقة؟ هل هو مشروع بوتين لروسيا القوية الصاعدة في مواجهة الغرب من جديد؟

تتعدد الاتهامات وتتعدد الإجابات بتعدد الأطراف المتقاتلة والمتصادمة بقدر تصادم مصالحها الضيقة الطائفية، المذهبية، القومية أو السياسية الاستبدادية، والحاضر الغائب في كل هذه الشبكة: إسرائيل والمشروع الصهيوني. لم يعد يذكرنا بمشروعها وامتداداته إلا عدوانها المتكرر الوحشي على غزة والقدس وصمود غزة وانتفاضة الأقصى الثالثة.

ثانيًا– الصبغة الطائفية الفجة والمعلنة بدون حياء سواء في سوريا أو العراق أو اليمن، والصبغة الانقلابية العسكرية الأكثر فجاجة (التي تجمع بين صبغات أخرى) في مصر وليبيا واليمن، وعلى نحو يدفع إلى أمرين: من ناحية: يدفع إلى تحالفات وتحالفات مضادة تكسر كل القواعد المألوفة وتتسم بتداخل وتعقد كما تتسم بالسيولة في نفس الوقت. فلا يمكن تحديدها بدقة فهي متحركة علنًا وخافية لما وراء الكواليس: فهل روسيا تنافس أمريكا أم تنسَّق معها؟ هل أمريكا تتراجع من المنطقة أم تعيد ترتيب أولوياتها أو تسمح بتوريط روسيا وإيران؟ هل تركيا حليفة أمريكا والخليج الذي رفض الثورة وساند الانقلاب أم تسعى نحو إيران وروسيا؟ وهل التحالف الاستراتيجي المصري الأمريكي في أزمة؟ وماذا عن التحالف العضوي بين السيسي وإسرائيل؟... هل إيران تحارب داعش السنية التكفيرية أم تحارب الإرهاب وأين حربها ضد الشيطان الأكبر (أمريكا) والأصغر (إسرائيل)؟ ولماذا طغت الآن الأبعاد المذهبية على الأبعاد الاستراتيجية السياسية سواء للدور الإيراني في الخليج والشام أو سواء للدور السعودي في العراق أو سوريا واليمن؟... إلخ من الأسئلة التي تبرز من ثنايا الأحداث المتلاحقة عسكريًا ودبلوماسيًا على الساحات الداخلية والإقليمية والعالمية.

إن مشهد حلب، ومشهد الموصل ومشهد صنعاء وتعز، هذه المشاهد من حواضر المدن العربية الإسلامية العريقة تقدم لنا كثيرًا من الأدلة على أن سؤال "من العدو"؟ ومن الإرهابي؟ وراء صعود "الطائفية" المقيتة من جذور "التعددية والتنوع" الثرية التي حظيت بها هذه الأمة عبر تاريخها الزاهر وحتى تحولت إلى آفة الآفات ومكمن إعادة تقسيم جديد يجرى إعداده للأوطان بقوة السلاح والاقتتال الداخلي أساسًا والذي يحركه الخارج: الغربي عن بُعد، والروسي والإيراني والتركي والسعودي عن قرب.

إنه إعادة تقسيم للأوطان تتحدى صيغة "الدول القومية ما بعد الاستقلال" التي أورثها الاستعمار لأوطاننا، بل يترتب على آفات ممارسات النظم العسكرية التي ورثت تلك الدول ما بعد الاستقلال، حيث إن فشل هذه النظم عبر ما يزيد عن نصف

قرن في بناء دول مدنية حديثة تقوم على احترام القانون أساسًا للتعددية هو الذي انكشف عنه الغطاء بعد تآمر قوى الثورة المضادة على الثورات الشعبية. حيث أضحى التوظيف السلبي للتعددية المريضة المشوهة دينيًا وثقافيًا واجتماعيًا أحد أهم أدوات هجوم الثورة المضادة على إرادة الشعوب في التغيير انطلاقًا من نموذج حضاري جديد لا حداثي علماني ولا تقليدي إسلامي.

ثالثًا– من الصعود الإسلامي في الثورات إلى أزمة المشروع الإسلامي؟

واقع اللحظة التاريخية للصعود الإسلامي مع الثورات لم يستمر طويلًا؛ لأن خصائصه واجهت تحديات من داخلها وخارجها. وهذه الخصائص هي:

أ- يجمع بين هذه الثورات كافةً، أنها انفجرت في إطار أزمة شاملة ثلاثية الأبعاد: 1- أزمة النظام العالمي السائد كأزمة هيكلية وقيمية في شقيها السياسي والاقتصادي، و2- أزمة النظم والهياكل المتيبسة والشائخة والفاسدة، والتي تراكمت عواقبها عبر ما يزيد عن نصف القرن من عمر "الاستقلال السياسي" للدول القطرية العربية، ثم 3- أزمة هوية الشعوب والمجتمعات التي شهدت تأرجحًا ممتدًا عبر قرن وأكثر، بين أيديولوجيات مستوردة مفروضة من أعلى ومن الخارج، تقاذفت انتماءاتِ النخبِ وشكلتْ جدالاتِها الفوقيةَ، دون قدرة على تحقيق إبداعٍ حقيقيٍّ لتحديث هذه المجتمعات وفق نموذج وطني حضاري. إلا أن تلك الأزمة الثلاثية بقدر ما ضغطت في اتجاه انفجار الثورات، بقدر ما تظل تمثل قوًى مضادةً ضاغطةً على مستقبل هذه الثورات يتحالف فيها الداخلي والخارجي بكل ما أوتوا من قوة ضد الشعوب، والأهم ضد المشروع الإسلامي؛ باعتباره كان دائمًا -وكما اتضح عبر القرنين الماضيين- مشروعًا حضاريًّا مقاومًا لاحتلال أقطار الأمة واستعمارها.

ب- يتسم ذلك "الصعود الإسلامي" بتعددية القوى والحركات الإسلامية الضالعة فيه، وخاصةً مع الصعود السياسيّ للسلفية التي تحولت روافد منها لقبول اللعبة السياسية، بعد أن كانت لفظتها كليةً من قبل، أو ارتبطت بروافدها الجهادي العسكري في الداخل والخارج. ومن ثم، فإن المشاركة في الثورات سلميًّا أو عسكريًّا، والمشاركة في السلطة، برلمانيًّا أو تنفيذيًّا أو رئاسيًّا، طرحت على الساحة اختبارًا عن مآل تنوع الروافد السياسية الحركية القادمة من مرجعية واحدة (إسلامية). فالظاهر من خبرة الواقع والتاريخ القريب أن هذا التعدد -في معظم الحالات - لم يمثل تنوع الثراء والتكامل وتوزيع الأدوار بقدر ما هدِّد بتنوع التضاد، والذي شكل أرضية خصبة لقوى الثورة المضادة والقوى المضادة للمشروع الإسلامي ذاته.

وواجه الجانبان (الفكري والتنظيمي) لهذه القوى تحديات ثورية ضخمة؛ نظرًا لارتباط الصعود هذه المرة بثورات شعبية، وبمناخ من الحرية السياسية، وبالوصول التدريجي إلى السلطة؛ وهو الأمر الذي كان يفرض مراجعات نظرية وفكرية وحركية على هذه القوى والحركات نفسها وقبل غيرها.

فلقد سبق هذا النمط من الصعود في بداية الألفية الثالثة أنماط أخرى من الصعود عبر تاريخ المقاومة الحضارية (الممتدة على أكثر من مستوى، وبأكثر من أداة فكرية وحركية: مقاومة الاحتلال، مقاومة التغريب، مقاومة العلمانية، مقاومة التجزئة، مقاومة الاستبداد والظلم...). لقد قام الإسلاميون عبر هذه المقاومة الممتدة، وبروافدهم المتنوعة (الصوفية، السلفية، الإخوانية،...) بأدوار متعددة (سياسية، مجتمعية، دعوية،...)؛ حفاظًا على "الإسلامية" في المجتمع والدولة: هويةً ومرجعيةً. وهذه الأدوار جميعها -وإن كانت تصب في الصحوة الإسلامية أو التجديد والإصلاح والإحياء الإسلامي الحديث والمعاصر وتسعى نحو النهوض الحضاري من جديد- إلا أنها كانت في معظمها أدوار إما محظورة قانونًا، أو محاصرة، أو مقيدة، أو مراقبة، أو موظَّفة، تعاني من مقاومة فوقية داخلية وخارجية، وتواجه فيها اتهاماتٍ وشكوكًا عديدةً من داخل المجتمعات، في نفس الوقت الذي تلقى فيه رواجًا وتأييدًا من قواعد شعبية ممتدة.

ت- استعادت الثورات، الشرعيةَ القانونيةَ للقوى الإسلامية، وخاصةً في الدول التي أزاحت رءوس النظام (مصر وتونس). وقد كانت "الانتخابات العامة" هي الساحة التي كشفت عن الأوزان الحقيقية للقوى الإسلامية لدى الشعوب؛ تلك الأوزان التي طالما تم تزييفها بقرارات وسياسات سلطوية عليا مدعومةٍ بحروب فكرية وثقافية قادتها النخب العلمانية. بعبارة أخرى: من أهم ملامح فقه الواقع في بداية مسار الثورات أن: "الثورات الشعبية" قد ردَّتِ في البداية الاعتبارَ لوزن الرافد الإسلامي في المشروعات الوطنية لمقاومة الاستبداد والظلم الداخلي والخارجي، كما ردَّتِ إليه الاعتبار المفقودَ قهرًا من جانب النظم المستبدة. ولكن هذه المرة تم رد الاعتبار بفعل الإرادة الشعبية. إلا أن سرعان ما نجحت ممارسات هذه القوى ذاتها والحملات المنظمة ضدها، لإحياء وتجديد العداء والتشكك والاتهام لها.

ث- مفهوم الثورة ونموذجها في التقاليد والخبرات الإسلامية لا يتطابق مع نظائره في خبرات وتقاليد أخرى حضارية. ومن ثم، فإن سلوك ما بعد إزاحة رءوس النظم الفاسدة ورموزها بثورات شعبية سلمية (حالة مصر وتونس بصفةٍ خاصة) يفتح المجال أمام التنازع: بين **مفهوم الإصلاح الشامل** ولكن مع التدرجية في التغيير المجتمعي والسياسي، وبين **مفهوم التغيير السريع والجذري**. ومما لا شك فيه، أن الاختلاف بين مفاهيم الثورة من منظورات وخبرات مقارنة، من أهم أسباب حالة الاضطراب والفوضى الفكرية والسياسية التي اتسمت بها المراحل الانتقالية السلمية وحتى انفجر الاقتتال وخاصة بعد أن أطلت الثورات المضادة برءوسها وبعد أن سحبت الحركات المسلحة الراديكالية التكفيرية البساط من تحت الحركات السلمية الإسلامية. بعبارة أخرى، فإن السنوات الست الماضية تختبر بقوة كل إشكالية العلاقة بين السلمي والعسكري وبين الإصلاح والعنف من رؤي إسلامية.

فإن هذا المِفْصَل الذي دشنته ثورات شعبية حدث بعد أن راهنت السياسات الغربية، على مشروعات الإصلاح والتحول الديمقراطي في إطارٍ من التبعية للنموذج الحضاري الغربي، (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا)؛ وهو نموذج غير عادل سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو إنسانيًّا. وفي حين راهنت أدبيات سياسية ونظرية غربية على **انتهاء عصر الثورات**، فإذا بالثورات تعود من جديد، وفي قلب المنطقة العربية التي ظلت تستعصي على إعادة التشكيل وفق مشروعات وافدة، لأكثر من ثلاثة قرون. إنها موجة من الثورات، سبقتها موجاتٌ أخرى في العالم العربي والإسلامي (ثورات مقاومة الاستعمار وثورات التحرير والاستقلال) وفي أرجاء أخرى من العالم، وتُبين خبراتُها جميعًا كيف تعرضت الثورات لاختراقاتٍ خارجية، لإجهاضها أو احتوائها أو تقييدها أو توظيفها، والأهم أنها لم تحقق استقلالا وطنيًّا أو حريةً سياسيةً أو عدالةً اجتماعيةً أو تماسكًا ثقافيًّا على وجه الحقيقة بما يدفع بالنهوض الحضاري للأمام قُدُمًا، سواء بمشروعات قومية أو ليبرالية أو يسارية.

ومن ثم، وإذا كان انفجار الثورات العربية ضد كل التوقعات عن أفول نجم الثورات الشعبية في المنطقة العربية، وإذا كان اندلاعها تأكيدًا أيضًا على فشل مناهج الإصلاح التدرجية لنظم كانت حليفة لمن يدعي مساندة الإصلاح والتحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، فان استمرار هذه الثورات في ظل صعود الإسلاميين على ساحتها كان لابد أن يجدد السؤال: **ما فرص هذا الصعود في النجاح؟" وكيف سيقدم الإسلاميون من منطلق مرجعية إسلامية، ومن واقع خبرات إسلامية، رؤيةً حضاريةً إسلاميةً تحقق الإصلاح والتجدد والنهوض؟ وكيف سيواجهون الكوابح والعراقيل المتوقعة من قوى الثورة المضادة داخليًّا وخارجيًّا؟**

إن من تابع التحليلات طيلة السنوات الماضية حول مستقبل الصعود الإسلامي (السياسي) أولًا، ثم حول آثاره وعواقبه، ثم حول مآل وجوده من عدمه، والتشخيصات الطافية على السطح والنابعة من منظورات حداثية وعلمانية، يلاحظ بوضوح تحيزاتها المعرفية والفكرية وتوجهاتها السياسية، والتي لا تقدم في النهاية حقيقة علمية عن الواقع ولا ترشد حركة الواقع نحو المستقبل إلا

لأغراضها في الداخل والخارج. ذلك لأنها كانت تطرح في البداية أمر الصعود الإسلامي كما لو كان (الفصيل الإسلامي) دخيلاً أو استثناءً، أو وافدًا أو مجهولاً غير متوقَّع ردود فعله ويصعب تصور سياساته، كما شخصت هذه المنظورات العلمانية الصعودَ الإسلامي وتصوّرته باعتباره إضافةً للتحديات والتهديدات التي تواجه الثورات أكثر منه فرصةً أو إمكانيةً وطاقةً للتغيير وفق نمط جديد تحتاج المنطقة لاختباره، مثلما اختُبِرت أنماطٌ أخرى من قبل.

وتحولت هذه التحديات إلى تهديدات واضحة داخلية وخارجية وعالمية "للمكون الإسلامي" برمته في الثورات، وكانت هذه التهديدات وخاصة تجاه المكون الذي شارك في الثورات وما تلاها من عمليات سياسية متعددة الأدوات الفكرية والسياسية والاقتصادية ناهيك عن العسكرية وأخطرها "الوسم الإجمالي بالإرهاب" والضغوط المتلاحقة لتقديم تنازلات فكرية أو سياسية "لإعادة الشرعنة" ولإعادة القبول المشروط في الحياة السياسية (الحالة التونسية) أو للإقصاء أو الاستئصال الكامل (حالة الإخوان في مصر) أو الحصار والتوظيف في محاربة داعش (الحالة الليبية) أو الاهمال وعدم المساندة (إخوان اليمن وحصار تعز).

بعبارة أخرى: الصراع على السلطة في الأوطان بعد الثورات كان منذ البداية ذا أبعاد فكرية استراتيجية انجدلت مع الأبعاد السياسية. وتأكد الأمر مع الثورات المضادة والحروب الأهلية، وظلت ساحة الاختبار هي: "الإسلامية" في السياسة والمجتمع، على نحو أعطى الفرصة لخطاب الاستبداد والأمن ليعلو من جديد ويتجاوز خطاب الثورة والتغيير من أجل حرية وكرامة الشعوب والعدالة. ولقد تقاطع الجدال حول هذه "الإسلامية" مع الطائفية والعنصرية وعدم التسامح وعلى نحو يتم توظيفه سياسيًا بدرجة كبيرة.

ومن ثم تتعدد الآن أوجه أزمة "المشروع الإسلامي الحضاري" من أجل التغيير للتصدي لعدة أزمات مترابطة: "الإرهاب"، العلاقة بين الدولة –المجتمع، طبيعة الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للتعددية في أوطاننا، أنماط علائق السلطة،...[***].

رابعًا– من نظام عربي إلى نظام شرق أوسطي؟

لا تتحدد " النظم" Systems بوجود مؤسسات جماعية فقط؛ ومن ثم فإن بقاء الجامعة العربية –بلا فعالية– لا يعني استمرار نفس النظام العربي وما مر به من تغيرات وتحولات طيلة ما يقرب من النصف قرن.

وكان من أهم التحديات التي تواجه دارسي هذا النظام، هل هو نظام عربي أو نظام شرق أوسطي؟ هل هو وطن عربي أو شرق أوسط كبير (أو صغير)؟ وقصة هذه الصفة "العربية" في مقابل "الشرق أوسطية" قصة طويلة تتناول صراع رؤيتين عن "الذات" وامتداداتها "الإقليمية" والحضارية وما يغلف ذلك كله من مشروعات سياسية متقابلة. وتجددت تلك القصة مع التغيرات الكبرى الإقليمية والدولية، بعد السلام المصري –الإسرائيلي، وبعد الحرب العراقية –الإيرانية، وبعد سلام الطائف، وبعد حرب الخليج الثانية وبعد الحادي عشر من سبتمبر ومشروع المحافظين الجدد عن "الشرق الأوسط الكبير".... وجميعها قصص معاصرة (ناهيك عن السابقة منذ تسويات الحرب العالمية الأولى على الأقل التي اتمت فك الرابطة الإسلامية والعثمانية لصالح روابط أخرى أكثر محدودية) تجسد الانجدال بين التاريخي–الجغرافي وبين الديني–الحضاري، وبين السياسي–العسكري والاقتصادي، كما تجسد التنافس بين المشروعات الكبرى: الإسلامية، القومية العربية، والليبرالية. واقترن تاريخ مراحل متعاقبة من تطور نظام المنطقة بسيادة لمشروع دون آخر: القومي العربي حتى عام 1977، شبه الليبرالي الجديد ما بعد عام 1977، متنافسا مع "الإسلامي" المحظور قانونيًا بروافده، ومع القومي واليساري المتراجع.

[***]د.نادية مصطفى (إشراف و تحرير)، المشروع الإسلامي الحضاري وتحديات ما بعد الثورات العربية، حولية أمتي في العالم، العدد الثالث عشر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية. (تحت الإعداد للنشر)

وواجـه النظـام العـربي منـذ الثـورات والثـورات المضـادة تحـديات ثلاثـة مترابطـة: **الأول–** تحـدي المشـروع "الإسـلامي" للمشروعات الأخرى (كما سبق التوضيح) وفي شكل غير مسبوق في تاريخ تطور المنطقة المعاصر، **والثاني–** تحدي "الإقليمية الفرعية" التي كادت تتأسس فعليًا ومؤسسيًا (النظام الخليجي، شمال أفريقيا، الشام)، **والثالث–** انخراط النظم التدخلية الهامشية (إسرائيل، وإثيوبيا) والحضارية (التركية والإيرانية) انخراطًا فعليًا في إدارة وتشكيل التوازنات والخرائط وعلى نحو يحقق مصالح حيوية لكل منها استفادة من حالة "الفوضى العربية".

بعبارة أخرى، لم يعد المكون التدخلي الخارجي الإقليمي في "النظام العربي" إلا مكونا أصيلا في التفاعلات النظمية العربية على نحو يتحدى بل ويهدد أنماط التحالفات التقليدية في المنطقة. فماذا عن: "الرؤى القومية العربية" التي طالما ومن منطلقات أيديولوجية عارضت توجهات السياسات الإيرانية والتركية بقدر معارضتها للسياسات الإسرائيلية، ولكن أين هذه التوجهات القومية العربية الآن من هذه المشاريع؟ ولماذا يسكتون عن التحالف الإسرائيلي مع مصر؟ ولماذا يسكتون عن إيران وليس تركيا؟ ولماذا يسكتون عن النظم الخليجية وتدخلاتها في اليمن؟

ومن ناحية أخرى: لماذا هذا التأرجح للمشروع السني الوهابي المحافظ بقيادة سعودية بين ما يبدو مساندة الثورة في سوريا، وبين الرفض والعداء للثورة في مصر، وبين احتواء وتقييد الثورة في اليمن، وبين المراقبة الحذرة للثورة في ليبيا وتونس؟ ألم تُسهم هذه المواقف في فتح الطريق أمام قوى الثورات المضادة سواء الحوثيين أو الأسد أو انقلاب مصر أو حفتر، حيث لم تحز الثورات فرصة للتحاضن و التعاضد بل سرعان ما تعرضت للهجوم بأشكال مختلفة ومن داخل الإقليم قبل خارجه؟ فلم يكن السياق الإقليمي –بقيادة خليجية– صديقا للثورات في مجملها؛ وهو الأمر الذي ساهم في توجيه ضربة للرافد الإسلامي السني السلمي الديمقراطي المعتدل، وفتح الطريق أمام داعش (ومن أوجدَها وساندها ودفعها للوثوب) وأمام إيران وإسرائيل، وكَبل توجه تركيا لمساندة الثورات بقيود داخلية وإقليمية...وكل ذلك ساعد في فتح الباب أمام البعد الطائفي في الصراعات المسلحة السياسية على النفوذ والمكانة ومن أجل بقاء النظم والأسر. وتعرض "المكون السني"، (ولا أقول مشروع سني رفضًا للطائفية من الأساس)، لكل ما يتعرض له الآن، بعد اتهامه وخاصة في ردائه السعودي الوهابي بأنه حاضن ومصدر "الإرهاب الإسلامي". إذن كيف نقيم توجهات وسياسات السعودية: ألم توجه لنفسها –ومشروعها السني المحافظ الذي يتهم والآن بإنه مصدر الإرهاب– ضربة قاسمة حين وأدت الثورة في اليمن وحاربتها في مصر وسوريا، لأنها بقيادة إسلامية تنافس النموذج السعودي وتهدد مصالح الحلفاء الكبار في الغرب؟ في حين كان يمكنها التصدي لداعش بل والحيلولة دون ظهورها، وكذلك التصدي للمذهبية الشيعية الإيرانية وتوظيفها السياسي المقيت الآن؟؟

هل خطوط تحالف أيديولوجية جديدة تتشكل في مواجهة "الإسلامية" جملة وتفصيلا على نحو يستدعي شعار مساندة الحرب على الإرهاب وحتى لو على حساب المساندة المعتادة للمقاومة الفلسطينية وللاتجاهات التقدمية في مواجهة المحافظة الوهابية الخليجية ...؟ بعبارة موجزة كيف تَحول أعداء الأمس الأيديولوجيين إلى أصدقاء اليوم النفعيين؟ هل هذه تحالفات مؤقته سرعان ما تنفرط بانتهاء دوافعها المصلحية الضيقة التي تحرك كافة الأطراف؟

ألا يعني ذلك افتقاد الأمة العربية الإسلامية –الآن تحت وطأة الطائفية التي لوثت مفهوم "الجوار الحضاري" وهزت مفهوم الأركان الحضاريه الثلاثة للأمة (العربية، الفارسية، التركية)– إلى مشروع حضاري بل إلى مشروع قيادة إقليمية فاعلة قادرة على الإدارة لوقف الاقتتال وحماية الشعوب والتمييز بين المشروعات الصديقة أو العدوة؟

قائمة مراجع:

1. د.نادية محمود مصطفي ، القوتان الأعظم والعالم الثالث من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة الجديدة، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، تشرين الأول/أكتوبر 1986.
2. ـــ، أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي الجديد، في د.أحمد الرشيدي (محرر): **أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر 1991.
3. د. أحمد يوسف (محرر) **الوطن العربي والتغيرات العالمية** ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 1991.
4. د.عبد المنعم سعيد : أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد 9 ، العددان 1، 2 ربيع – صيف 1991
5. د. حسنين توفيق : **النظام الدولي الجديد**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
6. د.نادية محمود مصطفى، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، القسم الأول، في: **تقرير الأمة في عام 1992** م 1412هـ، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1993.
7. د.ودودة بدران : الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد (في) د. محمد السيد سليم (محرر) **النظام الدولي الجديد** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994.
8. د.نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي،(في): **أعمال مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي**، القاهرة: رابطة جامعات الدول الإسلامية، نوفمبر 1999 ، الفصلان الأول والثاني.
9. ـــ، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، في: نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح، محرران، **الأمة في قرن**، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، الكتاب السادس: تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، 2002.
10. ـــ، أولى حروب القرن الحادي والعشرين: رؤية أولية، **مجلة السياسة الدولية**، 2003.
11. ــــــــ، الثورات العربية والنظام الدولي .. خريطة الملامح والإشكاليات، والمآلات، **مجلة الغدير اللبنانية**، يونيه 2011.
12. ــــ ، بين فقه الواقع وفقه التاريخ: حالة الصعود الإسلامي في ظل الثورات العربية، في: **ملحق مجلة السياسة الدولية** "تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولة"، عدد أبريل 2012.
13. ـــــــ، الثورات العربية في النظام الدولي : خريطة الملامح والإشكالات والمآلات، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012.
14. أمجد جبريل، السعودية والخليج: نحو تحالفات وأدوات جديدة في إدارة المنطقة، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"**، المرجع السابق.
15. شيماء بهاء الدين، التفاعلات التركية الإيرانية مع الثورة المصرية: فرص وتحديات تشكل تحالف استراتيجي حضاري، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"**، المرجع السابق
16. إبراهيم معمر، إسرائيل والثورة المصرية: قراءة في السجال الداخلي، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"**، المرجع السابق
17. أمجد جبريل، الدبلوماسية الإسرائيلية بعد الثورة المصرية: دراسة في موقع إسرائيل من التفاعلات الإقليمية والتحالفات الجديدة، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"**، **المرجع السابق**
18. عبد الإله بلقزيز (محرر)، **الربيع العربي إلى أين؟....أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
19. Lin Noueihed, Alex Warren, **The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era**, (New Haven: Yale University press, 2012)
20. جاسر عودة (د)، **بين الشريعة والسياسة: أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط2، 2013).
21. David W. Lesch, Mark L. Haas(eds), **The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East**, (Colorado: Westview press, 2013)
22. Paul Danahar, **The New Middle East: The World After the Arab Spring**, (New York: Bloomsbury press, 2013)
23. مروان بشارة، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1434هـ/2013).
24. أ.د.نادية مصطفى، **من الثورة إلى الحرب على الإرهاب: تحالفات الداخل والخارج**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي: http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=885:2014-04-27-10-26-42&catid=272:25-2011&Itemid=544

25. ـــــــ، **هل كان صعود داعش وتوقيت انتشارها مفاجأة؟**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=979:2014-09-06-12-31-44&catid=300:2014-10-11-13-53-53&Itemid=544

26. ـــــــ، **الجديد في الموجة الثانية من التحالف الدولي ضد الإرهاب: من الحوار والقوة الناعمة والذكية إلى اللا حوار والقوة الغاشمة**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=980:2014-09-06-13-16-40&catid=299:2014-10-11-13-52-40&Itemid=544

27. ـــــــ ، **الاستنفار الغربي ضد "داعش": مرحلة أخرى من التدخل الخارجي ضد الثورات العربية**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=995:2014-09-16-14-23-28&catid=319:2014-10-11-14-05-59&Itemid=544

28. ـــــــ ، **بمناسبة الذكرى الأولى لتنصيب السيسي: كيف نقرأ نفاق أذرع نظام 3 يوليو تجاه نتائج الانتخابات التركية؟**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1223:122&catid=318:2014-10-11-14-05-33&Itemid=544

29. ـــــــ ، **مع الذكرى الأولى لتنصيب السيسي: مازال نظام 3 يوليو يبحث عن الشرعنة من الخارج**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1218%3A3-7&catid=85%3A2012-12-09-11-09-38&Itemid=484

30. ـــــــ ،**الثالث من يوليو...عامان من البحث عن الشرعنة الإقليمية والدولية**، القاهرة: موقع إضاءات، متاح على الرابط التالي:
http://ida2at.com/3rd-july-two-years-searching-for-evil/

31. ـــــــ ، **الثورة المضادة عنوانها الحرب على الإرهاب: حرب عالمية ثالثة تدار من وراء كواليس خارجية**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8.pdf

32. أمجد جبريل، السياسات الخليجية تجاه مصر 2012-2014: دلالات ومستقبل التأييد السياسي والمالي (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الثاني عشر من حولية أمتي في العالم " عامان من تحولات الثورة المصرية (يونيو 2012-يونيو2014)**، منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية، على الرابط التالي:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=category&id=365&Itemid=527

33. أمجد جبريل، الرؤية الإسرائيلية لمصر بعد 3 يوليو، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) **العدد الثاني عشر من حولية أمتي في العالم** " عامان من تحولات الثورة المصرية (يونيو 2012-يونيو2014)، المرجع السابق.

34. أحمد سعيد نوفل وآخرون (مجموعة مؤلفين)، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، فبراير 2014).

35. توبي ماثيسن، ترجمة: أمين الأيوبي، **الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2014).

36. علي الدين هلال (تحرير)، **حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مايو 2014)

37. وحيد عبد المجيد، ماذا يبقى من قواعد النظام العالمي، افتتاحية العدد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أكتوبر 2014.

38. د.نادية محمود مصطفى، **العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي**، القاهرة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

39. وحيد عبد المجيد، أزمة النظام العالمي وأغرب حروب التاريخ، افتتاحية العدد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 199، يناير 2015.

40. باسم راشد، العالم طبقًا لكسينجر: كيف يمكن الدفاع عن النظام العالمي؟، (عرض كتاب لـ وولفجانج إيشنجر)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد199، يناير 2015.

41. عبد الناصر الجندلي، المنظومة القيمية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد200، أبريل 2015.

42. وحيد عبد المجيد، "توازن الضعف" في "النظام العالمي"، افتتاحية العدد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 201، يوليو 2015.

43. حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 202، ديسمبر 2015.

44. وحيد عبد المجيد، نحو تفسير جديد للتغيير في العالم، افتتاحية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 200، أبريل2015.

45. Robert F. Worth, **A Rage for Order: The Middle East in Turmoil, from Tahrir Square to ISIS**, (New York: Farrar, Straus and Giroux,2016)

46. وحيد عبد المجيد، دور القوى الدولية الكبرى في تنامي الإرهاب، افتتاحية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد203، يناير 2016.

47. كما ساهمت ملاحق المجلة في هذا المجال، انظر على سبيل المثال:

- ملحق تحولات استراتيجية بعنوان: الأمن الإقليمي: المعادلات المتغيرة للتعاون الأمني ومستقبل النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 205، أبريل 2016.

- وملحق اتجاهات نظرية بعنوان: اللاجئون... الاختبار الكاشف للدولة والإقليم والعالم، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 205، أبريل 2016.

*****

الأقليات المسلمة والهوية الدينية أثناء الحرب الأهلية فى جمهورية أفريقيا الوسطى(2012–2016) بين فقه الواقع وفقه الأقليات

ماهيتاب منتصر*

مقدمة:

إن قضية الأقليات المسلمة فى العالم تُعد من الموضوعات التى تحتاج إلى استحضار الأمة كمستوى للتحليل لتأسيس منهاجية من منظور أُمَى بهدف وضع معالم ومحددات وأساليب التعامل مع تلك القضية لفَهم منظم ومنضبط حول مساحة واسعة من التفاعلات القادرة على تفسير حال الأقليات المسلمة (بإعتباره جزء فرعى من المنظومة الكلية) فى العالم (بإعتباره الساحة النُظمية المتسعة) على نحو أكثر تركيباً وتعقيداً.

الهدف المعُلن فى الأعلى يتطلب ضرورة السير نحو منهج أو طريقة قائمة على إستدعاء "فقه الأقليات" والقراءة فى تفصيلاته وسبُل تفعيله بما يتسق مع السياق العام الذى يعمل على تنظيمه باستسصدار الفتاوى بإعتبارها جزئيات خاصة متصلة بحالة يمكن أن ينتج عن تراكماتها فقه عام أو نظميات كلية تهدف إلى تنظيم شئون الأقليات المسلمة وفقا لمتطلبات السياق الذى يتعايشون بداخله سواء كان هذا السياق محكوم بالشريعة الإسلامية أو غير محكوم بالشريعة الإسلامية؛ فالهدف من ذلك هو تيسير أمورهم على نحو يصون الهوية الإسلامية فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

فإن أهم النقاط الأساسية المكونة لفقه الأقليات المسلمة والاجتهادات والتطورات التى طرأت على الفقه والدعامات الأساسية التى يقوم عليها الفقه، استوجبت ضرورة فهم وقراءة تلك التطورات من منظور مقارن بين مسيرة وعملية التطوير وإلى أى مدى يتسق مع تطور متطلبات واقع تلك الأقليات، كما أن تلك القراءة تستوجب وضع تصورات نقدية حول حال فقه الأقليات وفقه الواقع الآنى.

إذا كان فقه الإقليات المسلمة ونقده من خلال مقاربته بفقه الواقع، فإن ذلك الواقع يتمثل فى واقع وخصوصية القارة الإفريقية فقط دون التطرق إلى واقع الإقليات فى أوروبا، آسيا، الأمريكتين أو أى رقعة أخرى، وهذا لم يعنى أن خصوصية التحديات والفرص ومستقبل تلك الأقليات يقل أهمية عن خصوصية التحديات والفرص ومستقبل الأقلية المسلمة فى القارة الإفريقية. وعليه ستعمل الورقة على قراءة وفهم "ركيزة جزئية فى الترس الكلى" أى فهم حالة مسلمى جمهورية أفريقيا الوسطى في مراحله التاريخية والمعاصرة، بإعتبارها قلب القارة الإفريقية خاصة التركيز الأكبر سيكون على الفترة الآنية الشاهدة على حرب أهلية منذ 2012 حتى 2016، وذلك لوضع محطات تدعم تحديد إستنباطات واستخلاصات بعد قراءة تفصيلية بهدف تأسيس نمط من الفتوى والفقه العام الذى يساند التعايش السلمى لمسلمى أفريقيا الوسطى فى جسد الوطن الأكبر مع الأغلبية غير المسلمة دون أن يعنى ذلك الإندماج والتماهى للهوية والشخصية الإسلامية فى جسد الوطن الأكبر، فالتعايش يقوم على قبول الأخر المتعدد والمتنوع وهذا ما يتوجب أن يعمل عليه الفقه لتفعيله فى الواقع.

أولًا: منظور شرعى للأقليات المسلمة ونقد فقه الأقليات: حول قضايا أقليات مسلمى العالم الإسلامى (الواقع) وضروريات التطوير الفقهى بين الفتاوى (النص) والتطبيق:

إن مفهوم الأقليات من ضمن المفاهيم الجدلية غير المتفق عليها، ففى تلك الورقة ستتخذ من الناحية العددية معياراً للتعريف. فوفقًا للخبرة التاريخية أثارت قضية الأقليات العديد من الاهتمامات والدراسات، أما من الناحية العملية أدت إلى

* طالبة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تطورات هائلة سواء فى شكل الدولة ومفاهيم السيادة، كيفية التعامل مع الأقليات بما لا يخالف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وذلك بعد بزوغ الدولة القومية فى أوروبا عقب صلح ويستفاليا.

فى المقابل ظهرت الأقليات على نحو مباشر فى القارات التى شهدت استعمار أوروبى كأفريقيا وآسيا، ولكن بعد محاولات عديدة للتخلص من الاستعمار بدأ في خمسينات وستينات القرن الماضى، حيث أضحت قضية الأقليات على أسس إثنية، عرقية، قبلية، دينية، وطبقية من ضمن القضايا التى يُجرى استغلالها من قبِل قوى الاستعمارية السابقة لترسيخ تواجدها رغم رحيلها حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية سواء كانت أمنية أو اقتصادية.

إذا نظرنا فى موضوعة الأقليات من منظور إسلامى سنجد أنه جرى استخدام مصطلح "الملل أو النحل" وليس "الأقليات" للتعبير عن حالتهم وسط المجتمع الأكبر، حيث كانت تلك المترادفات تعطى مدلول بالأقليات من الناحية العددية وحسب، وليس أى مدلول أخر يمكن على أساسه الانتقاص من حقوقهم ومواطنهم وانتمائهم إلى مساحة الدولة الإسلامية التى كانوا يتعايشوا بداخلها[1]. وبالتالى فإن حالة المِلل أو النحل أستوجبت تأسيس وتطوير فقه للتعامل معهم وهذا ما شهد تطورات من حيث المضمون والمنهاجية إلى وقتنا هذا الذى يُطلق عليه "بفقه الأقليات".

أما عن فقه الأقليات المسلمة فإنه يتعامل مع الجماعات المسلمة التى تعيش تحت ثقافة وحكم غير إسلامى أو غير مُستمد من الشريعة الإسلامية، حيث وجود العديد من إشكاليات الحياة اليومية لملايين المسلمين حول العالم، وعليه فإن هذا الفقه يأتى كمحاولة لحل الصراعات الناجمة عن اختلاف نظام القيم والثقافة سواء كان ذلك فى البلدان المستضيفة للأقليات المسلمة (المهاجرين) أو البلدان ذات مواطنيين مسلمين أصليين ولكنهم أقليات بداخلها؛ بهدف إعادة تحديد وتشكيل وإعادة تأويل مفاهيم من منظور إسلامى القائمة على فكرة دار السلام ودار الحرب[2].

إن الغرض من فقه الأقليات هو تيسير العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين من خلال توحيد الجماعات المسلمة والتعزيز من هوياتهم الإسلامية ليست من أجل وضعها موضع مناقض أو ثنائى مع الأغلبية غير المسلمة، إنما للتعايش مع هويات تلك الأغلبية ، أما فيما يتعلق بتأسيس نظام خاص من الفقه فهو في الأساس لمواجهة إحتياجات تلك الجماعات المسلمة ومنها: الأمور الظاهرية المتعلقة بالطعام الحلال، مواقيت الأجازات غير الإسلامية، الزواج من أفراد غير المسلمين، نطاق الحلال والحرام فى المعاملات المالية والاجتماعية، والأحوال الشخصية أو الأمور الأكثر عمقا المتعلقة بسؤال الهوية الإسلامية والوجدان بحضور الأمة فى التصرفات المتصلة بالدين الإسلامى، ودور المسلم فى موطنه الجديد (كمهاجر) أو موطنه الأصلى (كمواطن)[3].

و يتصل فقه الأقليات أكثر بالقضايا والمشكلات التى تتعلق فى أغلب الأحوال بالمسلمين المهاجرين من دار الإسلام إلى المجتمعات التى يغلب عليها الحياة العلمانية وذات أغلبية غير مسلمة. أما فيما يتعلق بالمسلمين بإعتبارهم مواطنيين فى بلدان ذات أغلبية غير مسلمة ففي الأغلب لا نجد فقه مؤسس مناسب لأوضاعهم في الأماكن المختلفة بالسياقات المختلفة، بمعنى أخر نجد

---

[1] د.نادية محمود مصطفى، **الفقه السياسى للأقليات المسلمة**، 2015، متاح على رابط مركز الحضارة للدراسات السياسية:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1273:2015-08-15-13-48-49&catid=304&Itemid=544

[2] Muhammad Khalid Masud, "**Islamic Law and Muslim Minorities**," *ISIM,* 11 (2002), P.10, AVAILABLE AT: http://www.isim.nl/files/newsl_11.pdf

Dina Taha, **Muslim minorities in the west**: **between Fiqh of minorities and integration**, EJIMEL, Electronic journal of Islamic and middle Eastern law, university of Zurich[UZH] , VOL.1, 2013, PP.3: 12.

[3] Ibid, p.3.

أنه من المسلم به أن المسلمين الأفارقة يختلف إسلامهم عن مسلمى أوروبا وآسيا والمناطق العربية أو مسلمى الأمريكتين، وعليه فإن كل قارة تتطلب توليد وتأسيس فقه قارئ يتعامل مع قضايا وأمور مسلمى المناطق المختلفة بداخلها.

ففى القارة الإفريقية، نجد أن حوالى نصف تعداد سكانها من المسلمين، وهذا ما يتطلب ضرورة النظر فى هذا الجزء بإعتباره نموذجًا عن العالم الإسلامى بإبعاده الجيوسياسية، إلا أن معظم هؤلاء المسلمين متجزأين فى العديد من البلدان. فوفقا للمصطلحات الإثنوجرافية نجد أنهم فى حال أقليات وليست أغلبية عدا منطقة شمال أفريقيا الناطقى باللغة العربية.

وعليه فإن فقه الإقليات المسلمة فى حاجة إلى إعادة قراءة وتطوير وذلك لأن التواجد المادى للعالم الإسلامى بإعتباره مفهوم جيوسياسى لوجدانيات الأمة الإسلامية إلا أن أغلب أركانه لم تقم على أركان الشريعة الإسلامية إنما هو عالم إسلامى يعود إسلاميته لغالبية سكانه من المسلمين.

ففى جمهورية أفريقيا الوسطى بإعتبارها مركز اهتمام الورقة للأقليات المسلمة التى تتعرض إلى عمليات ممنهجة من الإبادة والتهجير القسرى، فكان من الفتاوى التي تدخل ضمن فقه الأقليات تلك التي تقوم على ترك المسلمين لدارهم من جمهورية أفريقيا الوسطى والنزوح إلى دول مجاورة ذات أغلبية مسلمة كالسودان أوتشاد أو حتى إلى دول أخرى بشرط أن تكون ذات أغلبية مسلمة. فمثل تلك الفتاوى لن تقدم اجتهاد سوى الرحيل، ولكن ماذا عن تقبل مسلمى أفريقيا الوسطى لمثل هذه الفتوى، وهل هى تدرك –أى الفتاوى– إمكانيات وقدرات هؤلاء المسلمين لترك أموالهم وأراضيهم والرحيل إلى دولًا ليست بديارهم. ففى الواقع بالفعل –كما سيتم ذكره فيما يلى– يتم إما التهجير القسرى للمسلمين أو إبادتهم فى أفريقيا الوسطى من قبل الجماعات المسلحة المعادية للمسلمين القائمة على إبادتهم بالفعل. فهل تأتى الفتاوى باقتراح يشابه ما تفعله الجماعات التى تبدد بواقع وهوية المسلمين بالفعل؟!

فبالنظر إلى مسلمى جمهورية أفريقيا الوسطى لم يعد فقه الأقليات القائم على مدى شرعية الطعام وحلالية الذبح وشرعية الزواج أو حتى الحق فى ممارسة الطقوس الإسلامية فى المجال العام من عدمه لا يكفي الأوضاع في أفريقيا الوسطي، أنما الأمر يتطلب تأسيس فقه الأقليات المسلمة قائم على فقه الأولويات الحياتية التى يتخذ من الحفاظ على الأمن الشخصى والجسدى للمسلمين فى بلدان غير مسلمة من الأولوية الأكثر أهمية.

وعليه فإن حالة الأقليات فى جمهورية أفريقيا الوسطى تُعد من ضمن أنماط التصنيف القائمة على الأقليات الدينية، فى المقابل يتوقف الفقه على عدد من التساؤلات التى تراعى طبيعة حالتهم ونظامهم...مثلا ماذا عن حجم القضية فى كلياتها؟ ماذا عن أسباب وجود هذه الأقليات؟ ماذا عن المشاكل والتحديات والتهديدات التى تواجهها؟ ماذا عن الإمكانات والفرص ومستقبل تلك الأقليات؟ حيث نجد أن دوافع دراسة الأقليات تختلف على حسب طبيعة النظام الفكرى والقيمى وأيضا النظام السياسى والاقتصادى والمجتمعى الذى تتواجد بداخله تلك الأقلية رغم إشتراكهم حول جوهر واحد وهو تعرض العقيدة والقيم والسلوك والنسق المعرفى لتحديات وتهديدات من المحيط الخارجى غير المسلم، ولكن نجد الأقليات فى أوروبا تتطلب لفهمها إطارً عاماً يختلف عن نظيره فى دراسة الأقليات فى أفريقيا[1].

---

[1] د.نادية محمود مصطفى، **الفقه السياسى للأقليات المسلمة**، 2015، متاح على رابط مركز الحضارة للدراسات السياسية:
http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1273:2015-08-15-13-48-49&catid=304&Itemid=544

---------------------، **فقه الأقليات المسلمة بين فقه الاندماج (المواطنة) وفقه العزلة: قراءة سياسية في واقع المسلمين في أوروبا**، 2014، متاح على رابط مركز الحضارة للدراسات السياسية:

وعليه سيتم مناقشة حالة مسلمى جمهورية أفريقيا الوسطى بإعتبارهم أقلية مسلمة تتعرض إلى سياق حرب أهلية قائمة على الهوية الدينية نتج عنها إبادات وتهجير وقتل ممنهج. والهدف من بنية الورقة هو الخروج بمفاصل وخصوصيات حالة مسلمى أفريقيا الوسطى أملاً فى إيجاد تفعيل على مستوى منهاجية فتاوى تتخذ من الواقع محدد لما يقوم عليه فقه الأقليات من أجل وضع خريطة تنفيذ من قِبل المنظمات والمعاهد التى تتخذ من قضية الاقليات المسلمة أساس لعملها. علماً بأنه إذا كان من المتطلب تأسيس فقه قارى للأقليات المسلمة ربما يتوجب لذلك وضع خصوصيات وجزئيات كل حالة من الحالات التى يتواجد فيها أقليات مسلمة. فهناك مايزيد عن الثلاثين دولة فى أفريقيا يتعايش بداخلهم أجزاء العالم الإسلامى والأمة الإسلامية، وهذا ما يعنى وضع **فقه قارئ مناطقى** أى أن تحديات وتهديدات مسلمى منطقة القرن الإفريقى تختلف فى بعض أبعادها عن تحديات وتهديدات مسلمى وسط القارة الإفريقية أو مسلمى غرب أفريقيا وهكذا، فتلك النقطة يتوجب وضعها فى الحسبان.

وعليه فإن بنية الورقة تحاول البحث عن وفهم طبيعة التساؤلات التالية:

- من أين بدأ العنف على نحو ملحوظ أم أن العنف بدأ من الأطراف المشكلَة للحرب الأهلية فى أفريقيا الوسطى على نحو متساوى؟
- من أين تكونت وبدأت كل من سيليكا بإعتبارها الجماعة المسلحة ذات الأغلبية المسلمة وأنتى-بالاكا بإعتبارها الجماعة المسلحة ذات الأغلبية المسيحية، وما هو الهيكل الأساسى والمكونات الهوياتية لكلاً منهما؟
- ما هي الأسباب التى أدت إلى الوصول لوضع إبادة وتهجير ممنهج للمسلمين فى جمهورية أفريقيا الوسطى؟ كيف يؤثر السياق التاريخى لنشأت المسلمين فى جمهورية أفريقيا الوسطى على نمط التهديدات التى تواجههم فى اللحظة الحالية؟
- ماهي العلاقة بين كل من التدخل الفرنسى وسيليكا من جانب والتدخل الفرنسى وأنتى-بالاكا من جانب آخر؟
- هل الخلاف من جذوره قام على مفارقات سياسية ثم تحول إلى حرب قائمة على الهوية الدينية خاصة بعد التدخل الفرنسى (كما يدعى العديد من الأطراف سواء كانت من مراكز تفكير غربى أو من فواعل أرضية كسيليكا) أم أن الخلاف تاريخيًا تمثل فى خلافات ومناحرات قائمة على الهوية الدينية؟
- هل طبيعة المجتمع فى جمهورية أفريقيا الوسطى قام على صراعات قائمة على الهوية الدينية عقب الاستقلال فى 1960 أم لم يكن كذلك؟
- هل عندما وصل ميشيل جوتوديا —بإعتباره أول رئيس مسلم- سدة الحكم غاب عن حكومته عناصر متنوعة من هويات دينية أخرى كالمسيحيين أم أنها كانت حكومة توافقية تجمع بين كافة الأطراف؟ ولماذا أصبح الصراع "صراع ديني" واضح بعد وصول جوتوديا الحكم ولماذا جاء التمرد عليه سريعا؟
- هل هناك وجود لمنظمات إغاثة إنسانية إسلامية فى أفريقيا الوسطى أو حتى فى مجتمع اللاجئين إلى تشاد والكاميرون أو بين النازحين داخليًا أم أن مثل هذا المنظمات غابت عن المشهد الإنسانى المتأزم؟ وما هو دور إدارة الإقليات المسلمة فى منظمة المؤتمر الإسلامى؟
- ماذا عن مستقبل الصراع، هل قدم الأطراف المتنازعة تصوراتها حول مستقبل الصراع وكيفية التعايش السلمى بين الهويات الدينية المختلفة خاصة بعدما استمرت عمليات العنف على أساس دينى وهذا ما سيؤثر بالسلب على تعايش وتماسك المجتمع فى المستقبل تحت برامج نزع السلاح، تشريح الجيوش، وإعادة التأهيل فى المجتمع Disarmament,

---

http://www.hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1399:2013-05-20-09-34-21&catid=304&Itemid=544

Demobilization, Reintegration Programs (DDRPs) التى يسيطر عليها تصورات ومنظورات الأمم المتحدة لتسوية الصراع خاصة بعد إعلان بعثة الأمم المتحدة أنها لم تخرج من البلاد إلا فى نهاية عام 2016؟

ثانياً: الجذور التاريخية لمسلمى أفريقيا الوسطى: الاستعمار وما بعد الاستعمار وتداعياته على لحظة الصراع الآنية:

تحت قبة البرلمان البلجيكى قال أحد النواب لرئيس الوزراء البلجيكى "نحن نعلم لماذا تذهب فرنسا لأفريقيا الوسطى لمساعدة شركاتها هناك...فما مصلحتنا فى إرسال قوات"، وذلك رداً على إقتراح بإرسال قوات بلجيكية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى[1].

فربما يعود سبب أساسى فى الصراع القائم فى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحفاظ على مصالح إستعمارية فرنسية مازالت قائمة فى تلك الدولة، ولعل أفضل السبُل التى تسمح لها بالتدخل فى الدولة بذريعة الحفاظ على استقرار الدولة والمنطقة الإقليمية المجاورة لها هو إشعال صراع قائم على الهوية الدينية ومعضلة المسلمين–المسيحين فى بلد عاشت فترات الإستعمار والتخلص من الاستعمار فى مراحل إلتحامية بين كافة الأفراد بغض النظر عن الدين، الأثنية، القبيلة، أو الطبقة. ولكن الاستعمار دائما ما يعمل من خلال أدواته المادية بما فيها العلوم كالأنثربولوجيا، السوسيولوجيا، والسيكولوجيا بتداخلاتهم البينية؛ بهدف التعزيز من النزاعات العرقية، القبلية، الدينية، وحتى المكانية الجغرافية وتأجيج الصراعات فى مستعمراتهم سابقا لإبقاء الباب شبه مغلق لتدخل بهدف التحكم فى معادلات التفاعلات والتحركات لما يخدم ويكرس لمصالحها باستمرار[2].

وعليه فإن تعقيد المشهد الهوياتى القائم على الدين فى أفريقيا الوسطى لم يكن وليد لحظة الحرب الأهلية الآنية، أنما هو عملية تراكمية إلا أن الجديد فيه هو فكرة تحويل الصراعات السياسية إلى إبادات على أساس الهوية الدينية دون إعطاء أى أولوية أو اعتناء بالإعتبارات الإنسانية وسؤال حقوق الإنسان فى حق مسلمى أفريقيا الوسطى.

تاريخياً وصل الإسلام إلى القارة الإفريقية ولكنه ليس بالمنهج الواحد، حيث وصل الفتح العربى فى القرن الأول هجريًا إلى مصر بإعتباره من المحطات الأولى لإنتشار الإسلام وكانت فى تلك الفترة تحت الحكم البيزنطى المستبد، وهذا ما ساعد المصريين على الدخول فى الإسلام والتعريب. أما باقى الشمال الإفريقى كانت الديانة المسيحية منذ العهد الرومانى الأول هى المسيطر الأساسى على المنطقة إلى جانب بعض البربر فى أغلب المناطق الداخلية، بالإضافة إلى إعتناق بعض سكان الجبال فى تلك المناطق للدين اليهودى وعلى الرغم من مقاومة البربر للفتح الإسلامى إلا أنه حقق تغيير شامل مع تأسيس مدينة القيروان على يد عقبة بن نافع فى 50هـ/670م[3].

مع حلول القرن الحادى عشر ميلادياً أصبح منطقة الشمال الإفريقى ذات أغلبية مسلمة مع إضفاء الطابع العربى (تعريب) للعديد من هؤلاء المسلمين. وإذا كان الشمال الإفريقى انتشر بداخله الإسلام بسبب الفتح العربى الإسلامى إلا أن إنتشاره فى باقى القارة الإفريقية أتخذ طرق مختلفة للإنتشار فبعد توقف الحملات العسكرية العربية على أفريقيا جنوب الصحراء بعد ثورات البربر الكبرى والعديد من السكان المحليين فى الأربعينيات من القرن الثامن الميلادى ومناهضتهم للفتح الإسلامى وإنتشار الإسلام

---

[1] **حول مأساة المسلمين فى أفريقيا الوسطى**، لقاء حوارى، الجزيرة، 6مارس 2014، متاح على الرابط التالى:
https://www.youtube.com/watch?v=ze8XLOYDkuY&nohtml5=False

[2] Ali A.Mazrui, **Seek Ye first the political Kingdom**. David Wiley, Tribe" and "Tribalism": to misunderstand African Societies, available at: https://www.africa.upenn.edu/K-12/Tribe.html

[3] م.الفارسي، إ.هربك (المشرف)، **تاريخ أفريقيا العام: أفريقيا من القرن السابع الميلادى إلى القرن الحادى عشر الميلادى**، اللجمة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام (اليونسكو)، باريس، المجلد الثالث، ص 55.

لإسباب تعود إلى رغبة قبائل البربر فى الاستقلال والقيادة والسيطرة، وعليه انتشر الإسلام إلى أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق التجار المسلمين الذين استخدموا الطرق التجارية للصحراء الغربية بعد الفتح العربى للمغرب، وهذا ما أثر على العديد من البربر خاصة المتواجدين فى منطقة الصحراء الكبرى الذين عملوا كمرشدين ومرافقين يحرصون القوافل ومن ثم أصبح تأثير الثقافة الإسلامية أكثر تجذراً فى حياة السكان المحليين والبربر[1].

وتطورت الأمور فى المناطق المتسعة من القارة الإفريقية وصولاً إلى القرن الخامس عشر المعروف بعصر الاستكشافات الناكبة على القارة، حيث وصل البرتغاليون عقب رأس الرجاء الصالح وصولاً إلى غرب أفريقيا للقيام بعمليات إستجلاب الرقيق من القارة فى حركة عُرفت "بمثلث الأطلنطى للتجارة" من غرب القارة إلى أوروبا ثم الأمريكتين لجلب العبيد والموارد الطبيعة واستمر الأمر حتى عقد مؤتمر برلين 1884 "للتكالب الاستعمارى" لتقسيم القارة بين القوى الكبرى فى النظام الدولى المتمثلة فى الامبراطورية البريطانية وفرنسا بالإضافة إلى البرتغال وبلجيكا وأسبانيا واستمرت الحقبة الإستعمارية فى القارة حتى مع حلول الخمسينات من القرن العشرين بعد مرور قرون عديدة من النهب والاستغلال ومحاولة إضفاء الثقافات الإستعمارية على مستعمراتهم ووضع الحدود المصطنعة بما يخدم مصالح المستعمر والتنمية غير المتوازنة، حيث تلقت المدن التى كانت مركز للحكم الإستعمارى العديد من التطورات التنموية دون باقى المساحات ورفع شعار الأبوية والمجيئ لمهمة حضارية. وأصبحت معظم أجزاء القارة فى حالة من الثورات التى تراوحت من السلمية وصولاً إلى العمل المسلح.

ففى ذلك الوقت، وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حدث تغير فى بنية المجتمع الدولى حيث أصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قوى عظمي. وهذا ما عزز من ضغط المجتمع الدولى على القوى الإستعمارية للتصفية استعمارها خاصة بعدما تلقت حركات التمرد والثورات الدعم من الكتلتين فى شكل حروب بالوكالة. ولكن مع **إستراتيجية تقسيم الحدود وفقا للمصالح الإستعمارية** وهذا ما نتج عنه تقسيم قبائل وأعراق ومجموعات دينية وإثنيات بأكملها إلى جزيئيات متشرذمة مع إشعال النظرية العرقية والقبائلية Tribalism والإثنية لتخصيب المجال لعودة المستعمر مرة أخرى ولكن فى صور جديدة (الإستعمار الجديد) فى خضم عملية التقسيم نتج عنها تغيرات فى التركيبات الديمغرافية وتنقسم القبائل والمجموعات الدينية وهذا ما حدث فى جمهورية أفريقيا الوسطى حالياً، حيث تقسمت منطقة أفريقيا الوسطى إلى دول-قومية ذات حدود جديدة متعددة، وعليه ظهرت مشكلة الإقليات ذات الأنماط المتباينة ومنها على أساس دينى، عرقى، إثني، وقبلى، وبالتالى نشبت العديد من الصراعات والحروب الأهلية على تلك الأُسس.

ثالثًا: عن بدايات العنف وأنماط التهديدات: الإبادة نتاج المصالح والهوية الدينية:

منذ ديسمبر 2012 شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى أسوء فترات تاريخها من التمرادت المسلحة، الانقلابات العسكرية، الثورات، التدخلات الأجنبية، والمعاناه الإنسانية. فبعد الإطاحة بالرئيس فرانسوا بوزيزيه من قبل تحالف سيليكا ذو الأغلبية المسلمة فى 24 مارس predominantly Muslim Séléka rebel alliance 2013، حيث أنضم إليها مقاتلين من تشاد والسودان لإرتكاب بعض الإنتهاكات واسعة النطاق ضد حقوق الإنسان. حيث استهدف التحالف الأغلبية المسيحية -بإعتبارها الأغلبية العددية فى السكان- مما أدى ذلك إلى إتساع جماعات مقابلة أطلقت على نفسها "مليشيات الأنتي-بالاكا anti-balaka militias" وتسليحها على نحو كثيف لتجديد الإنتهاكات ضد المسلمين[2].

[1] المرجع السابق، ص ص 55: 65.

[2] **ALEXIS ARIEFF**, **Crisis in the Central African Republic**, **congressional research service**, **27** January 2014, pp.3: 9.

ركزت تلك المليشيات ذات الأغلبية المسيحية عنفها على إبادة المدنيين على أساس الهوية الدينية المسلمة على نحو صريح، مما أثر ذلك على النسيج المجتمعى للبلاد وجُبرين آلالاف من الأقليات المسلمة فى أفريقيا الوسطى على الرحيل والهروب والنزوح من أمام الإبادات الجماعية المرتكبة ضدهم[1].

على المستوى الدولى، سواء كانت المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، قوات بناء السلام أو نقاشات دبلوماسية للوساطة أو التفاوض لم يكن هناك على الإطلاق جهد جاد يسعى إلى تسوية تلك الإبادة، وإن وُجد، فلم يكن كاف لمنع المزيد من إنتهاكات حقوق الإنسان فى أفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، كان مجلس الأمن الأبطأ فى الإستجابة إلى تلك الإنتهاكات والإبادات، بالإضافة إلى القوة الاستعمارية السابقة المتمثلة فى فرنسا والتي لم تعمل تعبئ قواتها للتدخل إلا فى نهايات 2013 بعدما تعقدت عمليات الإبادة والأزمات واستمرت عمليات للطرد القسرى المنهج للمسلمين من بلادهم أو التمثيل بأجسادهم، ورغم ذلك لم تتدخل الأمم المتحدة إلا فى إبريل 2014 من خلال "**مينوسكا**[2] وهى بعثة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى جمهورية أفريقيا الوسطى United Nations (**MINUSCA**) Multidimensional Integrated Stabilization Mission in the Central African Republic" من أجل حفظ السلام ولكنها جاءت متأخرة[3]. إلا أن ذلك التأخر لم يأتى بفائدة فرغم ذلك تعقدت الأمور أكثر مما هى كانت عليه بعد التدخل الفرنسى وقيامه بنزع السلاح من سيليكا وإبقاءه مع الأنتى-بالاكا وهذا ما سيلى توضيحه.

أما على المستوى الإقليمى، ظهرت تجليات الأزمة على مستوي إقليمي مع استقبال كلا من تشاد والكاميرون آلآلاف من النازحيين هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى كان لكل من تشاد والسودان دور في الصراع في أفريقيا الوسطي من خلال إمداد جماعة سيليكا بمساعدات تسليحية وقتالية وأفراد مساندين بجانبهم فى مواجهة جماعة أنتي-بالاكا.

فى حين مثّل المستوى المحلى، حالة من الفوضى والتعامل مع الأزمة باستراتيجيات وتكتيكات سببت فيما بعد بستهيل عمليات الإبادة الممنهجة ضد المسلمين، وأشتدت عليهم وطأة التأمر بعدما تدخلت القوات الفرنسية ونزعت من الجماعات المسلمة أسلحتها تاركة إياهم بلا حامى أو مدافع رغم تذرعها بالتدخل لحماية الأقليات وإستعادة الأمن ونزع السلاح من كافة الأطراف المتنازعة[4].

كما شُكل المجال المحلى العام القائم على السيطرة على القوة والسلطة من خلال أساليب غير دستورية، حيث أُطّيح بأربع رؤساء من أصل خمس بطرق غير مشروعة، بما فيهم فرانسوا بوزيزي الأخير من قبِل تحالف سيليكا فى مارس 2013 مع العلم أن

Sohaib gabsis and scott shaw, **crisis in the central African Republic**: **Muslim Minorities and the Descent into sectarian conflict**, Prepared for the All-Parliamentary Group for the Prevention of Genocide and other Crimes against Humanity, Carleton University & the Norman Paterson School of international Affairs, June 2014, pp.3:5.

[1] Evan Cinq-Mars, **Too little**, **too late**: **failing to prevent atrocities in the Centeral African Republic**, Global Centre for the Responsibility to protect, No.7, September, 2015, p.3.

[2] فتلك المهام تأتى فى ظل وجود لبعثة الأمم المتحدة (الميونسكا MINUSCA) المكونة من حوالى أكثر من 12 ألف جندى يعمل فى البلاد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهذا ما يخول لها حق استخدام السلاح.

[3] See MINUSCA available at: http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/minusca/mandate.shtml

[4] Ibid.

بوزيزى نفسه جاء إلى الحكم من خلال إنقلاب عسكرى فى 2003 للإطاحة بالرئيس أنجي فيليكس باتاسيه (1993-2003)[1].

فتكرار العنف فى أفريقيا الوسطى جاء لإسباب هيكلية متكررة ومتشابهة التى عانت منها البلاد خلال الخمس عقود الماضية بدأ من المشكلات التى تركها الاستعمار الفرنسى قبل أن يغادر البلاد والحدود والتقسيم الاستعمارى، ثم مشكلات ما بعد الاستقلال المتمثلة فى الصراع على الموارد والسلطة، الفقر، هشاشة الدولة ومؤسساتها بما فى ذلك تفكك الأجهزة الأمنية، وهذا ما ميزّ القارة الإفريقية بكثرة الإنقلابات العسكرية على نحو متكرر. ضف إلى ذلك المشكلات المتعلقة بالتدخلات الأجنبية من خلال المؤسسات المالية العالمية وفرض تصورها على الاقتصاد الإفريقى المتهالك والتنمية غير المتوازنة وغير العادلة بين المدن والعواصم الإفريقية مقارنة بالمناطق غير الحضرية والريفية، فضلا عن الصراعات المتعلق بالانقسامات القبلية، الجهوية، العرقية، الإثنية، الدينية، وغيرها من العوامل التى على أساسها تنقسم وتتناحر المجتمعات الإفريقية المحكومة بنخب مستقطبة ما بين تحقيق مصالحها الذاتية ومصالح قبيلتها أو عشيرتها وما بين إرضاء الأطراف الأجنبية الخارجية التي تسعي لفرض شروطها.

كما أن كل تلك الأزمات السابقة، تجسدت على نحو واضح ومكثف أثناء فترة حكم بوزيزيه، حيث تدهورت الحكومة وسلطة الدولة. كما تورط بوزيزيه وحكومته فى قضايا فساد متعددة. حيث عمل على التعزيز من السلطة والثروة فى إيدى عائلته على نحو مباشر مع تمكين جماعاته الإثنية (الجبايا the Gbaya) وتهميش المحافظات الشمالية والشرقية التى أصبحت مساحات خصبة لإرتكاب االعديد من المظالم "breeding grounds for legitimate grievances"، ضف إلى ذلك توظيفه للدين –بإعتباره الرئيس الوحيد الذى وظفّ الدين- عبر ربط شخصه بالكنائس المسيحية الإنجيلية، مما جعل من أفريقيا الوسطى عبارة عن دولة وهمية a Phantom State أصبح الدين فيها من أسباب الإقتتال والفوضى[2].

وعليه أصبح السياق معزز لتمرد جماعات سيليكا والإطاحة بالرئيس بوزيزيه، فى المقابل سعت مليشيات أنتى-بالاكا فى إعادة الرئيس إلى الحكم مرة أخرى. فطوال تاريخ العنف الذى شهدته أفريقيا الوسطى برز على وجه الخصوص ما يسمى ب"**ندرة مصادر العدالة**"؛ بمعنى أنها شهدت صعوبات فى تحقيق الشفافية والمسألة، فالمحاكم نُهبت والقضاه قُتلوا، وهذا ما شجع الجماعات المتمردة على كسر سلسلة العقوبات التى كانت تقع على أعضاءها وتهريبهم من السجون للخروج إلى الحياة العامة؛ حيث تم إرتكاب المزيد من العنف الهيكلى الممنهج. فأحد هؤلاء المتمردين هم "ميشيل جوتوديا ونور الدين آدم" فكلاهما من أمراء الحرب فى تحالف سيليكا المتمرد، كما أصبح جوتوديا أول رئيس مسلم لأفريقيا الوسطى من 2013 إلى 2014. كما طبق –بعد وصوله لسدة الحكم- من قِبل المجتمع الإسلامى لتحالف سيليكا ما سُمى ب"العقوبات الشعبية" أى تطبيق الأحكام على نحو يومي وفقا لما تضعه وتراه تلك التحالفات[3].

---

[1] International Crisis Group, "**Central African Republic**: **Untangling the political dialogue**," 9 December 2008, available at: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/central-africa/central-african-republic/B055%20Central%20African%20Republic%20Untangling%20the%20Political%20Dialogue.pdf

[2] International Crisis Group," **Central African Republic**: **Anatomy of a Phantom State**," 13 December 2007, available at: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/central-africa/central-african-republic/Central%20African%20Republic%20Anatomy%20of%20a%20Phantom%20State.pdf

Louisa Lombard, "**Pervasive mistrust fuels CAR crisis**," Al Jazeera America,11 April 2014, available at: http://america.aljazeera.com/opinions/2014/4/central-africa-republicgenocideselekaantibalaka.html

[3] Louisa Lombard and Sylvain Batianga-Kinzi, "**Violence**, **Popular Punishment**, **and War in the Central African Republic**," African Affairs, 114(454), 16 December2014, available at: http://afraf.oxfordjournals.org/content/114/454/52

رابعًا: تجليات أزمة وأسباب الصراع وبنية أطرافه:

فى ديسمبر 2012 أسُست حركة التمرد "سيليكا" بقيادة نور الدين آدم ومحمد موسى دهفان، مع انضمام قوات ميشيل جوتوديا فى شمال شرق أفريقيا الوسطى[1]. وبالفعل حققت قوات سيليكا مكاسب عسكرية بارزة فى الشمال، الشرق، ووسط البلاد. وبنهاية الشهر سيطرت القوات السيليكاية على أكثر من نصف مساحة أفريقيا الوسطى، فلم يعد سوى 75 كيلومتر على شمال العاصمة "بانغى" للسيطرة عليها. كما حققت خسائر باهظة فى صفوف الجيش الوطنى لأفريقيا الوسطى[2].

فكلما أقتربت قوات سيليكا من العاصمة أصبح الخطر أكثر تفاقمًا، مما دفع الأمر بالأطراف الوطنية لطرح محادثات سلام معها. ففى 11 يناير 2013 عُقدت اتفاقية لوقف إطلاق النار ووضع شروط لتوزيع القوة والتحول السياسى، ولكن أوضح الرئيس بوزيزى عدم رضاءه عن الاتفاقية خاصة بعدما سيطرت قوات سيليكا على أكثر من نصف مساحة الدولة مما جعلته فى موضع ضعف، وهذا ما عجل من وقوع إنقلاب عسكرى فى مارس2013 [3].

بالفعل أصبحت قوات سيليكا الطرف الأكثر قوة وسيطرة على الساحة، حيث تلقت الدعم العسكرى والمادى من الخرطوم-السودان وتعبئة جماعات شبة مسلحة من دون الدول لمساعدتها. ومن أهم تلك الجماعات "الجنجويد" وهى عبارة عن تجمع من المقاتلين الناطق باللغة العربية في الصراع مع الجماعات المتمردة في إقليم دارفور بغرب السودان[4]، كما تلقت سيليكا مساعدات مشابة من الجماعات والملشيات الإسلامية فى تشاد، وهذا ما ساعد على الإطاحة بالرئيس بوزيزى فى 24 مارس 2013 كحدث أنهى بذلك المرحلة الأولى من الأزمة للدخول نحو المرحلة التالية الأكثر تعقيد والأكثر فى أعداد الضحايا وبداية الإبادات الموجه ضد المسلمين[5].

وعلى الرغم من وجود قوات حفظ السلام التابعة لبعثة توطيد السلام فى جمهورية أفريقيا الوسطى MICOPAX (Mission for the consolidation of peace in the central African Republic) التابعة للأتحاد الإفريقى، حيث عقد الأتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) فى 19 ديسمبر 2013 عملية نقل السلطة من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (MICOPAX) لبعثة الدعم الدولية التي تقودها أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى MISCA (African-led international support Mission in the central African Republic). حيث ترأس العملية رئيس الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، السيد نيكولا تيانجايا Tiangaye وعدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين وأجهزة الشرطة. فنقل السلطة هو عبارة عن تتويج لعملية طويلة من

Global Centre for the Responsibility to Protect, "**Upholding the Responsibility to Protect in the Central African Republic**," 12 May 2014, available at: http://www.globalr2p.org/media/files/car-may-2014-brief-1.pdf

[1] Evan Cinq-Mars, **Too little**, **too late**: **failing to prevent atrocities in the Centeral African Republic**, Global Centre for the Responsibility to protect, No.7, September, 2015, p.8.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Brendan Koerner, **Who Are the Janjaweed? A guide to the Sudanese militiamen**, slate, July 2005, available at: http://www.slate.com/articles/news_and_politics/explainer/2004/07/who_are_the_janjaweed.html

Evan Cinq-Mars, **Too little**, **too late**: **failing to prevent atrocities in the Centeral African Republic**, Global Centre for the Responsibility to protect, No.7, September, 2015, p.8.[5]

التشاور والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية، بدعم من الشركاء الدوليين[1]. في المقابل لم تواجه قوات سيليكا جهدًا للتوجه نحو العاصمة والسيطرة على "دامارا Damara" التي تعتبر بمثابة الخط الأحمر للجماعات المتمرد صوب العاصمة[2].

مع حلول نهاية سبتمبر 2013، وطدت سيليكا سيطرتها على العاصمة وأعلن "جوتوديا" نفسه رئيسا للبلاد وهذا ما جعل الأتحاد الإفريقى يعلن عدم دستورية التغير الحادث فى أفريقيا الوسطى وتولى رئيس يدين بالديانة المسلمة على أغلبية مسيحية وبشكل عنيف وغير دستورى، وبالفعل أستصدر الأتحاد قرارا بضرورة معاقبته ولم يعترف به معظم القوى الإقليمية والدول الإفريقية الأخرى، إلا أنه بعد مرور شهرين من تولى جوتوديا أعترف الأتحاد الإفريقى بكونه الرئيس الانتقالى للبلاد وأصبح مقاتلى سيليكا –بفعل أمر الواقع والمعادلات الأمنية غير المستقرة فى البلاد– بمثابة قوات الأمن الوطنية فى جمهورية أفريقيا الوسطى المنوطة بتوطيد الأمن والاستقرار[3].

لم يستقر الأمر على ذلك أنما كانت البداية نحو المزيد من الفوضى، حيث قامت قوات سليكيا بملاحقة داعمى الرئيس بوزيزى السابق والقبض وقتل عناصر الجيش الوطنى الموالى لبوزيزى، وهنا بدأ يتصاعد مشهد إقتتالى قائم على أساس الدين، حيث روج بأن ما يحدث هو قتل من قبل تحالف سيليكا المسلم للأغلبية المسيحية، وهذا ما جعل الأتحاد الإفريقى يدين نظام "جوتوديا"[4]. فى المقابل تصاعدت local communities جماعات محلية أخرى تتكون من "أعضاء من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى FACA (Les Forces Armées de la République CentrAfricaine)، قوات الحرس الرئاسى والجندرمة الوطنية، عناصر من أجهزة الأمن والشرطة، وبوزيزيين Bozizists أى داعمين للرئيس السابق، حيث عملت فى سبيل تعبئة وتجنيد العديد من الشباب والنساء والأطفال كمقاتلين. كما أطلقت على نفسها باسم "جماعات الأنتى–بالاكا anti-balaka[5].

أصبح هيكل تلك الجماعات مترامى الأطراف ومتسع من الناحية الكمية والكيفية ولم يعد من السهل تقدير أعدادهم أو سبُل تمويلهم، وبالفعل بدأت أولى أعمالها الموجهة إلى "المدنيين المسلمين" سواء كانوا منضمين إلى جماعة سيليكا أم مدنيين ليس لهم أى أنتماءات سياسية أو مليشية. حيث أصبح الهدف الأساسى لجماعة أنتى–بالاكا إبادة المسلمين فى أفريقيا الوسطى. ففى منطقة بوسانجو Bossangoa فى "محافظة أوهام ouham prefecture" شكلت نقطة البداية فى الإبادة للمسلمين هناك، فبوسانجو كانت بمثابة التركز الأساسى لأثنية الجبايا أى الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها الرئيس السابق بوزيزى[6].

---

[1] **Transfer of authority from MICOPAX to MISCA**, African Union Peace and security, 19 Dec 2013, available at: http://www.peaceau.org/en/article/transfer-of-authority-from-micopax-to-misca

[2] Peter Clottey, "**African Union Rejects New Central African Republic Leader**," Voice of America, 1 April 2013, available at: http://www.voanews.com/content/african-union-rejects-new-central-african-republic-leader/1632857.html .

[3] African Union Peace and Security Council, "**Appeal of Brazzaville by the International Contact Group on the Central African Republic**," 3 May 2013,available at: http://www.peaceau.org/en/article/appeal-of-brazzaville-by-theinternational-contact-group-on-the-central-african-republic .

[4] Fédération internationale des droits de l'homme (FIDH), "**Central African Republic**: **A country in the hands of Séléka war criminals**," 23 September 2013,available at: https://www.fidh.org/IMG/pdf/rca616a2013basdef.pdf

[5] Evan Cinq-Mars, **Too little**, **too late**: **failing to prevent atrocities in the Centeral African Republic**, Global Centre for the Responsibility to protect, No.7, September, 2015, p.9.

[6] Ibid.

أما على مستوى المجتمع الدولى، صرح مستشار الأمم المتحدة لمنع الإبادات والمذابح الإنسانية "أنه إذا لم يتم التحرك الآن وعلى نحو حاسم، فلم يتم إستبعاد إمكانية وحتمية وقوع مجازر ومذابح فى جمهورية أفريقيا الوسطى للمدنيين سواء كان أغلبهم من المسلمين أو غيرهم[1]". كما أعلن وزير الدفاع الفرنسى جان إيف ليدغيون بإرسال 1000 من القوات الإضافية –وذلك بعدما نجحت القوات الفرنسية فى قمع المتمردين الطوارق والجماعات الإسلامية فى جمهورية مالى- مع العلم أنه كان هناك حوالى 400 من القوات الفرنسية بالفعل متواجدة فى أفريقيا الوسطى، بهدف إستعادة الأمن والاستقرار فى أفريقيا الوسطى كمستعمرة فرانكونفونية[2].

فى أواخر عام 2013 أصبح الأمر فى أفريقيا الوسطى أقرب إلى الوصول لذروة البركان، فالحرب الأهلية والأبادات الجماعية أصبحت بالفعل مكتملة الأركان. حيث أعلنت جماعة الأنتى-بالاكا تنسيق حملة للهجوم على جماعة سيليكا فى "العاصمة بانغى"، ووجد مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية أن الجانبين أى سيليكا وأنتى-بالاكا قد أرتكبا جرائم حرب وإنتهاكات لحقوق الإنسان على نحو ممنهج[3]. وأعلنت "منظمة العفو الدولية" أن ما يحدث فى جمهورية أفريقيا الوسطى هو تطهير. حيث أتهمت قوات حفظ السلام بالتواطئ مع جماعة أنتى-بالاكا ضد سيليكا وهذا ما أسهم فى إزدياد الاضطهاد ضد المسلمين وعمليات القتل المستمرة للمسلمين وتهجيرهم قسرا إلى خارج البلاد، حيث تقدر الأعداد بحوالى مليون لاجئ إلى كلا من تشاد والكاميرون، فضلا عن عمليات النزوح والتشرد الداخلى داخل الحدود لجمهورية أفريقيا الوسطى[4].

ولكن ما الذى أوصل الأمور إلى تلك الدرجة وفى فترة زمنية قصيرة؟ فهناك بعض الآراء ترى فى أن الأمور بدأت بالصراعات السياسية ورفض تصرفات وسياسات الرئيس بوزيزيه والتمرد عليه من قبل جماعة سيليكا مع العلم أن المسلمين فى أفريقيا الوسطى ليس لهم حقوق سياسية تذكر فى الحكومة السابقة لبوزيزيه، وهذا ما عرضهم دائما إلى عمليات التهميش. فالمعادلات تتحرك وفقا للمصالح، وواقعيا لم تتأذم الأمور على النحو الحالى وتحويل الصراع إلى إبادات ومذابح قائمة على أسس الهوية الدينية إلا بدخول القوات الفرنسية تحت دعوى المساعدة اللوجيستية للقوات الإفريقية فقط أملاً فى عودة السلام والاستقرار ومنع تقسيم البلاد.

فالمصالح الفرنسية فى جمهورية أفريقيا الوسطى وعلاقاتها مع الرئيس بوزيزيه ومع كلا من جماعة أنتى-بالاكا وسيليكا يمكن قراءتها من خلال لماذا نزعت السلاح عن طرف دون الأخر؟ ولماذا سمحت لأول رئيس مسلم فى جمهورية أفريقيا الوسطى بعد مرور سبع رؤساء مسيحيين أى لما لم تساند بوزيزيه منذ البداية ضد الإنقلاب العسكرى الذى قامت به جماعة سيليكا؟ وماهى المصالح الفرنسية فى جمهورية أفريقيا الوسطى؟ ولماذا جاء التدخل بعد وقوع الإنقلاب بحوالى عشرة أشهر وليس منذ الشهر الأول أو الثانى لمنع وصول الأمر إلى مشهد الإبادة؟ ولماذا حظى جوتوديا كأول رئيس مسلم كرئيس إنتقالى للبلاد من قبل الإتحاد الإفريقى بالقبول وعدم إعتراض فرنسا، عليه فى بداية الأمر طالما أنه يتنمى إلى سيليكا بإعتبارها جماعة مسلحة تنشر أعمال العنف والقتل؟ أغلب تلك التساؤلات فى معظمها تعود أسباب وقوعها لمصالح اقتصادية ولسؤال الثروة فى المقام الأول، فالمسألة

---

[1] Thomas Hubert, "**UN warns Central African Republic at risk of genocid**'",FRANCE24, 2 November 2013, available at: http://www.france24.com/en/car-central-african-republic-seleka-genocide-united-nations-peacekeeping /

[2] David Smith, "**France to send 1,000 more troops to Central African Republic**," The Guardian, 26 November 2013, available at: http://www.theguardian.com/world/2013/nov/26/france-1000-troops-central-african-republic

[3] Ibid.

[4] Ibid.

ليس مسألة هوية دينية أو عرقية أو سياسية أنما هى اقتصادية وثرواتية بالأساس والدليل أن مثل تلك المشاهد تكررت فى السودان وكوت ديفوار أى الصراع الأهلى وإلباسه ثوب الهوية الدينية وفى نهاية المطاف النتائج تذهب لمن فى يده القدرة على تحقيق المصالح الفرنسية المتعلقة بالموارد والثروات.

ففى بداية الأمر قبل الوصول إلى مشهد "ذروة الإبادة" التى وقع أغلبها ضد العناصر المسلمة من المدنيين إلا إنها أيضا طالت المواطن المسيحى العادى لأفريقيا الوسطى. يعود تهميش المسلمين من الرئيس أنجي فيليكس باتاسيه (1993: 2003) الذى أطيح بإنقلاب عسكرى –لإسباب تعود إلى فساد حكمه وزيادة نسبة الإنفلات الأمن وتراجع الاقتصاد وغيرها من ظروف خصبة للإنقلاب العسكرى– من قبل الجنرال بوزيزيه (2003: 2013) الذى استعان ببعض الجنود المسلمين لكى يساندوه فى الإستيلاء على الحكم ضد الرئيس باتاسيه، فهؤلاء الجنود أطُلق عليهم "بالمحررين libérateurs" للسلطة لبوزيزية، وذلك مقابل مكأفات مادية عظيمة، ولكن بعد وصوله للحكم لم يعطيهم ما كان متفق عليه، كما أنه همشهم وأقصاهم من الحياة العامة، ومن هنا يرجع تاريخ تكوين جماعة السيليكا (أى التحالف باللغة السانغو)[1].

ولكن ما الذى مكّن ذلك التحالف للظهور مرة أخرى وخاصة فى ذلك التوقيت أى بعد تولى بوزيزيه للحكم بعقد كامل دون أن تعلن تمردها إلا فى ذلك التوقيت. هنا صرح محمد سعيد اسماعيل مستشار رئيس جوتوديا لشئون العالم الإسلامى فى حوار له أن "بدايتا دفعت فرنسا بدعمها لتحالف سيليكا على نحو غير مباشر للإنقلاب على بوزيزيه ووصولها للسلطة كورقة ضغط مؤقت للإطاحة ببوزيزيه؛ يرجع ذلك لأنه لم يعد الشخص الذى يصلح لحماية المصالح الاقتصادية الفرنسية فى أفريقيا الوسطى المتمثلة فى اليورانيوم، النفط، الذهب، الماس خاصة وأن بوزيزيه بدأ يتخذ بعض السياسيات التى من شأنها أن تضر بالشركات الفرنسية لإنتاج اليورانيوم (شركة أريفا نموذجا بإعتبارها المحتكر لإنتاج اليورانيوم فى أفريقيا الوسطى[2])، ولكن بعدما تحقق الهدف من إزاحة بوزيزيه تدخلت فرنسا لتحويل الأزمة السياسية إلى إبادة على أساس الهوية الدينية ودعم جماعة أنتى–بالاكا المتكونة من باقية الجيش الوطنى المتفكك وأجهزة الشرطة وأخرون، ولا يهتمون بقضية إبادة مسلمين من غيرهم، أنما هم إيضا ورقة مؤقتة فى يد فرنسا للتخلص من تحالف سيليكا والرئيس جوتوديا طالما تحقق هدفهم ووجدوا ذريعة للتدخل فى البلاد مرة أخرى لإعادة ترتيب مصالحهم فى البلاد[3]".

أنتهجت القوات الفرنسية أسلوبا ممنهجا –وفقا لما ذكره محمد سعيد اسماعيل– حيث كانت تعمل على تحديد أماكن تحالف سيليكا ثم تعمل على النزع الجبرى للإسلحة منهم، فى نفس الوقت الذى تنتظر جماعة الانتى–بالاكا حتى تقوم بهجومها عليهم وهم فى حالة "العزّل" من أى سلاح للدفاع به عن أنفسهم ثم يقوموا بمجازرهم وقتلهم وحرقهم للمسلمين ونهب ممتلكاتهم وهدم بيوتهم. وهذا ما حدث على نحو متكرر مما أوضح المنهج الذى تسير عليه القوات الفرنسية على نحو غير مبالى بالضحايا التى تنتج عن ذلك[4].

---

[1] **حول مأساة المسلمين فى أفريقيا الوسطى**، لقاء حوارى، الجزيرة، 6مارس 2014، متاح على الرابط التالى:
https://www.youtube.com/watch?v=ze8XLOYDkuY&nohtml5=False

[2] للأطلاع على أصول وأنشطة وفروع شركة أريفا أنظر: http://www.areva.com/

[3] **حول مأساة المسلمين فى أفريقيا الوسطى**، لقاء حوارى، الجزيرة، 6مارس 2014، متاح على الرابط التالى:
https://www.youtube.com/watch?v=ze8XLOYDkuY&nohtml5=False

[4] المرجع السابق.

وعليه ترتب على ذلك، وجود ما يزيد عن مليون نازح من المسلمين فى تشاد لم يجدوا الاحتياجات الأساسية التى تحفظ أمنهم الإنسانى[1]. كما قُدر القتلى والمفقودين بالآلاف، بالإضافة إلى الجرحى، مشوهين وذوى العاهات الناتجة عن الحرب التى لازالت مستمرة، التجنيد القسرى للأطفال والنساء سواء فى سيليكا أو الأنتى-بالاكا، الاغتصابات الممنهجة من قبل سيليكا أو الأنتى-بالاكا أو قوات حفظ السلام، حيث أعلنت الأمم المتحدة فى 5 إبريل 2016 أنها وسعت التحقيق في مزاعم استغلال جنسي وانتهاكات من قِبل جنود حفظ السلام الأجانب في أفريقيا الوسطى، وأكدت أنها أخطرت السلطات في فرنسا بهذه الاتهامات[2].

فالأمم المتحدة أكدت أن قوات العملية العسكرية الفرنسية متهمة باغتصاب أطفال وإجبار فتيات على ممارسة الجنس مع الحيوانات مقابل الحصول على مبلغ صغير من المال في العام 2014. اتهامات تأتي عقب إجراء مقابلات مع الضحايا الذين قُدمت لهم مساعدات ودعم طبي ونفسي واجتماعي. صرح ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن "تدخلات المجتمع الدولي ساعدت في إنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى من مصير لا يوصف. ومع ذلك يجب أن نواجه حقيقة أن عددا كبيرا من الجنود الذين أرسلوا لحماية الناس بدلا من ذلك تصرفوا بقلوب ظالمة. هذه الجرائم تقع في صمت. وهذا هو السبب في أن الأمين العام قام بتسليط الضوء على هذه المزاعم الدنيئة، الفاسدة والمقلقة للغاية[3]". فكل تلك الخسائر البشرية لم تقع فحسب على المسلمين –رغم أنها موجهة ومقصود منها المسلمين– أنما طالت الأمن الإنسانى لمواطنى جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه العموم. فلم يراعى الاعتبارات الإنسانية على الإطلاق والخسائر واحدة وهى البشر.

خامساً: دور الدين فى الحوار لتخفيف الصراع:

نجد أنه مع غياب حضور الدولة ليس فقط فى أوقات الحروب أنما فى أوقات السلام إيضا، فإن عدد من المجتمعات فى جمهورية أفريقيا الوسطى لجأت إلى مصادر دعم وحوار أخرى تضمنت بالأساس على فواعل قائمة على الإيمان Faith-based actors كالأئمة، القساوسة، القادة الدينيين فى مؤسسات دينية، والمعلمين الدينيين[4]. فمنذ إندلاع الأزمة فى ديسمبر 2012 طرح القادة الدينيين من مجتمعات مختلفة تأسيس ووضع ملتقى بين-دينى inter-religious platform (IRP) من أجل مناقشة وتخطيط أفعال وتحركات تهدف للتقليل من حدة الصراع والتوسط بين الطرفين، حيث قامت تلك المبادرة بالدعم من أطراف دينية محلية، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية دولية قائمة على عنصر الدين كمنظمة خدمات المعتقد الكاثوليكى Catholic Relief Services (CRS)، ملتقى المسلم للأعمال الخيرية Muslim Charities Forum،

---

[1] Amnesty International, "**Central African Republic**: **Human Rights Crisis Spiraling out of Control**," 29 October 2013, available at: https://www.amnesty.org/en/documents/AFR19/003/2013/en

[2] Margaux Benn, **U.N. Sex Abuse Scandal in Central African Republic Hits Rock Bottom**, foreign policy, 8 April 2016, available at: http://foreignpolicy.com/2016/04/08/u-n-sex-abuse-scandal-in-central-african-republic-hits-rock-bottom/?utm_content=buffer506c8&utm_medium=social&utm_source=facebook.com&utm_campaign=buffer

[3] كوثر وكيل، **اتهام جنود القبعات الزرقاء بارتكاب انتهاكات جنسية فى أفريقيا الوسطى**، يورونيوز، ابريل 2016، متاح على الرابط التالى: http://arabic.euronews.com/2016/04/01/un-shocked-to-the-core-over-new-child-sex-abuse-allegations-in-car/

[4] Veronique Barbelet, **Central African Republic**: **addressing the protection crisis**, HPG Working Paper, November 2015, p.9.

الوكالة الكاثوليكية للتنمية ما وراء Catholic Agency For Overseas Development " CAFOD[1]" البحار[2].

فعلى المستوى الدولى، شكلت تلك الحوارات أو النقاشات البين-دينية بقيادة فاعلين دينيين من دون الدول دورا هاما بالضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالاستجابة لإدانة الإبادات الواقعة فى جمهورية أفريقيا الوسطى أغلبها يتم ضد المسلمين، وهذا ما عزز من دور تلك الحوارات أو ملتقى البين -دينى inter-religious platform (IRP) حيث تلقى الدعم والمساندة من منظمات دولية كمنظمة العفو الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، و Medecins Sans Frontieres وذلك للعمل على التعزيز من قوات حفظ السلام داخل جمهورية أفريقيا الوسطى للنظر فى عمليات نزع السلاح غير المتوازنة والانتهاكات الجسيمة التى تقع فى حق المدنيين فى أفريقيا الوسطى لاسيما أن أغلبهم من مسلمى أفريقيا الوسطى[3].

وعليه يمكن وصف الدور الذى لعبته تلك الفواعل الدينية بإنه قدرة فواعل من دون الدول تتخذ من الدين منطلقاً لها للحوار والتوسط ومن ثم أكتسبت شرعية وثقة كبيرة على المستوى الدولى والمحلى الداخلى رغم أن الأزمة لم تخف على نحو ملحوظ إلا أن تلك الفواعل لعبت دورًا هامًا فى الصراع القائم على الهوية الدينية فى جمهورية أفريقيا الوسطى ومن أهم أدوارهم هى كالتالى[4]:

1- الدخول فى عمليات وساطة واسعة النطاق بين المجتمعات المختلفة وبين الجماعات المسلحة المختلفة سواء كانت مسلمة أو مسيحية.
2- فتح المؤسسات الدينية سواء كانت المساجد أو الكنائس أمام المدنيين أو حتى كافة المتضررين من الحرب القائمة على الهوية الدينية وتقديم المساعدات الإنسانية.
3- الاستمرار فى لعب أدوارهم كقادة دينيين وذلك للتأثير على الأفراد المنضمة إلى جماعات مسلحة متباينة، حيث قاموا بإنتهاج لغة أن الدين له دورًا فعّال فى إدارة الصراع وحماية الأفراد من التهديدات المحتملة والمتواجدة على أرض الواقع. ربما من أفضل الاستراتيجيات التى اسُتخدمت من قبِل هؤلاء القادة الدينية هى ضرورى "العودة إلى الله turn to God"، وهذا ما أتضح بين المجتمعات المسلمة وكيف أثر ذلك عليهم أو شكل بمثابة الدعم الأخلاقى والنفسى.
4- قيام هؤلاء القادة بإتخاذ كلا من المستشفيات والمدارس مآوى أمنة لضحايا الحرب والنازحين والمشردين داخليًا سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، بالإضافة إلى توفير الطعام، المخبأ الأمن، الخدمات الصحية والطبية للحرجى، والدعم المعنوى خاصة أنه لم يكن هناك مساعدات متوافرة من قبل الفواعل الدينية العبر قومية كمنظمة المؤتمر الإسلامى والجمعيات الإغاثية العالمية الإسلامية وبالمثل بالنسبة للأطراف المسيحية.

---

[1] http://cafod.org.uk/

[2] Veronique Barbelet, **Central African Republic**: **addressing the protection crisis**, HPG Working Paper, November 2015, p.9.

[3] A.Neal, **Supporting Social Cohesion in the Central African Republic**, Humanitarian Exchange, No.26, September 2014, p.12.

[4] Ibid.

خاتمة: مستقبل الصراع فى مرحلة ما بعد الانتخابات: الاستنباطات لمآلات الصراع:

نجد أنه دون الخوض فى تفاصيل المرحلة الانتخابية التى مرت بها جمهورية أفريقيا الوسطى فى 14 فبراير 2016 بعد صراع دام ثلاث سنوات، ودون التركيز على تفاصيل برنامج أو تصورات أو إنتماءات كل مرشح على حدة أنما الأهم من ذلك هو التركيز حول كيفية الخروج من الأزمة القائمة بالأساس على الهوية الدينية ومن وراءها مصالح رئيسية لا تولى انتباه إلى الإبادات والخسائر الإنسانية التى وقع أغلبها على كاهل مسلمى جمهورية أفريقيا الوسطى. ففى 30 مارس الماضى أدى رئيس منتخب *فوستن تواديرا* اليمين الدستورى كبداية جديدة نحو إدارة البلاد دون أى تحيزات أنما الهدف هو الصالح العام والخروج من الأزمة بهدف التعزيز من مساحات لحوار الجميع للمشاركة فى عملية صنع وتنفيذ القرارت دون أى إعتبارات شخصية، عرقية، أو دينية[1].

فتواديرا الذي انتخب في الجولة الثانية من الإنتخابات الرئاسية بنسبة 62.69% من أصوات الناخبين، يواجه 3 ملفات أساسية، أولهما: إعادة الأمن لأفريقيا الوسطى المنقسمة إلى شقين: ميليشيات كل من: "السيليكيا" و"الانتي بالاكا"، المهمة الثانية تتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الإطار، يرى ملاحظون أن الرئيس عليه عبء تشكيل حكومة متناسقة توافقية تضم مسلمين ومسيحيين لدرء الخلافات. غير أن التحدي الأهم، الذي يواجهه الرئيس الجديد، يظل هو كيفية تحقيق الإنتعاشة الاقتصادية التي تحتاجها البلاد خصوصًا وأن جمهورية أفريقيا الوسطى من أكثر الدول فقرًا في العالم، رغم ما تكتنزه أراضيها من موارد طبيعية وهذا ما سبب فى إفتعال العديد من الحروب الأهلية، أما المهمة الثالثة تتمثل فى إسترجاع وإعادة توطين اللاجئين من البلاد المجاورة كالكاميرون والسودان والتشاد مع إعادة الاستقرار داخل البلاد لإيقاف تدفقات النزوح الداخلى والتشرد المستمر لملايين من الأفراد.

وعليه فإن التحديات التى تقف أمام الحكومة الحالية بعدما فشلت الحكومة كاثرين سامبا بانزا الإنتقالية السابقة للحكومة الحالية فى تحقيق الاستقرار وحقن دماء المسلمين وإقامة حكومة قائمة على رؤى الجميع والتوافق على أساس الهوية الدينية والعرقية. حيث تتمثل تلك التحديات فى إلى أى مدى ستتحلى الحكومة التالية بالموضوعية وتشكيل مجلس تنفيذى وتشريعى يضم جميع الهويات الدينية والعرقية والاثنية والنوعية؟ وكيف سيتم نزع العنف والسلاح عن جميع الأطراف القائمة على الحرب؟ وماذا عن نجاح الحكومة الحالية فى إقامة محاكمات عادلة لكل مرتكبى العنف فى حق المسلمين هناك؟ وكيف يمكن إعاد توطين المشردين واللاجئيين وبناء أمة منسجمة تفسح المجالات الأمنة أمام الجميع لتأسيس حالة من السلام التعايشى؟

ولكن ربما التحركات التى قام بها تواديرا لم تعطى إمكانية التنبؤ بحل الأزمات السابق طرحها. ففى منتصف أبريل الماضى وضع تواديرا حكومته التى كان من المفترض أن تراعى الفصائل المتنازعة إلا أنها تركت أنصار المليشيات المسلمة والمسيحية وراءه فى حوار العنف فى البلاد، وفتح باب المناصب العليا ومراكز متخذى القرار لمستقبل البلاد لبعض من أنصاره وأعضاء حكومة بوزيزيه السابقة. حيث عين ثلاث من المرشحين أمامه بعدما حدث اتفاقات عدة بمساعدته فى حكم البلاد. فتولى جوزيف ياكيتى وزارة الدفاع فى حين ترأس جين بوكاسا وزراة الداخلية وهو نجل عسكرى دكتاتور سابق جان بيدل بوكاسا الذى نصب نفسه قسراً

[1] سيدي أحمد ولد الأمير، **أفريقيا الوسطى: حكومة انتقالية في مهبِّ صراعات متجددة** ، أكتوبر 2015، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط التالى:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510471341838730.htmL

عبد الحكيم نجم الدين، **أفريقيا الوسطى.. وما بعد الانتخابات الرئاسية، قراءات إفريقية**، مارس 2016، متاح على الرابط التالى:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

على السلطة البلاد خلال فترة 1966حتى 1976. كما تولى تشارلز دوبانى وزارة الشئون الخارجية، فضلا عن إسناد وتسمية عدد من المناصب والوزارات لأعضاء حكومة بوزيزيه السابقة. وهذا ما يعنى أن المهمة الأولى لم يتبين أنه سيعطيها بأولوية حيث لم يسمى أى من الفصائل المتنازعة أو يضع بخطة يمكن أن تعمل على معالجة الإنقسام المجتمعى والصراع الدائم على المدى المتوسط والطويل[1].

هناك العديد من الخطابات على مستوى الرئاسة (خاصة خطاب الأفتتاح بعد تولى السلطة) ترى أن الحل يكمن فى نزع سلاح الفصائل المتناحرة وإصلاح القطاع الأمنى والتعزيز من قطاع الزراعة لرفع الكفاءة الاقتصادية للبلاد والتحسين من مؤشر القوى الشرائية للأفراد الذى شهد تراجعاً حاداً منذ إندلا ع الأزمة[2]. وذلك دون التأكيد على أن التراجع الاقتصادى الأسوأ فى تاريخ الدولة لم يحدث إلا بهجوم المليشيات المسلمة سيليكا للأطاحة بوبوزيه فى مشاهد متكررة للعنف ونزع الطابع الأمنى عن المجال العام والخاص للدولة وهذا لا يقل خطراً عن الهجمات منزوعة الطابع الإنسانى من المليشيات المسيحية التى راحت تعمل على الإبادة الممنهجة لمسلمى الدولة وهروب أكثر من مليون لاجئ ونازح خارج البلاد خوفاً من العنف والقتل[3].

فربما البدايات السابقة طرحت بممارسات وخطابات لا تأخذ فى الحسبان تعديدية الفصائل المتناحرة فى البلاد. بالإضافة إلى أن النخب التى تحكم حالياً إما هى أبناء دكتاتورين سابقين جاءوا على حكم البلاد، إما من النخب السابقة لحكم بوزيزيه مع إهمال عمليات التمثيلية المرجوة لحل الأزمة. أما فيما يتعلق بعمليات نزع السلاح وتسريح الجيوش وإعادة الإندماج فى المجتمع خاصة لمليشيات المسلحة وعمليات إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة توطين اللاجئين والنازحين ووضع خطة منضبطة للتحسين الاقتصادى. فإن كل تلك العمليات لم تجد حتى الآن آليات واضحة وجاد لإنجازها، فأغلب الوعود هى على مستوى الخطاب والقول فقط لم تتعدى لمستوى التفعيل والممارسات. بالإضافة إلى أن عمليات تحقيق العدالة الإنتقالية وإجراء محاكمات عادلة لكافة الاطراف التى تورطت فى تعقيد ووقوع أحداث العنف لم تتناول لا على المستوى الخطابى ولا المستوى الممارساتى. فربما يبدو القائمين على السلطة فى جمهورية أفريقيا الوسطى فى اللحظة الآنية لن يمثلوا نمط جديد من الحكم أنما الأمور ستتعاقب كأغلب الأنماط الفاسدة على المستوى الإفريقى على وجه الخصوص ومستوى العالم النامى على وجه العموم وفى وسط تلك الخريطة المعقدة تتماهى قضية الأقليات المسلمة بذريعة أنها ليست من الأولويات أنما خطاب الإحتياجات الأساسية basic need هو الذى يتصدر كافة الخطابات والممارسات

---

[1] Central African Republic Gets New Government, voanews, 11 April 2016, available at: http://www.voanews.com/a/new-government-central-african-republic/3280277.html

[2] حفل الأفتتاح: كلمة الرئيس تواديرا, **Cérémonie d'investiture**: **Allocution du Président Touadéra**, 30 March 2016, available at: https://www.youtube.com/watch?v=btxNVB9Fu9g

[3] CAR President Vows Peace, Reforms at Inauguration, voanews, 30 March 2016, available at: http://www.voanews.com/a/central-african-republic-touadera/3261918.html

قضاياوأحداث

التحالف الدولي والحرب على داعش: المسار والنتائج بعد عامين

د. مروة فكري*

مقدمة:

"أود رسم خط من "العين" في عكا إلى "الكاف" في كركوك". هكذا كان رد السير مارك سايكس على وزير الخارجية البريطاني آنذاك عندما سأله عن طبيعة الاتفاق الذي يود التوصل إليه مع الفرنسيين في 1916 والذي عرف فيما بعد باتفاقية سايكس-بيكو ذات السمعة السيئة لدى العرب.[1] وبقدر ما كانت هذه الاتفاقية أداة لرسم الحدود وتشكيل خريطة المنطقة قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى، بقدر ما كانت أيضًا إستراتيجية لخلق وتأسيس مناطق نفوذ للقوى الخارجية (في هذه الحالة بريطانيا وفرنسا). ولسخرية القدر، فإنه بعد مرور مائة عام على الاتفاقية - تحديدًا في 16 مايو 2016 - فإن حدود سايكس-بيكو تشهد حالة من الفوضى غير الخلاقة المنذرة بإعادة تشكيل أخرى للمنطقة وللمزيد من التقسيم.

وعلى الرغم من أن حدود المنطقة لم تتطابق تمامًا مع خريطة سايكس بيكو التي تم الاتفاق عليها، إلا أن الاتفاق ظل محتفظًا برمزية كبيرة في الذاكرة الجماعية للأمة العربية لاعتباره السبب الأساسي للكثير من المشكلات التي شهدتها، ولا تزال تشهدها المنطقة. كما أنه ظل تجسيدًا للمؤامرة الخارجية على الأمة ومحاولات تقسيمها وتفرقة صفوفها. وهي الرمزية التي استغلها تنظيم داعش للترويج لتوسعاته الإقليمية، ووضح هذا جليًا في خطبة أبي بكر البغدادي - الذي نصب نفسه خليفة للمسلمين - في الجامع الكبير في الموصل عندما قال: "هذا التقدم المبارك لن يتوقف حتى ندق المسمار الأخير في نعش مؤامرة سايكس-بيكو".[2]

ولا يمكن اعتبارها من قبيل المصادفة أن المنطقة التي ضمها الاتفاق هي نفسها المناطق الملتهبة حاليًا والتي تشهد حلقة جديدة من حلقات لعبة القوة بين الفواعل الإقليمية والدولية المختلفة. وتتضح لعبة القوة والنفوذ هذه بشكل كبير من خلال تتبع تطورات ومسار التحالف الدولي والحرب على داعش. وهو الأمر الذي يثير التساؤل: **هل ستسفر الحرب على داعش عن سايكس بيكو جديدة فيما يتصل بتوزيع النفوذ في المنطقة العربية؟**

ويثير منطق اللعبة/ المباراة[3] هذا عدة تساؤلات:

- ما هي القوى الفاعلة سواء المنضوية في التحالف أو غير المنضمة؟
- ما هي المكاسب التي يسعى إليها كل فاعل؟
- ما هي قواعد اللعبة التي تحكم تحركات الفاعلين المختلفين ذوي الصلة؟

---

*مدرس علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] للمزيد حول هذا الاتفاق، انظر:

http://www.history.com/this-day-in-history/britain-and-france-conclude-sykes-picot-agreement

[2] نقلًا عن:

The New Yorker. April 30, 2016. "How the curse of Sykes-Picot Still Haunts the Middle East."Robin Wright.

[3] يقصد بمنطق اللعبة هنا أن المكاسب التي يحققها لاعب ما لا تحددها أفعاله فقط ولكن أفعال وردود أفعال الأطراف الأخرى التي ترغب أيضًا في تحقيق أكبر مكاسب. للمزيد حول نظرية المباريات، انظر:

David Barbash. *The Survival Game: How Game Theory Explains the Biology of Cooperation and Competition*. New York: Henry Holt and Company, 2003.

ويمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تتبع مسارين أساسيين: العراقي والسوري من حيث خريطة القوى الفاعلة في كل منهما وأهم التطورات والظواهر المستجدة في كل حالة. والمساران، وإن تم الفصل بينها في العرض التحليلي، إلا أن علاقة التأثير والتأثر بينهما لا يمكن تجاهلها، وسيتم الربط بينهما متى كان ذلك ضروريًّا للتحليل.

أولًا: مقدمات أساسية حول التحالف واللاعبين الأساسيين

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 10 سبتمبر 2014 عن تشكيل تحالف دولي لإضعاف تنظيم الدولة الإسلامية بعد سيطرته على أراضٍ واسعة في كل من العراق وسوريا، وتمهيدًا للقضاء عليه. ووافق ما يزيد عن ستين دولة تباعًا على المشاركة في التحالف إما بقوات عسكرية أو موارد أو بكليهما.[1] وقد سلط الرئيس الأمريكي الضوء على المذابح التي ارتكبها التنظيم بحق الأقلية الأيزيدية في سنجار بالعراق في أغسطس 2014 وكيف أنها تتطلب تدخلًا مباشرًا "لحماية المواطنين الأمريكيين في المنطقة والأقلية الأيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل."[2] وهو التصريح الكاشف بذاته عن حتمية وجود أهداف إستراتيجية بعينها بخلاف الدافع الإنساني، وإلا لكان الأولى أن تتدخل واشنطن لوقف انتهاكات نظام الأسد ضد السنة في سوريا والتي استمرت لما يقرب من أربعة أعوام حتى وقت تشكيل التحالف. هذا "العوار الهيكلي"[3] أثار الشكوك حول طبيعة التحالف وأهدافه منذ البداية.

وقد تم الاتفاق في بروكسل في ديسمبر 2014 - في اجتماع قادة دول حلف الناتو - على تنظيم جهود الدول المنضمة للتحالف وفقًا لخمسة مسارات أساسية: دعم العمليات العسكرية والتدريب وبناء القدرات (بقيادة الولايات المتحدة والعراق)، ووقف مد المقاتلين الأجانب (بقيادة هولندا وتركيا)، ووقف تدفق التمويل للتنظيم (بقيادة إيطاليا، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة)، وكذلك التعامل مع الأزمات الإنسانية وعمليات الإغاثة المصاحبة لجهود القضاء على التنظيم (بقيادة ألمانيا والإمارات العربية المتحدة)، وأخيرًا الجانب الفكري والدعائي المتمثل في العمل على كشف حقيقة داعش (بقيادة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية).[4]

وكان لعدم وضوح الأهداف الخاصة بالتحالف وضبابية الرؤية حول الآليات المختلفة المستخدمة دوره في إثارة الجدل حوله وعدم القدرة على وضع إطار زمني محدد يتحقق عنده هدف إضعاف ودحض داعش.[5] واتضح هذا بشكل أكبر فيما يتعلق بمحاربة التنظيم في سوريا من حيث غياب رؤية واضحة حول إمكانية ذلك وطرق تحقيقه. وهو الأمر الذي لم ينكره الرئيس

---

[1] للمزيد حول الدول المشاركة في التحالف، انظر: http://www.state.gov/s/seci

[2] نقلًا عن: الجزيرة.نت
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9
[Retrieved: 25/09/2016].

[3] رابحة سيف علام. "كشف حساب التحالف الدولي لقتال داعش: ما الجدوى؟" *مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية*. 12/08/ 2015. (متاح على الرابط: (http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=10263 [تم الاطلاع: 19/09/2016].

[4] Kathleen J. McInnis. "Coalition Contributions to Countering the Islamic State." *Congressional Research Service (CRS)*. 24 August 2016, p. 1.

[5] عبد الوهاب بدرخان. "التحالف ضد داعش حرب إقصائية شاملة أم معركة ذات أفق سياسي محدود؟" *شؤون عربية*. عدد 160. 2016، ص ص. 18-26.

الأمريكي نفسه حين صرح في أغسطس 2014 أن الولايات المتحدة لا تملك إستراتيجية بعد لهزيمة داعش في سوريا.[1] ويمكن إرجاع هذه الضبابية إلى عاملين أساسيين: تردد الولايات المتحدة في الانخراط بقوة في شئون المنطقة وخاصة فيما يتعلق بتواجد قوات برية لها بعد فشلها السابق في العراق، وتضارب الرؤى والمصالح بين الفواعل الأساسية في التحالف (على نحو ما سنفرد بالتفصيل لاحقًا).

ويلاحظ أن إيران لم تنضم للتحالف على الرغم من عدم استبعادها هي والولايات المتحدة لإمكانية التعاون لمواجهة الخطر المشترك الذي يمثله داعش. وقد يكون ذلك راجعًا بالأساس إلى حرص الولايات المتحدة والقوى الدولية في التحالف على مشاركة الدول العربية وخاصة الخليجية بفعالية. فقد كان لدى واشنطن الرغبة على ما يبدو في إعادة استنساخ نموذج الصحوات السابق في العراق حين قامت العشائر السنية بطرد تنظيم القاعدة من مدنها.[2] ومن هنا كان حرص واشنطن على تشكيل محور "عربي-سني"، وهو الأمر الذي لم يكن ممكنًا حال انضمام إيران لمعارضة السعودية وصعوبة تجاوز دولة سنية بحجم الأخيرة.[3]

بدورها ربطت تركيا مشاركتها في التحالف في البداية بمجموعة من الشروط، أهمها عدم استثناء النظام السوري من عمليات التحالف، وإقامة منطقة آمنة على الحدود بينها وبين سوريا، وفرض حظر جوي عليها، بالإضافة إلى برنامج تدريب وتسليح للمعارضة السورية المعتدلة.[4] وعلى الرغم من عدم تحقق هذه الشروط كاملة، إلا أن تركيا قررت فيما بعد الانضمام للتحالف كما سنوضح لاحقًا.

ثانيًا: مسارات الحرب على داعش

تنقسم الحرب على داعش إلى ثلاث مجموعات من اللاعبين. المجموعة الأولى هي دول التحالف وأهمها الولايات المتحدة وتركيا والدول الخليجية وعلى رأسها السعودية والإمارات، ناهيك بالطبع عن العراق. المجموعة الثانية هي دول ليست جزءًا من التحالف ولكنها تتشارك في الهدف وتستشعر التهديد مثل إيران. أما المجموعة الثالثة فهي لا ترى التنظيم بالضرورة تهديدًا آنيًا ولكنها تستثمر المناخ الخاص بالحرب على داعش لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية معينة، مثل حالة نظام الأسد وروسيا. ويمكن فهم حسابات وتحركات كل لاعب من هؤلاء بتناول كل من المسارين العراقي والسوري بشيء من التحليل.

أ. مسار العراق

بات يوم التاسع من يونيو 2014 حدثًا مفصليًا، ليس فقط على مستوى العراق، ولكن على مستوى الإقليم والمجتمع الدولي ككل. ففي هذا اليوم سقطت مدينة الموصل إحدى أقدم المدن الإسلامية بيد تنظيم داعش. ولم تصمد قوات الجيش العراقي أمام مقاتلي التنظيم وخلفت وراءها معدات عسكرية وأسلحة ليدعم بها التنظيم قوته. وجاء هذا السقوط بمثابة ناقوس خطر لمختلف الأطراف ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة في العراق خاصة بعد إعلان زعيم التنظيم أبي بكر البغدادي أن الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم في كل من العراق وسوريا هي نواة دولة الخلافة الإسلامية ودعوته لجميع المسلمين بالهجرة إليها.

---

[1] Dave Boyer. "Obama Confesses: 'We don't have a strategy yet' for Islamic State." *The Washington Times*. 28 August 2014. (Available at: http://www.washingtontimes.com/news/2014/aug/28/obama-admits-isil-dilemma-we-dont-have-strategy-ye/) [Retrieved: 20/09/2016]

[2] حارث حسن، السياسة الأمريكية تجاه تنظيم "داعش"، *سياسات عربية*، عدد 16، سبتمبر 2015. ص ص. 28- 45.

[3] رابحة علام، مرجع سابق.

[4] حمزة المصطفي، "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سورية"، *سياسات عربية*، عدد 16، سبتمبر 2015، ص ص. 17-26.

بدأت تتشكل ملامح الخطة الأمريكية لمواجهة هذا التهديد في عدة محاور هي: أولًا، ضرورة ضم دول عربية وإسلامية في هذه المواجهة تجنبًا لأخطاء احتلال العراق في 2003. ثانيًا، التأكيد على عدم نشر قوات برية أمريكية. وأخيرًا، استبعاد الشركاء المحليين الذين كانوا سببًا (مباشرًا أو غير مباشر) في صعود التنظيم. ومن هنا جاء ضغط واشنطن من أجل إبعاد نور المالكي – رئيس الوزراء العراقي آنذاك – عن السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.[1] فقد تمثلت القناعة الأمريكية في أن داعش ما هي إلا نتاج لأزمة النظام السياسي في العراق والسياسات الإقصائية الطائفية لحكومة المالكي. ومن هنا يأتي تأكيد واشنطن على: ضرورة إعادة دمج السنة في العملية السياسية لتفكيك أي حاضنة شعبية للتنظيم[2] (ما يعرف بالمظلومية السنية)، وإعطاء المسار العراقي الأولوية (داعش أولًا.. العراق أولًا).[3] وقد رأت الولايات المتحدة أنه على الرغم من التهديد الذي يمثله داعش، إلا أنه فتح المجال أمامها لإعادة – أو تصحيح – إستراتيجيتها في المنطقة من خلال العمل على موازنة – أو ربما استنزاف – النفوذ الإقليمي لإيران.

فقد كانت إيران هي الرابح الأكبر من الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وأصبحت اللاعب الأكثر تأثيرًا في المعادلة السياسية الداخلية في العراق. ولا يترجم هذا النفوذ الإيراني في التأثير على الأحزاب الشيعية الحاكمة فحسب، بل يتضح أيضًا في دعمها للكثير من الميليشيات الشيعية المسلحة والتي زاد تأثيرها ودورها مع صعود داعش.[4] وتسعى إيران إلى ضمان بقاء الشيعة على رأس السلطة السياسية في العراق لتأمين جبهتها من جهة بغداد التي طالما كانت مصدر تهديد لها. فمن مصلحة إيران ضمان عدم عودة العراق قويًا مرة أخرى، ولكنها أيضًا لا تريده أن يتحول إلى دولة فاشلة غير قادرة على صد التهديدات على حدودها أو تصديرها عبر الحدود. كذلك يمثل النفوذ الإيراني في العراق ورقة هامة في مفاوضات إيران مع الغرب حيث تطرح إيران نفسها حليفًا ممكنًا في مواجهة إرهاب داعش.[5]

مثلت هذه المكاسب الإيرانية خسارة للسعودية. فلطالما كانت سياسات السعودية تجاه العراق مرتبطة بتوازنها الإقليمي مع إيران. ومن ثم فإن هيمنة النفوذ الإيراني في العراق بعد 2003 قد أخلَّ بهذا التوازن. ولهذا يرى البعض أن السعودية ترى في الحرب على داعش فرصة لمواجهة الهيمنة الإيرانية على العراق من خلال استغلال علاقاتها القوية بالعشائر السنية في غرب العراق ودعمها للعب دور فعال في المواجهة مع داعش بشرط تحسين موقعها في المعادلة السياسية. ومن هنا يفهم البعض مدى الضغط الأمريكي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، كما أوضحنا في السابق. كما أن صعود داعش قد أجبر الولايات المتحدة على الانخراط مرة أخرى في المنطقة بعد تراجعها في ظل إدارة أوباما وهو ما قد يعيد التوازن الإقليمي مرة أخرى في مواجهة إيران ويصب في صالح السعودية.[6] داخليًا، تخشى المملكة من صعود نجم الجماعات الجهادية مثل داعش حتى لا تجذب إليها الشباب وما قد يرتبط به من تهديدات أمنية داخلية.[7] كما أن التنظيم بادعائه الدفاع عن أهل السنة في العراق يمثل تحديًا للمكانة الدينية للسعودية والتي تستمدها من زعامتها للإسلام السني.

جاء المكسب الإيراني في العراق على حساب المصالح التركية أيضًا. حيث تحكم السياسة التركية تجاه العراق مجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية. من الناحية السياسية، ترفض تركيا أي سيناريو يتضمن تقسيمًا للعراق تخوفًا من انتشار

---

[1] حمزة المصطفي. "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي"، *مرجع سابق*، ص ص 17-26.

[2] حيدر سعيد. "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة العراق". *سياسات عربية*. عدد 16. سبتمبر 2015، ص ص 5-16.

[3] حارث حسن. "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم "داعش". *مرجع سابق*، ص ص: 28-45.

[4] وحدة تحليل السياسات. "التنسيق العسكري الأمريكي الإيراني ضد داعش: خطوة نحو التحالف!" *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. 17 ديسمبر 2014.

[5] رانيا مكرم. "الإستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة داعش"، *آفاق سياسية*. العدد 16. أبريل 2015، ص ص: 56-63.

[6] أحمد دياب. "المواقف العربية والإقليمية من أزمة العراق بعد صعود داعش"، *مجلة الديمقراطية*، ص 56.

[7] أحمد دياب. "أمن الخليج بين تقدم داعش وتمدد الحوثيين"، *شؤون عربية*. عدد 160. 2014، ص ص 93-103.

العدوى. فضعف الحكومة المركزية في العراق واحتمالات التقسيم قد يحفز أكراد تركيا على تكرار السيناريو ويزيد أيضًا من خطر تنظيم داعش. كما أن تركيا تولي أهمية خاصة بكل من كركوك والموصل، الأولى على اعتبار أنها تضم الأقلية التركمانية والتزام تركيا بحمايتها، والثانية لأسباب تاريخية[1] واقتصادية تتعلق بغنى المنطقة بالنفط والثروات الطبيعية. أما على الصعيد الأمني، فيملك حزب العمال الكردستاني ذو الميول الانفصالية معسكرات تدريب في جبال قنديل شمال العراق، وينطلق منها لمهاجمة الداخل التركي. ومن هنا يأتي اهتمام تركيا بموقف العراق تجاه هذه المعسكرات لتأمين حقها في استهدافها.[2] واقتصاديًا، يمكن أن يصبح العراق سوقًا كبيرًا للمنتجات والاستثمارات التركية، إضافة إلى إمكانية تصدير النفط العراقي عبر أراضيها، وكذلك الحصول على امتيازات في صناعة واستخراج النفط في شمال العراق.[3] وربما غيرت تركيا من حدة معارضتها لوضع الأكراد في شمال العراق لهذا السبب في ظل تنامي العلاقات الاقتصادية مع الإقليم.[4] كما أن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وهيمنة النفوذ الإيراني في العراق، شجع تركيا على تدعيم علاقتها مع أكراد العراق السنة لموازنة النفوذ الشيعي هناك.[5] وهو الأمر نفسه الذي جعل البعض يعتقد بدعم تركيا لداعش على اعتبار أنها قوة سنية توازن النفوذ الإيراني في المنطقة وذلك على ضوء إحجام تركيا في البداية عن المشاركة في التحالف ضد داعش.

الحرب على داعش في العراق ومعضلة السجين[6]

على الرغم من تباين الرؤى فيما يتعلق بشكل العراق المستقبلي، إلا أن المباراة بين الولايات المتحدة وإيران ليست بالضرورة بالمباراة الصفرية في كل الأحوال في العراق. فالتعاون – أو على الأقل التنسيق – بينهما يكون الخيار الأفضل في بعض الأحيان والذي كان أول مؤشراته سحب إيران دعمها لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي لتولي ولاية ثالثة. وبينما تسعى إيران للحفاظ على نفوذها القوي في العراق من خلال العمل على تحويل قوات الحشد الشعبي[7] (الميليشيات الشيعية) إلى كيان عسكري

---

[1] قضت اتفاقية 1926 بين تركيا وبريطانيا والعراق بإلحاق الموصل بالدولة العراقية الوليدة اقتطاعًا من الأراضي التركية شريطة الحفاظ على وحدة العراق وعدم إقامة دولة كردية. أحمد دياب. "المواقف العربية والإقليمية من أزمة العراق بعد صعود داعش" ص. 58.

[2] سعيد الحاج. "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق" *إدراك*. يوليو 2016. (متاح على الرابط: http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq/) [تم الاطلاع في: 24/09/2016].

[3] محمد سليمان. "الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية والحسابات الداخلية" *العصر*. أكتوبر 2003. (متاح على الرابط: http://alasr.me/articles/view/4636) [آخر اطلاع في: 2016/09/24].

[4] وقف الإقليم إلى جانب تركيا ضد الحكومة المركزية في بغداد في أزمة معسكر "بعشيقة" عندما أرسلت تركيا 150 جنديًا برفقة عدد من الدبابات إلى المنطقة القريبة من مدينة الموصل العراقية، وهو الأمر الذي اعتبرته بغداد انتهاكًا للسيادة. حيث صرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارازني بأن القوات التركية تواجدت نتيجة لتنسيق أمني مسبق مع الحكومة العراقية. كذلك وقف أكراد العراق مع الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني في التصعيد العسكري الأخير. انظر: "أسباب الأزمة التركية العراقية وأبعادها". *ديلي صباح*. ديسمبر 2015. (متاح على الرابط: http://www.dailysabah.com/arabic/politics/2015/12/12/the-reasons-for-the-iraqi-turkish-crisis) [آخر اطلاع: 24/09/2016].

[5] يبدو التنافس الإيراني التركي أكثر انضباطًا من ذلك السعودي الإيراني بحيث أن الأول ليس بالضرورة مباراة صفرية كالثاني.

[6] تتجسد هذه المعضلة في القصة الشهيرة التالية: قبضت الشرطة على مجرمين ارتكبا جرمًا ما، وفصلت بينهما في التحقيق. إذا تمكنت الشرطة من إدانتهما امعًا فسيعاقب كل منها بخمسة عشر عامًا من السجن. إما إذا لم يعترف أي من السجينين بالجرم فسوف يسجن كلّ منهما سنة واحدة فقط. ونظرًا لعدم امتلاك الشرطة أدلة كافية لإدانة المتهمين، تحاول دفع كل منهم للاعتراف على زميله من خلال الوعد بعقوبة مخففة مدتها خمس سنوات. ومن هنا تنتج أربع حالات محتملة: إذا اعترف كلاهما يسجن كل منهما 5 سنوات، إذا لم يعترف أحد سيسجنان سنة واحدة، وإذا اعترف الأول وسكت الثاني فسوف يطلق سراح الواشي ويسجن الثاني 15 اعامًا. من هنا المعضلة؛ ففي ظل منع المتهمين من التواصل لا يمكن لأي منهما توقع تصرف الآخر، إلا أن التصرف الأمثل يكمن في تعاون الاثنين بعضهما مع بعض، أي ألا يعترف كلاهما، لكن التفكير العقلاني الهادف إلى الربح يدفع اكلًا منهما للاعتراف على أمل أن يصمت الطرف الآخر ويتحرر هو. وتستخدم هذه النظرية في العلاقات الدولية لتحليل ما يتعلق بمهارات المفاوضات وحل الصراعات وإدارة الأزمات. وهي من الأمثلة على عدم صفرية المباريات بالضرورة. للمزيد، انظر:

David Barbash, *op.cit.,*

[7] تشكلت قوات الحشد الشعبي بعد فتوى المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني والتي دعا فيها العراقيين إلى الانضمام إلى القوات المسلحة العراقية لقتال داعش. ونظرًا للمرجعية المذهبية لهذه القوات، فقد انخرطت إيران في دعمها تسليحًا وتمويلًا.

مستقل عن الدولة على غرار نموذج حزب الله. في المقابل، تعمل الولايات المتحدة على توظيف التحالف ضد داعش لإعادة التوازن بين السنة والشيعة والعمل على هيكلة الجيش العراقي والحد من النفوذ الإيراني داخله لتأمين تعاون العشائر السنية معها في حربها ضد داعش.[1] إلا أن الطرفين في النهاية يتشاركان في هدف أساسي وهو محاربة داعش والقضاء عليه.

ويحسب كل طرف حساباته وفقًا لتحركات الطرف الآخر؛ ففي مقابل المشروطية السياسية والعسكرية التي فرضتها الولايات المتحدة على السلطة السياسية في العراق من أجل دعمها ضد داعش، حاولت إيران بدورها التخفيف من هذه الضغوط عن طريق تقديم دعم عسكري كبير للحكومة العراقية وقوات البشمركة الكردية. وهو الأمر الذي لم تعارضه بالضرورة الولايات المتحدة، والتي على الرغم من استبعادها لإيران من التحالف، إلا أن الأمر لم يخلُ من بعض التنسيق بين الطرفين ولو من خلال أطراف ثالثة.[2] إضافة إلى أن الولايات المتحدة قد هدفت من وراء هذا التنسيق إلى دفع إيران إلى إبداء مرونة أكبر في المفاوضات حول الملف النووي.[3] إلا أن الولايات المتحدة أرادت في الوقت نفسه التذكير بمحدودية القدرة الإيرانية، وذلك عندما امتنع سلاح الجو الأمريكي عن دعم القوات العراقية في استعادة تكريت طالما صاحبتها الميليشيات الشيعية. ونظرًا لأن الدعم الإيراني للميليشيات الشيعية لم يكن كافيًا لاقتحام المدينة، أعلنت هذه الميليشيات عدم دخولها المدينة حتى توفر الطائرات الأمريكية الغطاء الجوي للقوات العراقية، وهو ما حدث بالفعل واستطاعت القوات العراقية طرد داعش من تكريت بعد أقل من أسبوع.[4]

إلا أن سقوط مدينة الرمادي العراقية في مايو 2015 بعد تسعة أشهر من ضربات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش جاء بمثابة صدمة للعديد من الأطراف المنخرطة (خاصة أن مدينة تدمر السورية سقطت بعدها بأيام قليلة). وهو الأمر الذي وصفه الرئيس الأمريكي بـ"الانتكاسة التكتيكية" مؤكدًا على أن الولايات المتحدة لا تخسر الحرب أمام داعش.[5] ووجدت واشنطن نفسها، إزاء هذه التطورات، مضطرة للتحالف الضمني (التعاون) مع إيران وميليشياتها في العراق. حيث أمدت الولايات المتحدة في بعض الأحيان الغطاء الجوي للقوات العراقية مع علمها بمصاحبة ميليشيات الحشد الشعبي لها والتي دعاها حيدر العبادي – رئيس الوزراء العراقي – إلى الاستعداد لدخول الرمادي لـ"تحرير أحيائها التي تسللت إليها عصابات داعش".[6] ويثير الاعتماد على هذه الميليشيات الكثير من المشاكل لطائفيتها الواضحة والمستفزة لمشاعر السنة، الأمر الذي قد يدفعهم إلى أحضان داعش. وبرز ذلك جليًا في إطلاقها لاسم "لبيك يا حسين" على حملة استعادة الرمادي.[7] ولذلك تحاول واشنطن التأكيد على ضرورة سيطرة الحكومة العراقية على هذه الميليشيات وتطالبها بعدم ارتكاب أي انتهاكات على أساس طائفي حتى لا تكسب داعش دعم العشائر السنية.

---

[1] حارث حسن. "السياسة الأمريكية تجاه تنظيم "داعش"، *مرجع سابق*، ص ص: 28–45.

[2] فقد صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن الولايات المتحدة "لا تنسّق مع إيران مباشرة؛ هناك نوع من الترتيب عبر طرفٍ ثالثٍ لضمان عدم وقوع أي خطأ، وبخاصة أنّ لديهم بعض القوات أو الميليشيات الواقعة تحت سيطرتهم في بغداد وحولها. ونحن أوضحنا لهم ألا تعبثوا معنا، فنحن لسنا هنا لنعبث معكم. فتركيزنا منصبّ على العدو المشترك". نقلًا عن:
CBS News, November 9, 2014. Rebecca Kaplan, "Obama outlines 'new phase' in the fight against ISIS," (Available at: http://cbsn.ws/1GEy6yW) [Retrieved: 24/09/2016].

[3] وحدة تحليل السياسات. "التنسيق العسكري الأمريكي الإيراني ضد داعش خطوة نحو التحالف". *سياسات عربية*، العدد 12. يناير 2015، ص ص 20–22.

[4] صبري هلال (مترجم). "الرمادي في قبضة داعش؟" *ساسة بوست*. 28 مايو 2015. (متاح على الرابط: http://www.sasapost.com/translation/iraq-after-the-fall-of-ramadi/) [تم الاطلاع: 2016/09/24]. وعلى الرغم من ذلك، فإن الميليشيات الشيعية دخلت المدينة بعد ذلك وارتكبت العديد من الانتهاكات والمجازر بحق العشائر السنية هناك.

[5] وحدة تحليل السياسات. "فشل الإستراتيجية الأمريكية في التصدي لداعش: الأسباب والتداعيات". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. يونيو 2015.

[6] "الرمادي "تسقط في أيدي مسلحي داعش" بعد انسحاب القوات الحكومية" *بي بي سي عربي*. 18 مايو 2015. (متاح على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/05/150517_ramadi_fall_is_alabadi) [الاطلاع: 2016/09/24].

[7] اضطرت الميليشيات الشيعية تحت ضغط الانتقادات تغيير الاسم إلى "لبيك يا عراق"، إلا أن ذلك لم يهدئ المخاوف لدى كل من السنة والولايات المتحدة على السواء. وحدة تحليل السياسات. "فشل الإستراتيجية الأمريكية في التصدي لداعش: الأسباب والتداعيات". *تقييم حالة*. يونيو 2015.

من جهتها، يتوقف تطور السياسة التركية تجاه التحالف على الاتفاق أو الاختلاف حول كيفية التعامل مع النظام السوري، انطلاقًا من إصرار أنقرة على ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل بخصوص مواجهة كل من داعش والنظام السوري معًا (على نحو ما سنبين في الجزء التالي). وهذا هو الخلاف الرئيسي بين الولايات المتحدة وتركيا منذ البداية، فضلًا عن أنه يرتبط أيضًا بالتطورات في ملفات إقليمية أخرى، لا سيما المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يبدو أنه محاولة للي ذراع تركيا نتيجة عدم اشتراكها في التحالف ضد داعش[1]، قامت الولايات المتحدة بالمزيد من الاعتماد على العنصر الكردي على الجبهة السورية. وهو الأمر الذي دفع تركيا إلى الانخراط في التحالف بعد التوصل إلى عدة تفاهمات مع الولايات المتحدة كما سنبين لاحقًا. المهم هنا هو تأكيد تركيا أنها لا تفرق بين "داعش وحزب العمال الكردستاني وتعتبرهما منظمتين إرهابيتين ينطبق عليهما نفس المنهج في التعامل.[2] ومن هنا كانت الهجمات التركية على مواقع الحزب في شمال العراق. وهو الأمر الذي اعتبره البعض أيضًا تحقيقًا لأهداف متصلة بالسياسة الداخلية التركية من حيث محاولة حزب العدالة والتنمية الحاكم استمالة أصوات القوميين من خلال استهداف مواقع الكردستاني.[3] كما يرى بعض المحللين أن تركيا تسعى إلى تأسيس مجال للنفوذ السني حول الموصل، ومن هنا دعمها وتدريبها لقوات البشمركة وقوات الحشد الوطني وذلك لمواجهة نفوذ الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران.[4] الأمر الذي قد يفسر تحرك قواتها بالقرب من الموصل في ديسمبر 2015 ودعم كردستان العراق لها على الرغم من الاحتجاج الشديد من قبل بغداد.

وعلى الرغم من كون عدد من الدول العربية (على رأسها السعودية والإمارات والأردن) في طليعة الدول المنضمة إلى التحالف ضد داعش، إلا أنه سرعان ما انكشف الدور الرمزي الذي تلعبه واختلاف الأولويات السياسية. وبرز ذلك بشكل خاص في حالة السعودية التي سرعان ما انشغلت بصراعها مع الحوثيين في اليمن وإعطاء الملك سلمان الأولوية لمواجهة التمدد الإيراني في جنوب السعودية. وبناء على هذا، علقت السعودية مشاركتها في التحالف.[5]

وهكذا وبعد عامين من تشكيل التحالف ضد داعش نجد أن القوات العراقية نجحت، بمساندة التحالف الدولي والميليشيات الشيعية أيضًا، في استعادة السيطرة على مدن أساسية مثل تكريت والرمادي والفلوجة وبما يقدر بحوالي 50% من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في العراق في 2014.[6] ولكن تبقى معركة الموصل الأخطر والأصعب أمام التحالف الدولي لما

---

[1] كان من بين الأسباب التي ساقتها أنقرة لعدم الاشتراك في التحالف منذ البداية هو احتجاز داعش 49 مواطنًا تركيًا رهائن بعد اقتحام القنصلية التركية في مدينة الموصل في يونيو 2014 وخشية الحكومة التركية من الانضمام للتحالف خوفًا على حياة الرهائن. انظر: علي حسين باكير. "محددات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي". *مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية*. فبراير 2015. (متاح على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/4282) [آخر اطلاع: 2016/09/25].

[2] بشير عبد الفتاح. "تركيا وداعش..هل بدأت الحرب حقًا؟" *الجزيرة.نت*. أغسطس 2015. (متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/8/3/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%87%D9%84-%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D8%A7) [تم الاطلاع: 2016/09/25].

[3] Sarah Almukhtar and Tim Wallace. "Why Turkey is Fighting the Kurds Who Are Fighting Isis?" *The New York Times*. 12 August, 2015. (Available at: http://www.nytimes.com/interactive/2015/08/12/world/middleeast/turkey-kurds-isis.html?_r=0) [Retrieved: 25/09/2016].

[4] Semih Idiz. "Why is Turkey Stirring the Iraqi Cauldron." *AlMonitor*. December 2015. (Available at: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/12/turkey-iraq-troops-deployed-in-bashiqa-stirs-cauldron.html) [Retrieved: 25/09/2016].

[5] حمزة المصطفي. "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سورية". *مرجع سابق*، ص ص 17-26.

[6] لحصاد التحالف في عامين، انظر: بوابة الحركات الإسلامية. "بالأرقام.. عامان من ضربات التحالف على تنظيم داعش الدموي". 15 أغسطس 2016. (متاح على الرابط: http://www.islamist-movements.com/36815) [تم الاطلاع: 2016/09/26]. أيضًا:

تمثله من أهمية إستراتيجية ومعنوية لدى الأطراف. فهي آخر المعاقل الكبرى للتنظيم في العراق وتحريرها سيقضي على الطموحات الإقليمية التوسعية لداعش. ولكن تبقى الصعوبة الأكبر متمثلة في نتائج معركة الموصل على مستقبل العراق ككل: هل ستكون بداية جديدة لتصحيح المسار السياسي في البلاد أم ستكون بداية لحرب أهلية في بلد تمزقه الطائفية بالفعل؟ فالمحك ليس هزيمة داعش ولكن الأسلوب الذي سيتم به ذلك.[1]

ب. مسار سوريا

تبدو الحرب على داعش على الجبهة السورية أكثر تعقيدًا وتشابكًا وتعددًا في الأطراف بحيث أن الجميع لا يقبل الهزيمة ولا يستطيع الفوز في نفس الوقت[2]. هذه المباراة الصفرية هي أقرب إلى لعبة الدجاجة (the chicken game) في أدبيات نظرية المباريات. ووفقًا لهذه اللعبة فإن طرفي الصراع لا يفضل أي منهما التنازل للآخر ويؤدي تصرفهما هذا إلى أسوأ نتيجة ممكنة للطرفين.[3]

جاء الاقتراب الأمريكي في البداية منصبًا على العراق أولًا قاصرًا أهداف ضرباته الجوية في سوريا على حرمان داعش من "الملاذات الآمنة" وتجفيف مصادر تمويله دون السعي للقضاء عليه. ويعود السبب في ذلك إلى تخوف الولايات المتحدة من استدراجها إلى تدخل عسكري مباشر قد يكون بالغ التكلفة في ظل غياب معارضة موحدة وفعالة منسجمة مع المصالح الأمريكية.[4] حيث لا تعتبر واشنطن فصائل المعارضة السورية حليفًا إستراتيجيًا لتوجسهَا من توجهاتها الأيديولوجية. من جهتها، توجست فصائل المعارضة من ضربات التحالف لأنها لم تقتصر فقط على داعش ولكنها طالت أيضًا مقار فصائل معارضة إسلامية أخرى.[5]

كما كان لتضارب أهداف الأطراف الإقليمية الفاعلة – بصورة تتجاوز درجته في العراق بكثير – أثره في تجنب واشنطن مد حربها على داعش إلى سوريا. فقد اعترضت الدول الداعمة للمعارضة السورية – بوجه خاص تركيا – على منهج "داعش أولًا.. العراق أولًا" لاستثنائه النظام السوري. ودعت كل من السعودية وقطر وتركيا إلى دعم المعارضة السورية والاعتماد عليها في

BBC News. "Islamic State and the crisis in Iraq and Syria in maps." *BBC News*. (Available at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034) [Retrieved: 29/09/2016].

[1] يرى البعض أن تأخر معركة الموصل حتى الآن يرجع – بجانب الاستعداد المناسب لها – إلى التوافقات السياسية بين الأطراف المختلفة. حيث تواردت الأخبار عن اشتراط الولايات المتحدة عدم اشتراك قوات الحشد الشعبي الشيعية في المعركة تجنبًا لمواجهات طائفية بينهم وبين السنة في المدينة. كما هناك أيضًا مخاوف من محاولة الأكراد فيما بعد ضم المدينة إلى إقليم كردستان وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام انقسام العراق فعليًا واستثارة تركيا وربما محاولات ضمها للموصل ذات القيمة التاريخية لدى الأتراك. انظر: وحدة الدراسات العراقية. "معركة الموصل.. هل سيلتزم حيدر العبادي بشرطي باراك أوباما؟" *مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية*. 24 سبتمبر، 2016. (متاح على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/32403) [تم الاطلاع: 2016/09/26]. أيضًا:

Daniel Davis. "How Mosul's Liberation Could Lead to Another Iraqi Civil War." *Politico Magazine*. 17 September, 2016. (Available at: http://www.politico.com/magazine/story/2016/09/mosul-liberation-iraq-civil-war-214256) [Retrieved: 27/09/2016].

[2] لتحليل شامل حول تعقيد الأزمة السورية وصعوبة حلها، انظر:

Max Fisher. "Syria's Paradox: Why the War Only Ever Seems to get Worse?" *The New York Times*. 26 August, 2016. (Available at: http://www.nytimes.com/2016/08/27/world/middleeast/syria-civil-war-why-get-worse.html?_r=1) [Retrieved:01/09/2016].

[3] تتلخص اللعبة في أن هناك سيارتين تتجهان بسرعة تجاه بعضهما البعض. وبالتالي، إن لم يبتعد أحد السائقين عن المسار سيحصل الاصطدام. لكن في حال ابتعد أحد الطرفين عن المسلك لتجنب الاصطدام سيطلق عليه لقب "دجاجة" –كناية عن الجبن. وحسب النظرية، سيفضل الطرفان المخاطرة والبقاء في المسلك ومن ثم يزداد احتمال حدوث أسوأ سيناريو للطرفين. للمزيد، انظر: David Barash, *op.cit.*,

[4] حسن الحارث، *مرجع سابق*.

[5] حمزة المصطفى. "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سورية". *مرجع سابق*، ص ص. 17-26.

قتال داعش حتى لا يصب فراغ القوة الناتج عن تراجع داعش في مصلحة نظام الأسد.[1] فقد كان من مصلحة السعودية التخلص من نظام الأسد لوضع حد للتوسعات الإقليمية لإيران من خلال إفشال مخطط الهلال الشيعي.

كما دعت تركيا إلى إقامة منطقة آمنة على الحدود بينها وبين سوريا وفرض حظر جوي عليها[2]، وتحت إصرار واشنطن وتأكيدها لحلفائها العرب بأن أولوية مكافحة الإرهاب لا تعني التعاون مع النظام السوري، انضمت كل من السعودية والأردن والإمارات[3] إلى التحالف وأصرت أنقرة على عدم الانضمام إلا في حال توفر الشروط السابقة. ويبدو أن واشنطن كانت تخشى من أن يؤدي استهدافها لنظام الأسد إلى تعليق إيران للمفاوضات حول الملف النووي. فإيران هي الداعم الأساسي للأسد وحليفه التقليدي لعقود. ويأتي هذا في إطار الإستراتيجية الإيرانية الرامية إلى لعب دور إقليمي مهيمن من خلال ما أسماه البعض "الهلال الشيعي" الذي يمر عبر بغداد ودمشق وصولًا إلى حزب الله في لبنان. ومن ثم فإن استمرار الأسد يعني حماية ظهر حزب الله اللبناني وضمان ممر آمن للأسلحة العابرة إليه. ويتزايد هذا التطلع للدور الإقليمي بعد توقيع الاتفاق النووي والذي يؤذن بإنهاء عزلتها الدولية.[4]

على الجانب الآخر، استغل نظام الأسد ظهور داعش للترويج لفكرة شراكته في محاربة الإرهاب ومن ثم شرعنة استمراره. فبينما كان يقاتل المعارضة السورية، تركز الخطاب الرسمي على محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة ذات النسبة الأكبر من غير السوريين. وهكذا خدم ظهور داعش وتمدده في شمال سوريا وشرقها رواية النظام وعزز موقفه قبل انعقاد مؤتمر جنيف.[5] ومن هنا كان تجنب النظام استهداف التنظيم أو العمل على إضعافه، بل إنه في الكثير من الأحيان قام بمساعدته في وجه فصائل المعارضة.[6]

وجاء سقوط تدمر في أيدي داعش وتمدده في سوريا (وكذلك في العراق مع سقوط الرمادي) مربكًا للإدارة الأمريكية، الأمر الذي دفعها إلى التنسيق مع حزب الاتحاد الديمقراطي – الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني – ميدانيًا ومده بالأسلحة.[7] ويبدو أن تنظيم الدولة قد استغل مخاوف تركيا من صعود الأكراد ومحاولات استقلالهم ليضمن حيادها قبل تقدمه للسيطرة على مدينة عين العرب (كوباني)، والتي يرى بعض المحللين أن أنقرة تأخرت عن عمد في تقديم الدعم للمدينة لاقتناعها أن سيطرة داعش على المدينة أقل تهديدًا لأمنها من سيطرة الأكراد. وجاء الدعم الجوي الأمريكي المقدم للأكراد والذي مكنهم من طرد داعش من عين العرب وتل أبيض على الحدود التركية مقلقًا لأنقرة كثيرًا. ويرى البعض أن ذلك كان السبب الأساسي

---

[1] حسن الحارث، *مرجع سابق*. يبقى الخلاف بدرجة أساسية حول تعريف "المعارضة المعتدلة". ففي الوقت الذي تصنف فيه الولايات المتحدة جبهة النصرة على أنها تنظيم إرهابي وتستهدف مقارها، تشير بعض التقارير إلى دعم أطراف إقليمية معينة لها واقتناعها بإمكانية إعادة تأهيلها ومن ثم دمجها في المعارضة السورية.

[2] "محددات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي"، *مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية*. 24 فبراير 2015. (متاح على الرابط:) http://rawabetcenter.com/archives/4282 [تم الاطلاع: 2016/09/15].

[3] ولكن سرعان ما علقت السعودية مشاركتها في التحالف، كما أشرنا في السابق، لتفرغها لمواجهة تمدد الحوثيين. كما علقت الإمارات مشاركتها بعد حادثة الكساسبة بسبب ما أسمته عدم اهتمام الولايات المتحدة بتأمين وحدات إنقاذ الطيارين المفقودين ضمن العمليات العسكرية. حمزة المصطفي. "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سورية"، *مرجع سابق*، ص ص 17–26.

[4] هذا بالطبع بالإضافة إلى حرص إيران على حماية المزارات والمراقد الشيعية في سوريا. بشير عبد الفتاح. "إيران والتدخل العسكري الروسي في سوريا". *شؤون عربية*. العدد 164. شتاء 2015، ص ص 147–158.

[5] للمزيد حول مؤتمر جنيف للسلام في سوريا، انظر:

Aron Lund. “The Road to Geneva: the Who, When, and How of Syria’s Peace Talks.” *Carnegie*. 29 January 2016. (Available at: http://carnegie-mec.org/diwan/62631?lang=en) [Retrieved: 30/09/2016].

[6] حمزة المصطفي. "المواجهة مع داعش: أسبابها ومآلاتها المحتملة"، *سياسات عربية*. العدد 7، مارس 2014، ص ص 119–125.

[7] حمزة المصطفي. "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سورية"، *مرجع سابق*، ص ص 17–26.

لانضمام تركيا للتحالف في أغسطس 2015 والذي بموجبه فتحت قواعدها الجوية أمام طائرات التحالف مقابل إطلاق يدها في استهداف عناصر حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وخارجها.[1]

في أعقاب ذلك، جاء الإعلان الروسي عن بدء حملة عسكرية في سوريا في 30 سبتمبر 2015. وتتعدد الأسباب لفهم هذا التدخل، ولكنها تدور بشكل عام حول تحقيق عدة أهداف: أولًا، يعتبر النظام السوري هو آخر حليف لروسيا في المنطقة ومن ثم هناك حرص على حمايته لموازنة النفوذ الأمريكي واستعادة المكانة الدولية. ثانيًا، هناك المصالح الاقتصادية المتمثلة في احتكار روسيا لحق التنقيب عن النفط في سوريا. وثالثًا، للعمل على منع إقامة خط الغاز القطري–التركي عبر سوريا إلى أوروبا لتأثيره على الغاز الروسي في السوق الأوروبية وإضعافه لمركز روسيا أمام الغرب وخاصة فيما يتعلق بتسوية الأزمة الأوكرانية.[2]

وبناء على هذا تتلاقى روسيا وإيران حول مجموعة من الأهداف في سوريا أهمها العمل على منع إسقاط نظام الأسد أو انتقال سوريا من محور إقليمي–دولي إلى آخر. ومن ثم من مصلحتهما المشتركة منع بروز معارضة عقلانية موحدة والعمل على أن تصب أي خسارة لقوات النظام لمصلحة داعش.[3] إلا أن الأمر لا يخلو من بعض نقاط الخلاف وأهمها: التنسيق العسكري بين روسيا وإسرائيل في سوريا وتوجس إيران من احتمالات السعي لتحجيم نفوذها الإقليمي. كذلك تتخوف إيران من خطر إقصائها من الساحة السورية تحت وطأة التدخل الروسي، خاصة أن روسيا عمدت في الكثير من الأحيان إلى خرق اتفاقات الهدنة التي أبرمتها إيران مع فصائل مسلحة من المعارضة السورية،[4] وامتناع روسيا في أحيان كثيرة عن توفير الغطاء الجوي لمساندة تقدم الميليشيات الشيعية.[5]

وهكذا عزز التدخل الروسي من قوة الأسد بعد أن كانت قواته تفقد الكثير من السيطرة. كما سعت إيران إلى استغلال ذلك في تحسين الموقف الميداني للنظام بما يعزز من موقفه التفاوضي أثناء التسوية السياسية فقامت بإرسال المزيد من القوات، ودفعت بحزب الله إلى التعزيز من قواته المتواجدة في سوريا. ويبدو أن الهدف الإيراني يصب في الدفع باتجاه تسوية سلمية تقوم على نظام المحاصصة على غرار لبنان.[6] فقد تركزت جهود النظام وحلفائه على شمال سوريا من أجل فرض حصار على الأحياء التي تسيطر عليها المعارضة في مدينة حلب[7] وقطع طرق إمدادها مع تركيا وإعادة السيطرة على المعابر فيها.[8] وهو الأمر الذي يتطابق

---

[1] للمزيد حول موقف تركيا في أزمة كوباني، انظر: "محددات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي"، *مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.*

[2] مجاهد مأمون ديرانية. "التدخل الروسي في سوريا كيف ولماذا؟" *البيان.* العدد 342. ديسمبر 2015، ص ص 42-46.

تدعم تركيا والولايات المتحدة خط الغاز القطري لموازنة إيران وتنويع واردات الغاز لأوروبا بعيدًا عن النفوذ الروسي. من جهتها تدعم روسيا إنشاء خط أنابيب غاز يمر من إيران – العراق – سوريا معتقدة أنها تستطيع التأثير على إيران للتحكم في واردات الغاز إلى أوروبا. ويرى البعض أن لروسيا مصلحة في دعم التحالف الإيراني العراقي السوري لأن من شأنه أن يحميها من دعم السنة للمتمردين المسلمين في شمال القوقاز. انظر: نوران شفيق. "شرق أوسط روسي: ما وراء تدخل موسكو عسكريا في سوريا" اتجاهات الأحداث. العدد 15. يناير/ فبراير 2016.

[3] استهدفت الضربات الروسية بالأساس مواقع المعارضة السورية، حيث إن أقل من 10% من الضربات تم توجيهها لداعش. انظر: قتيبة العاني. "التحالف الدولي ضد داعش: ضبابية الرؤية وهلامية التنفيذ"، *آراء حول الخليج.* العدد 104. فبراير 2016، ص ص 66-68.

[4] بشير عبد الفتاح. "إيران والتدخل العسكري الروسي في سوريا". *شؤون عربية*. العدد 164. شتاء 2015، ص ص 147-158.

[5] وحدة تحليل السياسات. "ريف حلب الجنوبي في الإستراتيجية الإيرانية". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. أغسطس 2016، ص 6.

[6] بشير عبد الفتاح. "إيران والتدخل العسكري الروسي في سوريا". *مرجع سابق.*

[7] للمزيد حول أهمية حلب في الصراع الدائر، انظر:

Ben Hubbard. "In Syria, Battles for Aleppo Seem as endless as the War Itself." *The New York Times*. 12 August 2016. (Available at: http://www.nytimes.com/2016/08/13/world/middleeast/syria-aleppo.html?_r=0)[Retrieved: 28/09/2016].

[8] وحدة تحليل السياسات. "الوضع الميداني والانعكاسات المحتملة للتنسيق الروسي–الأمريكي في سوريا". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. يوليو 2016، ص ص 1-3.

مع سيناريو "سوريا المفيدة" الذي عبر عنه الأسد في خطابه في 2015 والذي يشير إلى السيطرة على ممر يربط المنطقة الساحلية السورية بمعاقل حزب الله في لبنان والعاصمة دمشق.[1]

وقد قضى التدخل الروسي على الرغبة التركية في إقامة منطقة آمنة على حدودها مع سوريا. ولهذا يرى بعض المحللين أن تركيا تعمدت إسقاط الطائرة الروسية التي دخلت المجال الجوي التركي في 24 نوفمبر 2015 لتوريط الناتو في تأمين حدودها مع سوريا، وهو الأمر الذي لم تلق فيه دعمًا كبيرًا من الناتو وحلفائها الغربيين. وعلى الرغم من أنّ تركيا داومت على قصف قوات حماية الشعب الكردية بالمدفعية لمنع تمددها على الحدود الجنوبية، إلا أن فعالية ذلك ظلت محدودة. واستمرت سيطرة الأكراد على المزيد من الأراضي في ظل استمرار تلقيهم الدعم من كل من الولايات المتحدة وروسيا.[2] فقد ظهرت في أكتوبر 2015 قوة عسكرية على الساحة السورية تعرف باسم "قوات سوريا الديمقراطية" والتي تتكون بالأساس من وحدات حماية الشعب الكردي إضافة إلى بعض العناصر العربية القبلية. وتروج هذه القوة نفسها باعتبارها "قوة عسكرية وطنية موحدة لجميع السوريين."[3] والملاحظ أن هذه القوة قد لاقت قبولًا ودعمًا من العديد من الأطراف أهمها الولايات المتحدة وروسيا. فالولايات المتحدة كانت في حاجة إلى عنصر سوري "معتدل" لمحاربة داعش على الأرض، واستخدمت روسيا دعم الأكراد كورقة ضغط على تركيا وانتقامًا لإسقاط الأخيرة لطائرتها السوخوي. كما رأت موسكو أن صعود هذه القوة من شأنه المزيد من التفكيك للمعارضة – وهو ما يصب في مصلحة نظام الأسد – خاصة أن قوات سوريا الديمقراطية لم تعلن صراحة موقفها تجاه نظام الأسد وأعطت الأولوية لمحاربة داعش وطرده من محافظة الرقة ومناطق أخرى في شمال سوريا وشرقها.[4]

بدورها فإن تركيا رأت في هذا الدعم تهديدًا أمنيًا لها ورفضت أي تمدد لقوات سوريا الديمقراطية في الشمال السوري ولوحت أكثر من مرة باستخدام القوة لمنع ذلك. وهو الأمر الذي حدث بالفعل في 24 أغسطس 2016 عندما قامت تركيا بإرسال دبابات وقوات خاصة داخل الأراضي السورية ودعم هجوم المعارضة السورية على مدينة جرابلس الحدودية في عملية "درع الفرات". وبمجرد طرد داعش من المدينة، أمهلت تركيا قوات سوريا الديمقراطية ثلاثة أيام لسحب قواتها إلى شرق نهر الفرات.[5] وحرصًا من واشنطن على عدم خسارة الدعم التركي الحيوي في مواجهة داعش قامت – مؤقتًا – بسحب دعمها للأكراد. وظهر ذلك جليًّا في دعوة نائب الرئيس الأمريكي، أثناء زيارته لأنقرة، قوات حماية الشعب الكردية إلى الانسحاب إلى شرق الفرات.[6]

ويلاحظ أن هذا التدخل التركي قد جاء بعد أسبوع من سماح إيران للطائرات الروسية باستخدام قاعدة همدان الجوية. وأثارت هذه الخطوة – على الرغم من عدم تكرارها – عدة توقعات فيما يتصل بالتنسيق الروسي الإيراني. وإن كان على الأرجح

---

[1] للمزيد حول سوريا المفيدة والسياسة الإيرانية في هذا الصدد، انظر: المركز الإعلامي. 'سوريا المفيدة'.. لتمكين الوجود الإيراني في المنطقة". *مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية*. سبتمبر، 2016. (متاح على الرابط:http://rawabetcenter.com/archives/32413) [تم الاطلاع في 2016/09/28].

[2] وحدة تحليل السياسات. "دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. أغسطس 2016. (متاح على الرابط: http://dohainstitute.org/release/2fa440fe-3eb8-4ba6-970d-5f0498f8ee84)[تم الاطلاع: 2016/09/29].

[3] وحدة تحليل السياسات. "قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. يناير 2016، ص1.

[4] وحدة تحليل السياسات. "قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. يناير 2016، ص ص 1-4.

[5] وحدة تحليل السياسات. "دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. أغسطس 2016. (متاح على الرابط: http://dohainstitute.org/release/2fa440fe-3eb8-4ba6-970d-5f0498f8ee84)[تم الاطلاع: 2016/09/29].

[6] "بايدن يدعو الأكراد للتراجع.. لضمان الدعم الأمريكي". *المدن*. 24 أغسطس 2016.(متاح على الرابط: http://www.almodon.com/arabworld/2016/8/24/%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A)[تم الاطلاع: 2016/09/29].

أن أنباء تمكن قوات المعارضة السورية من فك الحصار الذي فرضته قوات النظام وحلفاؤه على الأحياء الشرقية في مدينة حلب في يوليو 2016 كانت المحفز لمثل هذه الخطوة لتعزيز الوضع الميداني للأسد مرة أخرى استباقًا لأي جولة مباحثات أو مفاوضات جديدة قد تحدث. كما أن الواقعة كان لها تأثير رمزي وسياسي ونفسي كبير على الأطراف الأخرى، وهو الأثر الذي سعت إليه روسيا تحديدًا ولذلك سارعت بالإعلان عن الخطوة على الرغم من رغبة إيران الواضحة في التعتيم عليها.[1] ويبدو أن هذه الخطوة قد حققت أثرها في إرباك السياسة الأمريكية إلى جانب مؤشرات التقارب الروسي– التركي، فسارعت إلى تأييد تركيا في موقفها من الأكراد.[2]

وبشكل عام، كانت العمليات الميدانية التي تقوم بها الأطراف المختلفة تهدف إلى تعزيز الموقف التفاوضي نظرًا للتناقض وانعدام الثقة بينها وانخراطها في لعبة صفرية لا تنتهي. وينطبق هذا على التدخل التركي الذي هدف أيضًا إلى ضمان مكان لتركيا في الترتيبات الأمنية والسياسية التي اجتمع الروس والأمريكان على صياغتها. فقد اجتمع وزيرا خارجية البلدين في جنيف في 26 أغسطس لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق هدنة بشأن سوريا وإحياء المفاوضات. كما أن نظام الأسد نفسه أراد استباق أي اتفاق عسكري أمريكي–روسي من خلال فرض تسوية "الجوع أو الركوع" على حلب.[3]

وبالفعل توصلت الولايات المتحدة وروسيا لاتفاق هدنة في سوريا في سبتمبر 2016. وعلى الرغم من إصرار الولايات المتحدة على عدم نشر البنود الكاملة للاتفاق، إلا أن ما تم الكشف عنه يشير إلى التوافق على استهداف جبهة فتح الشام (النصرة سابقًا) بجانب تنظيم داعش بما يعنيه ذلك عمليًا من إضعاف للمقاومة نظرًا لتشابك قوات النصرة مع تلك التابعة للمعارضة السورية. ويبدو أن الطرفين اتفقا على فرض الهدنة في حلب وفتح طريق الكاستيلو مقابل إطلاق يد روسيا والأسد في ريف حلب وإدلب وحماة. وهي البنود التي تشير إلى أن واشنطن لا تريد تغييرًا إستراتيجيًا في حلب حتى انتخاب الإدارة الجديدة. على العكس، فإن موسكو عازمة على مواصلة قصف الجيش الحر والفصائل المعارضة بذريعة محاربة الإرهاب لترسيم الحدود

---

[1] Moritz Pieper. "Why has Russia Been Flying Airstrikes Over Syria from an Iranian Airbase?" *The Wire.* 26/08/2016. (Available at: http://thewire.in/61911/why-has-russia-been-using-an-iranian-airbase/)[Retrieved: 29/09/2016].

[2] بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، وإزاء غياب الحزم في الموقف الأمريكي تجاهها، بدأت تركيا في دق أبواب روسيا والعمل على إنهاء القطيعة بينهما والتي تسبب فيها إسقاط الطائرة الروسية. وظهرت نتائج هذا التقارب مع زيارة أردوغان لروسيا حيث بادرت موسكو بإغلاق مكتب التمثيل التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) والذي تعتبره تركيا تنظيمًا إرهابيًا، وذلك بعد أن كانت موسكو سمحت بفتح مكتب تمثيلي له في أعقاب أزمة إسقاط الطائرة. وبجانب المصالح الاقتصادية بين البلدين والتي تضررت من تدهور العلاقات، يرى بعض المحللين أن تركيا على قناعة باستمرار الانكفاء الأمريكي عن المنطقة، وأن حالة الفراغ الأمريكي استغلتها روسيا للعودة كلاعب إقليمي ودولي مهم، ومن ثم ليس من مصلحة تركيا استمرار القطيعة عنها. من جهتها، فإن روسيا لا تريد التورط أكثر من ذلك ولكنها تسعى إلى تسوية تحفظ مصالحها وتخلف حالة توازن في مواجهة إيران والتي وإن بدا التنسيق بينهما على أعلى مستوياته، إلا أنه تنسيق الضرورة ولا يمنع وجود تناقض متزايد ومستمر فيما يتعلق بواقع ومستقبل النظام. أما فيما يتصل بإيران، فنجد تلاقيًا في المصالح بينها وبين أنقرة بخصوص الأكراد وإمكانية تمتعهم بقدر كبير من الاستقلالية. وكانت إيران كثفت من هجماتها أيضًا على قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني والفصائل الكردية في شمال العراق ذات النزعة الاستقلالية والتي تصاعدت هجماتها في الداخل الإيراني. لمزيد من التفاصيل، انظر: وحدة تحليل السياسات. "دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه" *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.* أغسطس 2016. (متاح على الرابط: http://dohainstitute.org/release/2fa440fe-3eb8-4ba6-970d-5f0498f8ee84)[تم الاطلاع: 2016/09/29]، أيضًا: ماجد عزام. "التقارب التركي الروسي.. الخلفيات والآفاق" *أورينت.نت.* 2016/06/26. (متاح على الرابط: http://orient-news.net/ar/news_show/115981/0/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82) [تم الاطلاع: 2016/09/29].

[3] نفذ النظام السوري هذه الإستراتيجية في حمص والتي تقضي بـ"خروج آمن" للمقاتلين بأسلحتهم الخفيفة وإخراج المدينة من معادلات الصراع. انظر: وحدة تحليل السياسات. "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية" *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.* أغسطس 2016.

الفاصلة في سوريا. ومن هنا يمكن فهم خروج داريا من المعادلة حيث تقع في إطار السعي للقضاء على جيوب المعارضة حول دمشق وتهجير السكان ضمن حدود ما يعرف بـ"سوريا المفيدة".[1]

وبعد خمسة أيام فقط، انهارت الهدنة فعليًا. وقد كان الانهيار في حد ذاته متوقعًا — ولم يكن الأول أيضًا[2] – لأن الأطراف كلها ترى مكسبًا أكثر في عدم الالتزام يدعم من موقفها النسبي ضد الأطراف الأخرى قبل بدء التفاوض حول أي عملية سياسية. وفي ظل الخروقات التي لم تتوقف قط منذ الإعلان عن هذه الهدنة، يصبح التساؤل الأجدى: هل كانت هناك حقًا هدنة في سوريا؟[3]

الخاتمة والمآلات المحتملة

يتبين من خلال تتبع عمليات التحالف والتحركات السياسية المصاحبة والمضادة له أن داعش أصبحت الحجة التي تسمح للأطراف بالتدخل لمحاربة خصومها في العراق وسوريا، بل وفي أماكن أخرى أيضًا. بحيث أن المشهد أصبح أقرب إلى أجندات دولية تتزاحم وتتصارع أكثر من كونها تشكل تحالفًا دوليًا – أو تحالفات إقليمية – لمكافحة الإرهاب. فالنظام الإقليمي المتشكل وفقًا لموازين القوى والنفوذ التي عكستها سايكس بيكو يكون من جديد عرضة لتغير عميق نتيجة للتغيرات في موازين القوى والنفوذ الدولي والإقليمي. ويستخدم كل فاعل حجة الحرب على داعش كأداة لتشكيل هذا النظام بما يخدم مصالحه ويعزز من نفوذه. ويبدو أن دور القوى الخارجية بالأساس هو العمل على منع هيمنة قوة إقليمية معينة ومحاولة احتواء آثار الديناميات الداخلية للمنطقة وصراعاتها. وستكون الدولُ العربية في هذا السياقِ المفعولَ به أكثر منها فاعلًا إقليميًا موازنًا، في المقابل يبرز دور كل من إيران وتركيا كقطبين أساسيين في الإقليم.

وهكذا، وإن كان داعش ميدانيًا يخسر مدنًا سبق أن كانت تحت سيطرته، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال أن نهاية التنظيم باتت وشيكة. حيث تتطلب هزيمة التنظيم نهائيًا معالجة السياق الذي أفرزه، وإلا سنكون كمن يعالج عوارض المرض ويتجاهل مسبباته. فداعش وأخواتها تتغذى على حالة سياسية وصل إليها الإقليم، وستظل تتمدد أو تنتقل من مكان لآخر. ولهذا مثلًا تمددت في ليبيا[4]، وقد تمتد إلى أماكن أخرى مستغلة أجواء الفوضى وضعف الدولة وإنهاك المجتمع. ولا يشير ضعف الدولة هنا إلى

---

[1] للمزيد حول أسباب سيطرة النظام على درايا، انظر: وحدة تحليل السياسات. "دلالات خروج داريا من معادلات الصراع في سوريا". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. سبتمبر 2016. (متاح على الرابط: http://dohainstitute.org/release/dbbbfc39-95d4-4767-a9b6-7d2a22824ec4) [تم الاطلاع: 2016/09/30].

[2] كانت هناك هدنة سابقة مدعومة بقرار أممي رقم 2254 في ديسمبر 2015 ولم يصمد أيضًا وسرعان ما انتهت الهدنة المزعومة، انظر: "قرار مجلس الأمن رقم 2254 بشأن سوريا". *الجزيرة.نت*. (متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/20/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-2254-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7) [تم الاطلاع: 2016/09/30].

[3] حول ملابسات انهيار اتفاق الهدنة الأخير: عمر سعيد. "كيف انهارت الهدنة السورية بعد خمسة أيام". *مدى مصر*. 21 سبتمبر 2016. (متاح على الرابط: http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85%D8%9F) [تم الاطلاع: 2016/09/30].

[4] طالت الضربات الأمريكية معاقل داعش في ليبيا مما يشير إلى إمكانية توسع التحالف الدولي أيضًا ليشمل ليبيا. للمزيد: وحدة تحليل السياسات. ""داعش" وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا". *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. يناير 2016.

أيضًا: وحدة تحليل السياسات. "هل بات التدخل الأمريكي– الأوروبي وشيكًا في ليبيا؟" *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. يونيو 2016.

قوتها العسكرية ولكن قدرتها على إرساء قاعدة من الحقوق والحريات للمواطنين في إطار وحدة وطنية عابرة للإثنية والعرقية والطائفية.

*****

العالم الإسلامي والمسلمون في خطابات مرشحي الرئاسة الأمريكية 2016: "دونالد ترامب وهيلاري كلينتون"

سماح عبد الصبور عبد الحي*

مقدمة:

تعد الانتخابات الأمريكية حدثًا مهمًا على الساحة الدولية وليس فقط شأنًا داخليًا أمريكيًا، وذلك نتيجة وضع الولايات المتحدة في ميزان القوى العالمية، والدور الذي تقوم به على الساحة الدولية. ومن هنا تأتي أهمية اختيار رئيسٍ جديدٍ للولايات المتحدة الأمريكية والذي يتولى السلطة التنفيذية ويرسم ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه دوائر العالم الأخرى. وتعد الانتخابات الأمريكية التي تجري في نوفمبر 2016 هي الانتخابات الثامنة والخمسين لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وتجرى الانتخابات للاختيار ما بين هيلاري كلينتون وزير الخارجية في عهد الرئيس أوباما ومرشحة الحزب الديمقراطي، وما بين دونالد ترامب رجل الأعمال الأمريكي مرشحًا عن الحزب الجمهوري. كما يوجد مرشحون آخرون إلا أن المنافسة الانتخابية ما زالت تجري بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري لحصولهما في العادة على أعلى الأصوات.

وتمثل الدائرة العربية والإسلامية أهمية كبرى في الإستراتيجية الأمريكية العالمية. وتحتل قضايا العالم الإسلامي جزءًا كبيرًا من خطابات مرشحي الرئاسة الأمريكية (ترامب وهيلاري كلينتون). وتأتي تلك الدراسة لتحليل رؤية مرشحي الرئاسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي وقضاياه وموضوعاته وفواعله. ولقد جاء الحديث عن الإسلام والمسلمين في خطابات مرشحي الرئاسة الأمريكية ليشمل ليس فقط الحديث عن الدول القومية العربية والإسلامية والتي تدخل في نطاق العالم الإسلامي؛ بل امتد الخطاب ليشمل الجماعات والأقليات المسلمة في الغرب. وقد مثل الآخر المسلم على اختلاف دوائر انتمائه جزءًا كبيرًا من خطاب الهوية لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية.

العالم الإسلامي بين الرؤية الكلية والرؤية الجزئية لمرشحي الرئاسة الأمريكية

يعتمد تقسيم الورقة البحثية على التفرقة بين الرؤية الكلية والرؤية الجزئية لمرشحي الرئاسة الأمريكية حول الإسلام والمسلمين. حيث تعتمد الرؤية الكلية على التقسيم الحضاري وليس الجغرافي للعالم الإسلامي كونه يحوي من يدينون بالإسلام في أي بقعة جغرافية حتى في الداخل الأمريكي. بينما تتضمن الرؤية الجزئية قضايا العالم الإسلامي اعتمادًا على التقسيم الجغرافي. ولذا تأتي فلسفة تقسيم الورقة إلى جزأين وهما:

***الجزء الأول** والذي يتحدث عن صورة الإسلام والمسلمين بصورة كلية في خطابات مرشحي الرئاسة الأمريكية. ويمثل ذلك الجزء رؤية كلية للصورة الذهنية للإسلام والمسلمين بوجه عام على اختلاف دوائر انتماءات المسلمين القومية المختلفة لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية. ولذا يشمل ذلك الجزء أيضًا الحديث عن الأقليات المسلمة في الغرب. تلك الرؤية تمثل جزءًا هامًا من خطاب الهوية لدى كلا المرشحين. ويحدد ذلك الخطاب علاقة الأنا الأمريكي بالآخر المسلم في الداخل الأمريكي والغربي وفي الخارج العربي والإسلامي. كما يرصد ذلك الجزء أيضًا ردود فعل المسلمين في دوائر هوياتهم المختلفة داخل الغرب وخارجه تجاه خطاب الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

* مدرس مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

***الجزء الثاني** والذي يشمل الرؤية الجزئية لقضايا العالم الإسلامي, وذلك استنادًا على التقسيم الجغرافي وليس الحضاري للعالم الإسلامي كما هو الحال في الجزء الأول. وبالتالي يشمل ذلك الجزء قضايا الدول العربية والإسلامية السياسية والاقتصادية والثقافية, وكذا الموضوعات المختلفة التي ترتبط بتلك القضايا الكبرى تبعًا لرؤى مرشحي الرئاسة الأمريكية. وهنا يمكن استدعاء الدوائر القومية المختلفة للمسلمين من الدائرة العربية والآسيوية والأفريقية واستبعاد الدائرة الغربية, وبالتالي يمكن استدعاء وضع سوريا والعراق وقضايا باكستان وأفغانستان وإيران وغيرهم من دول العالم الإسلامي.

أولًا: الأنا والآخر في خطاب الهوية لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية وموقع الإسلام والمسلمين منه:

يأتي الحديث عن الإسلام والمسلمين في خطابات كل من ترامب وهيلاري كلينتون ضمن الرؤية الكلية للأنا الأمريكي في علاقته بالآخر المسلم على اختلاف مستويات انتماء الآخر المسلم القومية والحضارية. فهناك المسلمون الأمريكيون، وهناك المسلمون العرب، وهناك المسلمون غير العرب وغير الأمريكيين. وتختلف روية كل من ترامب وهيلاري كلينتون تجاه المسلمين في دوائر انتماءاتهم المختلفة ما بين إعلان العداء للآخر المسلم كما جاء في خطابات ترامب أو الانفتاح على الآخر المسلم في خطابات هيلاري كلينتون. وهو ما يمكن تناوله في خطاب الهوية وموقع الأنا الأمريكي في علاقتها بالآخر المسلم في إطار الرؤية الكلية للأنا والآخر لدى كل من ترامب وهيلاري كلينتون.

1- الرؤية الكلية وخطاب الهوية للأنا والآخر لدى ترامب وموقع الإسلام والمسلمين منه:

ينتمي دونالد ترامب للحزب الجمهوري وهو رجل أعمال أمريكي. ويتبنى ترامب رؤية واقعية تقوم على أهمية ومحورية بناء الدولة القومية القوية وتأمين الحدود. حيث يرى ترامب أن الولايات المتحدة فقدت جزءًا كبيرًا من قوتها بعد الحرب الباردة، ولذا فإنه يرى ضرورة استعادة قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والاقتصادية داخليًا وخارجيًا. وتتبنى حملة ترامب شعار "أمريكا أولًا" و"استعادة قوة أمريكا". وصرح ترامب بأنه يسعى لجعل مصلحة الشعب الأمريكي والأمن الأمريكي هو المحرك الأول للسياسة الخارجية الأمريكية في حالة فوزه. وبناء على ما سبق يعارض ترامب الدخول في اتفاقيات تخفيض التسلح الأمريكي، كما يعارض شعارات التدخل الإنساني، ويتحفظ ترامب على الانجراف وراء التكتلات الإقليمية والدولية التي تفرض التزامات واسعة على الولايات المتحدة في حماية أمن حلفائها في الناتو والأمم المتحدة[1]. ولذا يرى ترامب أن أمن الحدود الأمريكية هو أمر غير قابل للجدل حتى إنه اقترح بناء جدار على الحدود مع المكسيك لمنع المهاجرين من الدخول للولايات المتحدة. تلك الرؤية القومية الضيقة التي يتبناها ترامب جعلت له موقفًا متشددًا إزاء الآخر المسلم وحتى تجاه مسلمي الولايات المتحدة وأوروبا. حيث إن خطاب الهوية لدى ترامب ينظر للذات الأمريكية نظرة استعلائية واستبعادية تجاه الآخر المسلم وغير المسلم من المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية من أمريكا اللاتينية وغيرهم. **ولذا تأتي الرؤية الكلية للأنا الأمريكي لدى ترامب في علاقته بالآخر المسلم استنادًا على خطاب الهوية لدى ترامب كالتالي:**

1- **"تقديم صورة الولايات المتحدة كمنقذ للعالم من الإسلام الراديكالي:** يتبنى ترامب رؤية قائمة على محورية الدور الأمريكي عالميًا. ويروج ترامب لصورة الولايات المتحدة الأمريكية "كشرطي عالمي". فيرى ترامب أن الولايات المتحدة لديها

[1] Donald Trump's Foreign Policy Speech, **the new york times**, APRIL 27, 2016,available at: (http://www.nytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign policy.html?_r=0&module=ArrowsNav&contentCollection=Politics&action=keypress&region=FixedLeft&pgtype=article)

الكثير لتفخر به، حيث إنها أنقذت العالم من النازية ثم الاشتراكية. وأن المهمة القادمة هي القضاء على الإسلام الراديكالي –كما يصفه ترامب في خطاباته –كهدف أولي في السياسة الخارجية الأمريكية حتى لو اضطر إلى استخدام القوة العسكرية.

2- تصور وجود صراع أيديولوجي مع المسلمين في الداخل الأمريكي وفي الخارج: يرى ترامب أن الصراع مع الإسلام الراديكالي ليس فقط صراعًا مسلحًا ولكنه صراع أيديولوجي كما هو الحال في الصراع في فترة الحرب الباردة. وأن ذلك الصراع لا يقتصر على دول العالم الإسلامي، بل إنه يرى أن جزءًا كبيرًا من الصراع ضد الإسلام الراديكالي يدور في الداخل الأمريكي؛ حيث يعيش حسب وجهة نظر ترامب مهاجرون متشددون داخل الولايات المتحدة. ولذا يرى ترامب ضرورة وقف الهجرة التي تجلب المتشددين للولايات المتحدة حتى لا يكون هناك أي فرصة لتكرار حادثة مثل 11 سبتمبر حسب قوله[1].

3- منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة الأمريكية: دعا ترامب إلى وقف "كامل وكلي" لدخول المسلمين إلى الولايات المتحدة على أساس أنه ليس هناك خيارٌ آخر في ظل كون المسلمين يشكلون خطرًا على الولايات المتحدة حسب رؤية ترامب. وأعلن ترامب أنه في حال فوزه بالرئاسة لن يترك بلاده فريسة لهجمات المسلمين الذين وصفهم ترامب بأنهم لا يؤمنون بشيء آخر سوى "الجهاد، ولا يحترمون حياة الإنسان" حسب قوله[2]. ولذا فإنه في حال فوزه فإنه يستعد لمجموعة من القرارات التي تقلل من عدد الجالية المسلمة في أمريكا. كما أنه سيضع قاعدة بيانات خاصة بالمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة هوياتهم وتسهيل مراقبتهم وكذلك فإنه يسعى لترحيل 11 مليون مهاجر غير شرعي في الولايات المتحدة عبر مراحل.

4- تصدير خطاب كراهية المسلمين للولايات المتحدة: يرى ترامب أن المسلمين هم الذين يكرهون الولايات المتحدة، ولذا يجب أن تبقى الحدود مغلقة أمام المسلمين حتى يتم التوصل لأسباب تلك الكراهية. وصرح ترامب بأنه "أعتقد أن الإسلام يكرهنا، كراهية هائلة، وعلينا أن نكون يقظين جدًا، وعلينا أن نكون حذرين للغاية".[3] وبالتالي يعتقد ترامب في كراهية المسلمين لبلاده ولذا وجب منع دخولهم البلاد حتى التحقق من أسباب الكراهية حسب وجهة نظره.

وقد أثارت تصريحات ترامب العنصرية ردود فعل المسلمين على اختلاف دوائر انتماءاتهم القومية فقد عبر رئيس بلدية لندن صادق خان – وهو أول مسلم يفوز بذلك المنصب – عن قلقه من أنه قد لا يستطيع السفر إلى الولايات المتحدة إذا ما أصبح ترامب رئيسًا، وهو تصريح ذو دلالة هامة من أحد مسلمي أوروبا. ويمثل صادق خان في الوقت ذاته جزءًا من الحكومة البريطانية ذات العلاقات الواسعة مع الولايات المتحدة[4]. كما أثارت تصريحات ترامب حفيظة مسلمي أمريكا الذين يرون أنفسهم مواطنين أمريكيين ينتمون لديانة مختلفة وهم جزء من الشعب الأمريكي الذي ينوي ترامب الترشح عنه. ولذا فقد هاجم نهاد عواد، المدير التنفيذي لمجلس العلاقات الأمريكي الإسلامي، ترامب بالقول "هذا تصرف شنيع من شخص يود تسلم أعلى منصب في البلاد. إنه تصرف أهوج وغير أمريكي". كما انتقده رئيس مجلس العلماء في باكستان قائلًا إن تصريحات ترامب تروج للإرهاب. كما رفضت ذلك الناطقة باسم وزارة الخارجية الإندونيسية وأكدت موقف بلادها الثابت غير الداعم للإرهاب[5]. وهي ثلاثة ردود

---

[1] **Ibid**.

[2] دونالد ترامب يدعو لمنع المسلمين من دخول الولايات المتحدة, 7 ديسمبر 2015, متاح على:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/12/151107_donald_trump_us_ban_muslim

[3] Donald Trump: 'I think Islam hates us, march 10, 2016- CNN,

http://edition.cnn.com/2016/03/09/politics/donald-trump-islam-hates-us/

[4] ترامب: منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة مجرد اقتراح, 12 مايو 2016, متاح على:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/05/160511_trump_softens_stance_on_muslim_ban

[5] دونالد ترامب يدعو لمنع المسلمين من دخول الولايات المتحدة, **مرجع سبق ذكره**.

فعل مختلفة تبعًا لاختلاف مستويات انتماء الآخر المسلم سواء الذي يتشارك مع ترامب الهوية القومية "مسلمو أمريكا" أو الانتماء الحضاري الأكبر للحضارة الغربية "مسلمو أوروبا" أو الذي لا يتشارك مع ترامب أي انتماءات قومية أو حضارية "مسلمو آسيا وأفريقيا كمثال".

2- الرؤية الكلية وخطاب الهوية للأنا والآخر لدى هيلاري كلينتون وموقع الإسلام والمسلمين منه: تختلف رؤية هيلاري كلينتون بشكل كبير عن رؤية ترامب في رؤية الأنا الأمريكي وعلاقته بالآخر المسلم. وتتبنى المرشحة عن الحزب الديمقراطي رؤية أكثر انفتاحية على الآخر، حيث تؤمن بوجود مشترك قومي وحضاري وإنساني مع الآخر المسلم داخل الولايات المتحدة وخارجها. ويقدم خطاب كلينتون علاقة الأنا الأمريكي بالآخر المسلم في صورة تشاركية لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية في ظل إيمان كلينتون بمفاهيم الديمقراطية والتشاركية والانفتاح على الآخر وتفعيل الدبلوماسية الرسمية والشعبية في التعامل مع دول العالم الإسلامي والشعوب المسلمة. وتتخذ هيلاري كلينتون موقفًا معارضًا إزاء تصريحات ترامب، حيث ترى أنها تصريحات عنصرية وتمثل خطورة على الديمقراطية الأمريكية ودولة الحريات. كما ترى أن منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة سوف يضر بعلاقة أمريكا بحلفائها في الشرق الأوسط. **وتتلخص رؤية كلينتون للأنا الأمريكي في علاقته بالآخر المسلم في التالي:**

أ- **المسلمون في الداخل الأمريكي هم جزء لا يتجزأ من الشعب الأمريكي.** انطلاقًا من مبادئ المساواة والمواطنة في الدستور الأمريكي ترى كلينتون أن المسلمين هم جزء من النسيج الأمريكي وأنهم يخدمون في القوات المسلحة الأمريكية ضد المتشددين في الخارج[1]. وأن التصريحات العنصرية لترامب تشجع على مناخ التطرف الذي تسعى الولايات المتحدة للقضاء عليه. حيث ترى كلينتون أن ترامب ليس على حق في تشويه صورة المسلمين، وأن اقتراحه بمنع دخول المسلمين للولايات المتحدة هو انتهاك لمبدأ الحرية الذي يدعمه الدستور الأمريكي.

ب- **تبني رؤية تشاركية في العلاقة مع الآخر ودعم التحالفات القوية:** تؤمن كلينتون بالتشاركية والانفتاح على الآخر وبناء شبكة تحالفات قوية داعمة للدور الأمريكي العالمي. وتتبنى كلينتون رؤية للتغيير العالمي قائمة على الاعتماد على القيم الأمريكية التي ترى كلينتون أنها جعلت أمريكا بلدًا عظيمًا. كما أعلنت عن رؤيتها لأمريكا كونها دولة استثنائية عليها قيادة العالم والسيطرة ليس ببناء الجدران والحواجز كما أعلن ترامب ولكن استنادًا لمنظومة القيم التي تدعمها الولايات المتحدة واستنادًا للدبلوماسية والتحالفات القوية. وتؤمن كلينتون أنه في حالة تراجع أمريكا عن دورها العالمي فسوف يحدث فوضى يجب تجنبها بدعم الدور العالمي الأمريكي بالتركيز على الأداتين الدبلوماسية والتنموية تجاه العالم الإسلامي ودوائر العالم المختلفة[2]. وهنا وإن اتفقت كلينتون مع ترامب في الحديث عن رؤية الولايات المتحدة باعتبارها دولة قائدًا يجب أن يكون لها دور عالمي أوسع، إلا أن كليهما اختلف حول طبيعة الدور وأدوات التدخل.

وبالتالي، يتفق كلٌّ من ترامب وهيلاري كلينتون حول استثنائية الأنا الأمريكي ومركزية دوره العالمي، إلا أنهما اختلفا حول طبيعة علاقة الأنا الأمريكي بالآخر المسلم. ففي حين تؤمن كلينتون بالتعددية وقبول الآخر، وعدم حصر المتطرفين على المسلمين فقط والتي ترى أنهم في الداخل الأمريكي مواطنون متساوون مع الأصول والديانات الأخرى؛ يرى ترامب أن الآخر المسلم متطرف في الداخل الأمريكي وخارجه. وأنه يجب رفض قبول الآخر المسلم الذي يعتقد ترامب أنه يكنُّ الكراهية للولايات المتحدة

---

[1] - Katie Reilly, Read Hillary Clinton's Speech on Donald Trump and National Security, **The Time**, June 2, 2016 (http://time.com/4355797/hillary-clinton-donald-trump-foreign-policy-speech-transcript/

[2] Hillary Clinton Blasts Donald Trump's Comments on Muslims, **The Time**, Dec. 8, 2015, , http://time.com/4141599/hillary-clinton-trump-muslims/

الأمريكية. وترجع خطورة خطاب ترامب العنصري في أنه نقل موجات العنصرية وخطابات اليمين المتشدد تجاه المسلمين من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا والتي تميزت بخطاب معتدل تجاه الآخر حتى من داخل الجمهوريين الذين رفض معظمهم خطابات ترامب. وهو ما ينذر بأجواء احتقان وعنف متزايدة في الغرب بدأت من أوروبا ونقلها ترامب للولايات المتحدة.

ويوضح د. محمد الشرقاوي (أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسين وزميل في مركز تحليل السرديات وتسوية النزاعات، واشنطن) في الجدول التالي الخريطة المعجمية للتباين في خطاب كلا المرشحين تجاه الإسلام والمسلمين في عدة نقاط كالتالي:

المصدر : د. محمد الشرقاوي، الخطاب العام الأمريكي في الانتخابات الرئاسية: الصراع الأيديولوجي والتنازع الهوياتي، مركز

المسلمون/ الإسلام	ترامب	هيلاري
• السردية الرئيسية	فرض حظر تام وكامل على دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة حتى يتوصل نواب هذه الأمة إلى ما ينبغي فعله إزاء ما يحدث.	- ترامب يُشجّع الإرهاب ويُعزِّز موقف داعش. - محاولة غير صائبة لتجريم المسلمين. - رسالة خاطئة إلى الدول الإسلامية الحليفة.
• التَّمَثُّلات	-خطر إرهاب الإسلام الراديكالي. - المساجد معاقل التطرف. - المسلمون الأمريكيون يعرفون من يتعاطف مع الجماعات المتطرفة.	- ضرورة التمييز بين المسلمين والجهاديين والمتطرفين. - عدم الخلط بين العدو الإرهابي لأمريكا والمسلمين الأمريكيين وهم على خطوط الجبهة في مكافحة التطرف.
• القرائن	- تكرار الحوادث الإرهابية في باريس وبروكسل وكاليفورنيا وفلوريدا. - تسلُّل عناصر داعش ضمن المهاجرين واللاجئين. - ليس هناك حلٌّ آخر.	- الإرهابيون لا يُمثِّلون الإسلام. - فكرة ترامب حمقاء وقصيرة النظر.
• الحكم المعياري	- أولوية حماية أمن الأمريكيين.	- أمريكا لا تقبل دعوات التمييز والانقسام. - الإرهابيون يسعون للنَّيْل من القيم الديمقراطية التي هي أساس نمط حياتنا ولن يفلحوا.
• أنماط المعاني	- القطيعة بين الـ"نحن" والـ"هم". - التلويح بحلول "عملية" لمكافحة الإرهاب. - تبرير الإسلاموفوبيا. - تجاوز اللياقة السياسية التي تخفي خطر الإسلام الراديكالي.	- التنبيه إلى مخاطر الأحكام الشمولية. - الحثُّ على تفادي التعصب والتمييز والإقصاء. -تجويف أمريكا من قيمها العليا وخرق مبادئ الدستور. - فخورة بالمواطنة المشتركة مع المسلمين.
• النبرة الخطابية	-تشكيكية، انعزالية، حماسية	- توضيحية، تصحيحية، تستند إلى المنطق أكثر من المشاعر.
• البنية/المرجعية الفكرية	- حرب بدوافع دينية. -كراهية المسلمين للغرب. - صدام الحضارات.	الإسلام ليس عدونا، والمسلمون شعب مسالم ومتسامح وليست له صلة بالإرهاب.

الجزيرة للدراسات، 22 يونيو 2016)، متاح على

(http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/06/160620141453236.html)

ثانيًا: قضايا العالم الإسلامي في خطابات مرشحي الرئاسة الأمريكية 2016:

يتطرق ذلك الجزء إلى ما يمكن تسميته الرؤية الجزئية لمرشحي الرئاسة الأمريكية تجاه قضايا العالم الإسلامي. وعلى الرغم من اتساع القضايا التي تخص دول العالم الإسلامي، إلا أن بعض تلك القضايا تصدرت خطابات مرشحي الرئاسة الأمريكية دون غيرها في إطار ترتيب أولويات المصالح الأمريكية في التعامل مع تلك الدول. وتجدر الإشارة إلى أنه وإن تشابهت القضايا محل اهتمام مرشحي الرئاسة الأمريكية – انطلاقًا من تأكيد كليهما على الدور الاستثنائي العالمي للولايات المتحدة – إلا أن رؤية كلٍّ منهما حول أدوات التعامل مع تلك القضايا تختلف اختلافًا لا ينفصل عن الانتماءات الحزبية لكليهما.

وفي حين تؤكد كلينتون على استمرار نهج التعامل مع الشرق الأوسط اعتمادًا على تغليب الأدوات الدبلوماسية مع عدم استبعاد الأداة العسكرية تأكيدًا على النهج الديمقراطي في السياسة الخارجية، فإن ترامب ينتقد بشدة سياسة الديمقراطيين تجاه العالم العربي والإسلامي. حيث يصف الوضع في خطاب تنصيبه مرشحًا عن الحزب الجمهوري قائلًا "نحن نعيش في لحظة أزمة لأمتنا هجوم على الشرطة وإرهاب في المدن، وتهديد لحقنا في الحياة وأي سياسي لا يدرك هذا الخطر فلا يصلح لقيادة أمتنا، بعد أربع سنوات من كون كلينتون وزيرة للخارجية ماذا حدث؟ انتشرت داعش في أنحاء العالم، ليبيا في حالة خراب... تحولت مصر للإسلام الراديكالي على يد الإخوان المسلمين مما أدى لتدخل الجيش لاستعادة السيطرة، العراق في حالة من الفوضى، إيران تسير نحو طريق صنع أسلحة نووية، ودخلت سوريا في حالة حرب أهلية وأزمة للاجئين تهدد الغرب الآن، بعد 15 عامًا من الحروب في الشرق الأوسط وبعد إنفاق تريليونات الدولارات والآلاف من الأرواح، الوضع أصبح أصعب مما كان عليه في أي وقت مضى"[1]. ولذا ينتقد ترامب التدخلات التي كلفت الولايات المتحدة خسائر طائلة في المنطقة. لذا وإن اتفق كلاهما على الدور الأمريكي في دول العالم الإسلامي إلا أنهما اختلفا حول نهج التعامل. ويمكن رصد أهم القضايا التي تخص العالم الإسلامي وموقف كل منهما في رؤيته الجزئية المستمدة من رؤيته الكلية كالتالي:

1- **مواجهة خطر الجماعات المسلحة والتدخل العسكري في العالم الإسلامي:**

انتقد ترامب سياسة الديمقراطيين في عدم إرسال قوات برية للعراق لمحاربة التنظيمات المسلحة التي تمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية في العراق وفي المنطقة. ورأى ترامب ضرورة إرسال قوات برية تستهدف تنظيم داعش من أجل القضاء على التنظيم ومصادر قوته وتمويله. كما يرى ترامب أنه يجب تغيير القواعد العالمية المانعة لاستخدام القوة ضد تلك الكيانات، كما اقترح قتل عائلات الإرهابيين كرادع للأفراد من الانتماء لداعش. وعلى الرغم من ذلك فقد انتقد ترامب التدخل الأمريكي في العراق؛ حيث لا يدعم ترامب التدخل لتغيير الأنظمة السياسية لأن هذا التدخل حسب وجهة نظره أدى إلى عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، واعتبر أن قرار التدخل العسكري في العراق كان غير صحيح لأن تواجد الأنظمة السلطوية كنظام صدام حسين كان عاملًا من عوامل استقرار العراق والمنطقة[2]. ودعا ترامب لبذل المزيد من الجهود الأمريكية لعرقلة التنظيمات المسلحة من الحصول على عائدات النفط و"القنوات المصرفية المظلمة". كما أكد ترامب على ضرورة التدخل عسكريًا لخلق مناطق آمنة للمدنيين[3].

---

[1] Donald Trump's acceptance speech at the RNC, July 21,2016, available at:
http://www.vox.com/2016/7/21/12253426/donald-trump-acceptance-speech-transcript-republican-nomination-transcript

[2] Damian Paletta, Where Hillary Clinton and Donald Trump Stand on Foreign-Policy Issues, July 28, 2016, **The wall street journal**.

[3] The candidates and the world: trump on issues, **council on foreign affairs**, available at:
http://www.cfr.org/campaign2016/donald-trump/on-islamic-state

أما هيلاري كلينتون فتتبنى إستراتيجية موضحة المعالم لمحاربة التنظيمات المسلحة. وتعتمد إستراتيجية كلينتون على تفعيل القوة الذكية التي تشمل الجمع بين أدوات القوة المختلفة العسكرية والدبلوماسية والتنموية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. **وتقوم إستراتيجية كلينتون بالتالي على ثلاثة عناصر رئيسية هي:**

- هزيمة تنظيم داعش في سوريا، والعراق، والشرق الأوسط.
- تعطيل وتفكيك البنية التحتية للإرهاب.
- حماية حلفاء الولايات المتحدة ضد التهديدات الخارجية والمحلية. وتحتكم إستراتيجية كلينتون على عدد مهم من الأدوات من أجل تنفيذ الإستراتيجية ثلاثية الأبعاد السابقة عبر الأدوات التالية:

– الاستفادة من حلفاء أمريكا في المنطقة عبر زيادة التخابر المباشر في المنطقة اعتمادًا على الوسائل التكنولوجية الحديثة بجانب الاعتماد على المتحدثين باللغة العربية والذين لديهم خبرة عميقة في منطقة الشرق الأوسط.

– قيام القوات الخاصة الأمريكية بتقديم المشورة وتدريب العراقيين، والمساعدة في الضربات الجوية.

– تسليح القوى السنية والكردية في الحرب ضد تنظيم داعش على الجانب السوري.

– فرض مناطق حظر الطيران لوقف ذبح المدنيين والمعارضة من الجو، وخلق مناطق آمنة تبقي السوريين في البلاد بدلًا من الهروب نحو أوروبا.

– منع الأنشطة والمعاملات غير المشروعة عبر قرارات مجلس الأمن الدولي ووضع مزيدٍ من الالتزامات على الدول لمراقبة البنوك الخاصة.

– السيطرة على الفضاء الإلكتروني بما في ذلك المواقع وغرف الدردشة، حيث يتواصل المتطرفون مع أتباعهم، حيث تم بناء وحدة من المتخصصين تجيد اللغات المختلفة للتعامل مع المتطرفين على الإنترنت.

– أن تقوم الشركات ووسائل الإعلام الاجتماعية بدورها من خلال إغلاق حسابات المتطرفين[1]. وبالتالي لا يمانع أيٌّ منهما في التدخل عسكريًا في المنطقة وإن اختلفا في ترتيب أولوية استخدام القوة العسكرية مقارنة بالأدوات الأخرى.

2- **الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين:**

يرى ترامب أن استقبال اللاجئين السوريين يشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الأمريكي وأنه سوف يؤثر سلبًا على الاقتصاد الأمريكي. لذا أعلن ترامب أن رؤيته تقوم على غلق الحدود أمام اللاجئين باعتبار أن بينهم متطرفين قد يتسببون بأحداث مماثلة لهجمات سبتمبر على الولايات المتحدة نتيجة لاحتمالية علاقة اللاجئين بتنظيم داعش. ولذا دعا ترامب لإعادة اللاجئين الذين دخلوا بالفعل إلى الولايات المتحدة لبلادهم في حال فوزه[2].

أما عن كلينتون فقد أعلنت في أكتوبر 2015 أنه يجب على الولايات المتحدة أن تقبل ما يصل إلى 65000 لاجئ سوري مع توخي اليقظة والحذر في مراقبة اللاجئين الذين يدخلون إلى الولايات المتحدة. وتؤمن كلينتون بضرورة التعامل الأمني

---

[1] Hillary Clinton on National Security and the Islamic State: A Conversation with Hillary Clinton, **council on foreign relations**, November 19, 2015,(http://www.cfr.org/radicalization-and-extremism/hillary-clinton-national-security-islamic-state/p37266.)

[2] ترامب يحذر من تنفيذ اللاجئين هجمات سبتمبر "جديدة", الاثنين 16 مايو, 2016, متاح على:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/

والإنساني مع أزمة اللاجئين. لذا تسعى كلينتون لإنشاء وكالة فيدرالية جديدة، ومكتب لشؤون المهاجرين من أجل تنسيق سياسة الهجرة في جميع مستويات الحكومة ومساعدة المهاجرين على الاندماج في مجتمعاتهم. كما أعلنت كلينتون أن تطبيق قوانين الهجرة الأمريكية وممارسات الاعتقال يجب أن يكون "أكثر إنسانية" من أجل تجنيب الأطفال وغيرهم من الناس "الضعفاء" من الحبس[1]. لذا أظهر كلا المرشحين رؤية مختلفة في التعامل مع قضية اللاجئين وخاصة من حيث مدى إمكانية استقبال اللاجئين في الولايات المتحدة وإدماجهم مجتمعيًّا.

3- **الصراع العربي الإسرائيلي:**

غير خافٍ على المتابع للسياسة الخارجية الأمريكية محورية العلاقة مع الكيان الصهيوني، وهو ما يوضح إلى حد كبير دور اللوبي الصهيوني في العملية الانتخابية في الولايات المتحدة، ودوره في دعم المرشحين الأكثر قدرة على العمل مع إسرائيل وحماية الأمن الإسرائيلي. ولذا فلا يختلف خطاب مرشحي الرئاسة الأمريكية حول مركزية حماية أمن الكيان الصهيوني في الإستراتيجية الأمريكية.

فبالنسبة لترامب فقد أكد في خطابه أمام لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية "إيباك" على الدعم غير المشروط للكيان الصهيوني. وأنه في حال فوزه بالرئاسة فإنه سوف يتبنى قضية أن تكون القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. كما ذكر أنه سيقوم بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وذلك بجانب أنه سيدعم اتجاه بناء المستوطنات والسياسات التوسعية الإسرائيلية. كما ذكر ترامب أنه سيعتبر أن الهجوم على إسرائيل هو هجوم على الولايات المتحدة. كما ذكر أنه سيقف ضد أي قرار من الأمم المتحدة يستهدف إسرائيل، وأنه سوف يدعم يهودية الدولة، ويوقف الإرهاب الفلسطيني اليومي على إسرائيل على حد قوله وأن على الفلسطينيين القبول بذلك بشكل غير مشروط[2].

أما كلينتون وهي من أشد الداعمين للكيان الصهيوني أيضًا فقد أكدت في خطابها أمام "إيباك" على عمق الروابط مع إسرائيل على كل المستويات. ولذا فقد أعلنت أنها تسعى لتوسيع التعاون الأمني والاستخباراتي مع إسرائيل. وذكرت أن هناك ثلاثة تهديدات تواجه إسرائيل في الشرق الأوسط وهي الاعتداء النووي الإيراني، وتمدد المتشددين، وتقليل شرعية إسرائيل دوليًّا. ولذا على الولايات المتحدة دعم إسرائيل دبلوماسيًا وعسكريًا لتخطي تلك العقبات. وأنه على القادة الفلسطينيين وقف دعم العنف ضد إسرائيل حسب قولها. وأعلنت كلينتون أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بوصفها شريكًا قويًا في استقرار الشرق الأوسط. وأعلنت كلينتون أن سياستها تستهدف تزويد إسرائيل بتكنولوجيا الدفاع الأكثر تطورًا، ودعم التعاون الثقافي والتبادل الشعبي والطلابي، ومحاربة أعداء السامية، ومحاربة حركات مقاطعة إسرائيل في أمريكا وأوروبا. ولذا أعلنت كلينتون أن أمريكا لن تقف على الحياد عندما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل[3]، ولذا يتفق كل من ترامب وهيلاري كلينتون في خطابهما الداعم لإسرائيل وإن اختلفا في رؤية حل الصراع في فلسطين حيث تدعم كلينتون حل الدولتين في حين لم يبد ترامب موافقته على حل الدولتين باعتبار أن ذلك من شأنه التأثير سلبًا على الأمن الإسرائيلي.

---

[1]The candidates and the world: Hillary Clinton on issues, **council on foreign relations**, available at: http://www.cfr.org/campaign2016/hillary-clinton/on-immigration#on-the-issues.

[2] AIPAC policy conference transcripts: Donald trump, 21-3-2016, available at **http://www.policyconference.org/article/transcripts/trump-2016.asp**.

[3] Ryan Teague Beckwith, Read Hillary Clinton's Speech to AIPAC, **The Time**, March 21, 2016, http://time.com/4265947/hillary-clinton-aipac-speech-transcript

4- **البرنامج النووي الإيراني:** يربط كلا المرشحين بين البرنامج النووي الإيراني وبين أمن الكيان الصهيوني. ويعارض كل منهما امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية بعيدًا عن الرقابة الدولية، ولكن يختلف كلاهما في أدوات التعامل مع إيران. **حيث يرفض ترامب** الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مع إيران. كما ينتقد ترامب الاتفاق في أنه أعطى إيران ملايين الدولارات في حين أنها حسب قوله الدولة الراعية للإرهاب الدولي. ولذا يرى ترامب أنه يجب وقف النهج التفاوضي مع إيران أو إعطائها أي مزايا جراء الاتفاقات الدولية، وأنه لن يعترف بالاتفاق في حال وصوله للسلطة. ولذا ذكر ترامب أن لديه إستراتيجية للتعامل مع إيران تستهدف وقف محاولات إيران لزعزعة استقرار المنطقة حيث يرى ترامب أن لإيران يدًا كبيرة في أحداث عدم الاستقرار في سوريا والعراق واليمن والسعودية، وذلك بجانب دعم إيران لحزب الله ودعم وجوده في سوريا. ولذا يهدف ترامب حسب رؤيته لوقف الدعم العالمي الإيراني للأنشطة العسكرية والإرهابية عالميًا بجانب أنه أعلن عن سعيه لاستخدام أدوات مختلفة لإجبار إيران على الامتثال للقرارات الدولية ووقف برنامجها النووي لأنه يمثل خطرًا كبيرًا على أمن الكيان الصهيوني وعلى المصالح الغربية في المنطقة[1].

أما كلينتون فإنها تدعم الاتفاق النووي مع إيران وتدافع عنه كونه يشمل أدوات إنفاذ قوية للامتثال للقرارات الدولية التي طالما تهربت منها إيران. ومع ذلك تعلن كلينتون ضرورة عدم الوثوق في إيران واستمرار عمليات المراقبة الدقيقة على أنشطة إيران النووية التي تمثل تهديدًا للأمن الإسرائيلي والأمريكي وأنها سوف تسعى لفرض عقوبات إضافية على إيران حسب الحاجة، بالإضافة لذلك أعلنت كلينتون أنها لن تتردد في استخدام القوة العسكرية لحماية أمن حلفاء أمريكا في المنطقة في حال أصرت إيران على الحصول على القنبلة النووية[2].

5- **العلاقة مع دول الخليج ومركزية المحدد النفطي:** تعد دول الخليج وعلى رأسهم السعودية الحليف الإستراتيجي التقليدي للولايات المتحدة من منطلق محورية النفط والمصالح الإستراتيجية الأمريكية في العلاقات الخليجية الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك اختلفت رؤية ترامب عن رؤية هيلاري كلينتون في طبيعة العلاقة مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة. حيث يرى ترامب أن السعودية باعتبارها دولة غنية بالنفط يجب أن تدفع للولايات المتحدة مقابل الأمن والحماية التي توفرها الولايات المتحدة للسعودية ودول الخليج. وذكر ترامب أن السبب الرئيس للارتباط بالسعودية هو النفط. وأن الولايات المتحدة ليست بحاجة للنفط ويمكنها الاستغناء عنه، وأن السعودية في حاجة للمساعدة بسبب حدودها مع اليمن وبسبب التنظيمات المسلحة المتشددة وكذلك بسبب إيران، وبالتالي فإن السعودية حسب رؤية ترامب بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وحصر ترامب علاقة دول الخليج بالولايات المتحدة في المحدد النفطي. ثم ذكر لاحقًا أنه في حال فوزه فسوف يدعم المملكة في أي صراع إقليمي ولكن يجب على السعودية الدفع من أجل المساعدة اقتصاديًا لأنها دولة غنية بالنفط[3]. في الوقت الذي ترى كلينتون السعودية ودول الخليج حليفًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة للمساهمة في تحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وجدير بالذكر أن الكونجرس الأمريكي أقر قانونًا يتيح لذوي ضحايا أحداث 11 سبتمبر مقاضاة السعودية وقد دعم ترامب ذلك القانون بشدة.

---

[1] AIPAC policy conference transcripts: Donald trump, **op.cit**.

[2] -hillary Clinton addresses the Iran nuclear deal, **brooking institute**, 9-9-2015, https://www.brookings.edu/events/hillary-clinton-addresses-the-iran-nuclear-deal/

[3] Donald Trump Adds Saudi Arabia to List of Countries Ripping Off the U.S, **Bloomberg institute**, August 16, 2015 (http://www.bloomberg.com/politics/articles/2015-08-16/donald-trump-adds-saudi-arabia-to-list-of-countries-ripping-off-the-u-s.).

خاتمة: لم يختلف خطاب ترامب عن هيلاري كلينتون في رؤية الدور الأمريكي العالمي انطلاقًا من الاستثنائية الأمريكية التي يؤمن بها كلاهما، وإن اختلفا في رؤيتهما الكلية للآخر وفي أدوات التعامل. ففي حين تؤمن كلينتون بالعالمية وبالانفتاح على الآخر وبالمزج بين أدوات القوة المختلفة تبعًا للسياق مع عدم إهمال أي منها في إطار إستراتيجية كبرى تهدف لخدمة المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي؛ يؤمن ترامب برؤية ضيقة تتضمن تحقيق المصالح الأمريكية بتغليب الأداة العسكرية والانغلاق على الذات وعدم دعم التحالفات الإقليمية والدولية التي تؤثر على الميزانية الاقتصادية للولايات المتحدة. وهذه الرؤية الكلية والجزئية لكليهما قائمة على مستوى تحليل الخطاب وليس على مستوى السياسات. وقد لا يعكس مستوى الخطاب طبيعة السياسات التي سوف يتبناها كل منهما عند التعامل على أرض الواقع. ومستوى تحليل السياسات هو مستوى مختلف للتحليل ولكنه أكثر مصداقية من مستوى الخطاب المعلن لأن السياسات الفعلية على أرض الواقع تعكس الأهداف الحقيقية والمسكوت عنه في خطاب كلٍّ منهما.

*****

الدبلوماسية العامة في خطابات أوباما تجاه العالم الإسلامي: ما بين خطابه في جامعة القاهرة إلى نهاية إدارته

عطية عبد العزيز*

مقدمة:

أصبحت الدبلوماسية العامة من أهم الأدوات الإستراتيجية التي تم تبنيها وتفعيلها من جانب العديد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي في محاولة منها لتغيير واقع هذا العالم.

وبعد أحداث 11 سبتمبر صاغت الولايات المتحدة العديد من الإستراتيجيات التي توظف أداة الدبلوماسية العامة داخل العالم الإسلامي من أجل مواجهة ما أسمته الكراهية للولايات المتحدة التي يعتبرونها من أهم الدوافع وراء أحداث 11 سبتمبر.

والكراهية تجاه الولايات المتحدة كما تؤكد الدوائر الإستراتيجية في الولايات المتحدة نابعة من عدم فهمهم النموذج الأمريكي بما يحمله من قيم وثقافة، ومن ثم أصبح على الولايات المتحدة ترويج نموذجها – قيمًا وثقافة – داخل العالم الإسلامي باستخدام أدوات الدبلوماسية العامة[1].

في حين فسرت دوائر أخرى هذه الكراهية للولايات المتحدة لأسباب ثقافية، وترى أن الإسلاميين يرون أن الصراع مع الولايات المتحدة هي حرب ذات طبيعة ثقافية أكثر منها عسكرية وسياسية[2].

وأرجع توجه ثالث سبب الكراهية إلى السياسات الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، وفي مقدمتها مساندة النظم المستبدة والتأييد والحماية والمساندة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل على حساب العرب والمسلمين.

ونحن نقترب من نهاية فترتي حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما كان من الضروري تقييم ممارسته للدبلوماسية العامة تجاه العالم الإسلامي، لا سيما وأنه قد حاول في بداية حكمه أن يقدم نفسه كصديق للإسلام وأنه ينشد بداية جديدة ويريد أن يفتح فصلًا جديدًا في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وأنه يمثل انقطاعًا عن ممارسات سلفه جورج بوش في مجال السياسة الخارجية ومنها الدبلوماسية العامة تجاه العالم الإسلامي واستمر في تأكيده على ذلك.

وفي نفس الوقت شهد العالم الإسلامي تغيرات كبيرة في السنوات الست الماضية، وقدمت الثورات العربية اختبارًا لالتزام الولايات المتحدة بما تعلنه من مبادئ بشأن دعم الديمقراطية في العالم الإسلامي ورغبتها في تغيير النظم القائمة. لكن أوباما كسائر الرؤساء الأمريكيين انحاز لمصالح الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار وعلى أمن إسرائيل واستمرار تدفق النفط على حساب ما يروج له من مبادئ، فساند الثورات المضادة وعمل مع النظم القائمة لتحويل الاهتمام بما يحدث في المنطقة من قضية الثورات العربية إلى محاربة الإرهاب. وليس هذا بجديد فقد سبق وأن شاركت السياسة الأمريكية في قلب حكومات مدنية منتخبة في إيران وشيلي وأيدت الانقلاب على الديمقراطية في الجزائر.

إن الدراسة الكلية والنظمية للدبلوماسية العامة الأمريكية في خطابات أوباما تجاه العالم الإسلامي تطرح ثلاث ملاحظات:

---

* طالب دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] مروة عيسى ونسمة شرارة، الدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي: الشعوب أبقى من الحكومات، **حولية "أمتي في العالم"، العدد العاشر**: الحالة الثقافية للعالم الإسلامي (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2011/2010) ص 82 متاحة على

http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf

[2] -Lisa Blaydes and Drew A. Linzer Elite Competition, Religiosity and Anti-Americanism in the Islamic World, American Political Science Review, May 2012. p 2.

1. الارتباط الوثيق صعودًا وهبوطًا بين استخدام الدبلوماسية العامة واستخدام الأدوات العسكرية والاقتصادية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومن ثم فهي أداة كسب حرب الأفكار وتستكمل دور الأدوات الصلدة وتعطيها غطاءً أخلاقيًا، ومن ثم كان تأكيد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش على أن الولايات المتحدة سوف تتعقب الإرهابيين بقوة السلاح وستعمل على هزيمتهم أيضًا في معركة الأفكار[1]. وهو المعنى ذاته الذي أكده أوباما في خطابه أمام قمة القادة من أجل محاربة داعش والتطرف العنيف في سبتمبر 2015، حيث قال: إن الهدف ليس فقط هزيمة داعش عسكريًا وإنما أيضًا هزيمة أيديولوجيتهم، والأيديولوجية لا تهزم بالبنادق وإنما تهزم بأفكار أفضل ورؤى أكثر جاذبية[2].. وبتقديم الولايات المتحدة وقيمها كنموذج، وأن ما جعل الولايات المتحدة تكسب الحرب الباردة هو قوة الأفكار وقوة النموذج الذي تمثله وليس قوة الأسلحة وهذا هو عنصر القوة الأكثر استدامة. وكان استخدامه المكثف لمصطلح التطرف العنيف وليس الإرهاب تأكيدًا على أولوية البعد الثقافي في محاربة التنظيمات الإرهابية.

وينطبق ذلك بصورة أوضح في السياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي. فالبعد الديني – الثقافي – الحضاري لم يكن غائبًا عن حسابات القوى الكبرى التي توالت وعبر أكثر من ثلاثة قرون على استعمار العالم الإسلامي، أو تسابقت على الهيمنة عليه في مرحلة ما بعد الاستقلال، وقد اتسم ربع القرن الأخير بفجاجة التوظيف والاستخدام الأمريكي لهذه الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية سواء من أجل تبرير هجومها متعدد المستويات على العالم الإسلامي، أو من أجل تصميم سياسات تدخلية عديدة ابتداءً من القوة المسلحة لضرب ما يسمى الإرهاب الإسلامي أو جذوره، وصولًا لأدوات القوة الناعمة لإعادة تشكيل العقول والقلوب في إطار ما يسمى الدبلوماسية العامة الأمريكية التي تهدف لإحداث تغيير ثقافي في العالم الإسلامي، باعتباره – كما يدعون – أساسًا من أسس التغيير السياسي الذي ينشدونه وليس الذي تنشده شعوب هذا العالم وبعض نظمه[3].

2. لا يمكن فصل الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة عن تصور الولايات المتحدة للآخر وهو الإسلام والذي تراه تحديًا وتهديدًا، وبالتالي لم تسع فقط إلى فرض تصورها للإسلام على المجتمعات الإسلامية وإنما إلى إفراغ الإسلام من مضمونه ونزع الخصوصية التي يتمتع بها وإعادة تشكيل الهوية التي قامت على أساسه، وذلك بهدف بناء نموذج إسلامي وفق مرجعية جديدة تصوغها وتحدد أطرها الولايات المتحدة من شأنه أن يقود تلقائيًا وفق التصور الأمريكي إلى القضاء على المرجعية الإسلامية القائمة وتفتيت النموذج الحضاري الذي تأسس استنادًا إليها والتي ترى فيه أكبر تحدٍّ يواجه نموذجها القيمي وبناءها الإمبراطوري[4].

3. لا يمكن فصل الدبلوماسية العامة عن رؤية الولايات المتحدة لنفسها ودورها الرسالي في العالم. والمتابع للدبلوماسية العامة للولايات المتحدة يجد أن نشر القيم الأمريكية كان دائمًا أحد مصالح الأمن القومي الأمريكي الأساسية منذ

---

[1] هبة الله إسماعيل فوزي إسماعيل فهمي، الدبلوماسية العامة كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن (2000 – 2008) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2010. ص 107.

[2] -The White House, Remarks by President Obama at the Leader' Summit on Countering Isis and Violent Extremism, Sep. 29. 2015.

[3] – أ. د. نادية محمود مصطفى، في ظاهرة التوقعات من أوباما: حول الحاضر الغائب منذ حفل تنصيبه رئيسًا إلى خطابه للعالم الإسلامي في القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2009، ص 2 . متاح على:

http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7.pdf

4- عصام عبد الشافي، الإسلام في الرؤية الأمريكية، أكتوبر 2012، متاح على:

http://islammemo.cc/print.aspx?id=156565

ودرو ويلسون الذي سعى إلى تشكيل العالم وفق نقاطه الأربعة عشرة ليكون عالمًا ليبراليًا مثاليًا، وحتى أوباما الذي حدد 4 مصالح قومية للولايات المتحدة عندما وضع إستراتيجية الأمن القومي وهي: (الأمن– الرخاء– القيم– الضبط الدولي)[1]. والذي أشار في حواره مع مجلة أتلانتيك في أبريل 2016 إلى أن على الولايات المتحدة أن تنشر قيمها لأن ذلك يجعل العالم أفضل[2].

وتثير دراسة الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي في خطابات أوباما العديد من التساؤلات:

1) ما هي الدبلوماسية العامة كأداة لتشكيل العقول؟ وما هو العالم الإسلامي الذي تستهدفه؟
2) ما هي أهداف ومبررات ودوافع استخدام الولايات المتحدة لهذه الأداة تجاه العالم الإسلامي؟
3) ما هي أبعاد وأدوات ومضمون هذه الدبلوماسية؟
4) ما هو تقييم أداء ونتائج هذه السياسة؟

أولًا: تعريف الدبلوماسية العامة والعالم الإسلامي ودوافع ومبررات استخدامها:

يقصد بالدبلوماسية العامة التوجه نحو قطاعات غير حكومية، سواء مدنية أو شعبية، للتعبئة المساندة لسياسات دولة معينة، أو للتأثير في مسار الإصلاحات الداخلية في بعض الدول باعتباره سبيلًا لدعم الأمن العالمي، وهي تعني أيضًا الانفتاح والتعاون مع فاعلي المجتمع المدني وصانعي الرأي العام والقوى السياسية للتأثير عليهم لأغراض معينة[3].

وبالتالي يمكن القول بأن للمفهوم أربعة عناصر، هي:

الأنا: وهي الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز التفكير.

الآخر: شعوب، وثقافات، وحضارات، وأفراد.

رسالة: تعكس شكل التأثير المراد.

أدوات: تنقل هذه الرسالة (بعثات دبلوماسية، منظمات غير حكومية، إعلام، رجال دين، مؤسسات تعليمية...).

إن ما يميز الدبلوماسية العامة عن الدبلوماسية التقليدية أنها تستهدف الشعوب والجمهور الأجنبي، لذا فإن الولايات المتحدة عندما تتحدث عن أهداف دبلوماسيتها العامة تحددها بأنها تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والدفاع عن المصالح القومية وتعزيز الأمن القومي من خلال إخبار والتأثير في الجمهور الأجنبي وتوسيع وتقوية العلاقة بين الشعب والحكومة الأمريكية مع مواطني بقية العالم.

ويتم تعريف المصالح الأمريكية بأن من أولوياتها نشر القيم الأمريكية وتغيير توجهات الأفراد تجاه الولايات المتحدة وتغيير البيئة في الخارج لتحقيق مصالح الولايات المتحدة[4]، ومنع المسلمين من التحول إلى "أصوليين" وتجنيدهم وإلهامهم من قبل الحركات المتطرفة.

---

[1]-Allen Keismetter and Bishop John Chane Diplomacy and Religion, The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World, Nov. 2013. p 3 available at https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Religion-and-Diplomacy_English_Web.pdf

[2]-Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, The Atlantic, April 2016 Issue, p 12. Available at http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

[3]– أ. د. نادية محمود مصطفى ود. معتز بالله عبد الفتاح (محرران)، **الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي** (القاهرة، مركز حوار الحضارات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2008)، ص 16.

[4]-USA State Department, Public Diplomacy: Strengthening U.S. Engagement With The Islamic World, 2010. Available at

ولقد حددت إدارة أوباما أهداف الدبلوماسية العامة فيما يلي[1]:

– تشكيل أو صياغة الرواية.

– توسيع وتقوية العلاقات بين الشعوب.

– مواجهة التطرف العنيف.

ولقد تصاعد الاهتمام بالدبلوماسية العامة، في إطار ما شهده تطور علم العلاقات الدولية:

– بروز الأبعاد الدينية والثقافية في العلاقات الدولية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة وفي إطار عملية العولمة، وتصاعد القضايا ذات الأبعاد الثقافية ومنها ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

– تنامي ظهور فواعل جديدة من غير الدول بات لها تأثير دولي كبير لا يقل عن التأثير التقليدي للدولة، وبالتالي كما تقول وزير الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون أصبح من مسئولية السفراء التواصل ليس فقط مع الجهات الرسمية وإنما أيضًا مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ورجال الدين.

– التغير في مفهوم القوة بحيث لم تعد مصادر القوة للدولة هي القوة الصلدة والرخوة فحسب، وإنما ظهرت القوة الذكية والتي تعد القدرة على جذب الاهتمام وكسب المصداقية من أهم عناصرها[2].

– أصبح الرأي العام قوة يعتد بها في الشئون الدولية حتى في الدول غير الديمقراطية.

تعريف العالم الإسلامي في إطار الدبلوماسية العامة الأمريكية:

تنظر الدبلوماسية العامة الأمريكية للعالم الإسلامي بوصفه كيانًا واحدًا أو كليًّا، وإن كان عبر تنوعات عرقية ومذهبية ولغوية، يجمع بين أفراده وجماعاته الانتماء إلى دين واحد والذي خلق هوية واحدة ومشتركًا ثقافيًا وسياسيًا. وأن مفهوم الأمة هو الذي يفسر لماذا يهتم المسلمون في كل أنحاء العالم بالسياسة الأمريكية التي تمس المسلمين في أي مكان آخر في العالم[3]. وقد أكد كثيرون أن فكرة أن الإسلام بوصفه كيانًا عالميًا موحدًا أصبحت منتشرة على نطاق واسع في الجامعات الأمريكية وتوغلت في المجتمع والسياسات أيضًا. وأصبح هناك حرص على استخدام مصطلح العالم الإسلامي وليس الشرق الأوسط الكبير أو العالم العربي كما كان يفعل بوش مع ما لذلك من دلالات تعكس رؤيتهم لهذا الجزء من العالم.

أكثر من ذلك فإن فهم السياسة الأمريكية للعالم الإسلامي لا يقتصر على الدول الإسلامية أو كما يسمونها أحيانًا الدول ذات الأغلبية المسلمة، بل يمتد إلى الأقليات الإسلامية في الغرب وفي أفريقيا وآسيا. لقد تحدث أوباما صراحة في خطابه أمام قمة القادة لمكافحة التطرف والإرهاب في سبتمبر 2015 عن المسلمين بأنهم 1,6 مليار مسلم من عرب وأفارقة وآسيويين. واستخدم أوباما لقاءه في فبراير 2016 مع المجتمع الإسلامي في بالتيمور بالولايات المتحدة ليخاطب من خلالهم المسلمين حول العالم.

---

https://uscpublicdiplomacy.org/sites/uscpublicdiplomacy.org/files/legacy/pdfs/PD_US_World_Engagement.pdf

1-Sarah A. Aghazadeh, "Public Diplomacy for a Global World: The United States and Iran" (2015), Master's Theses, San Jose State University, p 66.

[2]– مروة عيسى ونسمة شرارة، مرجع سابق، ص 83 .

[3]-Walter Douglas and Jeanne Neal, Engaging the Muslim World, Center for Strategic International Studies, 2013. P 2.

ثانيًا: أبعاد وأدوات ومضمون الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي في خطابات أوباما:

من المهم الإشارة إلى أن ممارسة الدبلوماسية العامة لا تقتصر على الحكومة الأمريكية فقط وإنما تشارك فيها مراكز الفكر والشركات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التعليمية، كما أن المشاركة فيها لا تقتصر على وزارة الخارجية فقط وإنما لدى البيت الأبيض ووزارة الدفاع هيئات تابعة لهما تعمل في مجال الدبلوماسية العامة بالإضافة إلى وكالة المساعدات الأمريكية ومجلس محافظي الإذاعة[1].

ولقد استحدث أوباما أسلوبًا جديدًا في الدبلوماسية العامة تجاه العالم الإسلامي، رغم أنه قد تم استخدامه من جانب رؤساء أمريكيين آخرين تجاه مناطق أخرى من العالم، وهو توجيه خطابات مباشرة إلى الأمة الإسلامية ومن داخل إحدى دولها لتوجيه رسالة إلى الأمة كلها وليس لشعب هذه الدولة أو منطقتها فقط. ولقد بدأها في إسطنبول والقاهرة عام 2009 ثم إندونيسيا عام 2010 ثم تكررت الخطابات ولكن من داخل الولايات المتحدة كخطابه في التعليق على الثورات العربية في مايو 2011 ثم خطابه أمام المجتمع الإسلامي في الولايات المتحدة في فبراير عام 2016. كما حرص مثلًا على توجيه خطابات للشعب الإيراني في عيد النيروز. وتكررت رسائله للعالم الإسلامي في كافة خطاباته التي تناول فيها مواجهة التطرف العنيف والإرهاب والسياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكيين. وبمراجعة عدد هذه الخطابات ومضمونها، نلحظ أن العالم الإسلامي يظل يحتل مكانة مركزية وأولوية في سياسة الولايات المتحدة رغم شيوع الحديث بتوجه الولايات المتحدة نحو آسيا وتراجع أهمية المنطقة العربية في السياسة الأمريكية.

وكما فعل أوباما في الحرب العسكرية على ما يسميه بالتطرف العنيف والإرهاب من خلال خفض القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان من 180 ألفًا إلى 15 ألفًا فقط ومحاربة داعش من خلال تحالف دولي يضم 66 دولة بالإضافة إلى التحالف الدولي في أفغانستان الذى يضم 40 دولة بهدف تقليل خسائر الولايات المتحدة الاقتصادية والبشرية والتي تجاوزت تريليون دولار وسبعة آلاف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى ونقل الأعباء على الآخرين وبخاصة الدول الإسلامية التي تجد لها فيها هذه الجماعات موطئ قدم، واكتفاء الولايات المتحدة بالضربات الجوية والطائرات بدون طيار وتدريب القوات المحلية وبيع الأسلحة لها.

وقد اتبع نفس الأسلوب في مجال الدبلوماسية العامة؛ ففي خطابه في السادس من يوليو 2015 دعا المجتمع الدولي للاتحاد ضد التطرف بقيادة الولايات المتحدة والتي ستعمل مع شركائها لمواجهة دعاية داعش وخاصة على الإنترنت. وأكد أن الولايات المتحدة سوف تعمل مع المجتمعات المسلمة حول العالم والتي تستهدفها داعش، وأن الحرب من أجل القلوب والعقول لن تكسبها أو تخسرها الولايات المتحدة بمفردها. وأن على المجتمعات الإسلامية بما فيها العلماء ورجال الدين العمل لرفض التأويلات المحرفة للإسلام[2]. وقد تضمنت خطابات مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الدبلوماسية العامة التأكيد على أنهم سيعملون على إظهار الأصوات غير الأمريكية المحاربة لداعش لأنها الأكثر تأثيرًا من الأصوات الأمريكية[3]. وفى هذا الإطار عملت الولايات

---

[1]– هبة الله إسماعيل فوزي إسماعيل فهمي، مرجع سابق، صـ 117 – 129.

2 -Barack Obama Speech on the Progress Toward Defeating ISIL,6 July 2015. Available At http://www.americanrhetoric.com/speeches/barackobama/barackobamaisilprogresspentagon.htm

3- STATEMENT OF RICHARD A. STENGEL DEPARTMENT OF STATE UNDER SECRETARY FOR PUBLIC DIPLOMACY & PUBLIC AFFAIRS BEFORE THE 114th CONGRESS U.S. HOUSE COMMITTEE ON FOREIGN AFFAIRS JULY 13, 2016, p2. Available at

المتحدة مع الإمارات لتأسيس مركز صواب في أبو ظبي كمنصة لدعم جهود الحكومات والقادة الدينيين والعلماء والشخصيات العامة والأفراد للتصدي للتطرف. كما تم استقطاب الدعاة من العالم الإسلامي للحوار مع نظرائهم في الولايات المتحدة.

ولغرض قيادة الجهود الدولية لمكافحة التطرف أسست وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون مركز الإعلام الإستراتيجي ضد الإرهاب CSCC والذي تم استبدال مركز الانخراط العالمي GEC به في عام 2016 بهدف بناء شراكات وشبكات عالمية ضد التطرف. ويشمل الشركاء المنظمات غير الحكومية والمدارس والشباب ورجال الدين والفنانين والشعراء والحكومات وشخصيات راديكالية سابقة وضحايا مسلمين لداعش. وتدعم الولايات المتحدة هؤلاء الشركاء من خلال التمويل والمنح والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتنفيذ المشروعات المشتركة[1].

لقد كانت الرؤية الكامنة خلف نقل عبء مواجهة التطرف إلى المجتمعات الإسلامية هي ما يشير إليه جوزيف ناي من أن الحرب على الإرهاب الإسلامي اليوم مرتبطة بالحرب بين المعتدلين والمتطرفين، ولهذا فإن على الدبلوماسية العامة الأمريكية أن تركز على التواصل مع المعتدلين من أجل كسب عقولهم وقلوبهم.

أبعاد الدبلوماسية العامة الأمريكية:

البعد الأول: بعد اتصالي يومي:

والذي يعني الاستعداد الدائم لتقديم معلومات سريعة، وهو يطلق عليه رواية القصة للمواطنين والصحفيين والإعلام بصفة عامة، بالإضافة إلى توصيل القيم الأمريكية وشرح سياسات الولايات المتحدة.

وأهم الوسائل التي تعنى بذلك هي السفارات من خلال ندوات ومقابلات وزيارات وتصريحات بهدف الاتصال المباشر بالجماهير، حيث تم مطالبة السفراء بالإكثار من اللقاءات مع كافة الأطراف والمواطنين والجماهير[2]، ومع قادة الرأي ورجال الدين والطلاب ورجال الأعمال.

وحظي الإنترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي بالأولوية في الاستخدام في فترتي أوباما لا سيما الثانية وذلك لانتشارها وسهولة توصيل المعلومات من خلالها ولأنها تصل للجمهور المستهدف مباشرة وهو الشباب الذين يمثلون نحو 62% من سكان العالم الإسلامي. كما أن داعش نشيطة للغاية على تلك الوسائل بل وتفوقت على كافة دول العالم في استخدامها لنشر أيديولوجيتها وتجنيد عناصرها. وتم الاستعانة بعلماء دين من العالم الإسلامي ومنظمات غير حكومية وشخصيات عامة واستخدام اللغات العربية والصومالية والأردية والإنجليزية في توجيه هذه الرسائل بأن داعش ليست دولة وليست خلافة وليست إسلامية وأن الانضمام إليها محرم شرعًا وتنظيم ندوات ومؤتمرات لرجال الدين في المناطق التي تجد فيها داعش أرضية لتوجيه رسائل قوية ضدها[3]. ويتم التأكيد على مسئولية علماء المسلمين في مواجهة التطرف الذي انتشر في بعض المجتمعات الإسلامية وأن يتحركوا ليس فقط ضد أفعال داعش العنيفة ولكن أيضًا تفسيرات الإسلام التي لا تتسق مع قيم التسامح الديني والاحترام المتبادل والكرامة

---

http://docs.house.gov/meetings/FA/FA00/20160713/105223/HHRG-114-FA00-Wstate-StengelR-20160713.pdf

1 لمزيد من المعلومات عن المركز يمكن الرجوع إلى موقعه على الإنترنت: -http://www.state.gov/r/gec/

2-Hilary Clinton, Leading Through Civilian Power, Foreign Affairs, November/December 2010 Issue. P 5

3-Rashad Hussain, Special Envoy and Coordinator for Strategic Counterterrorism Communications, A Strategy for Countering Terrorist Propaganda in the Digital Age, June 12, 2015, p 5. Available at http://www.state.gov/r/cscc/releases/243877.htm

الإنسانية[1]. وعلى علماء المسلمين إيضاح ما يدعو إليه الإسلام من سلام وعدالة وتسامح مع الآخرين. وقد حرص أوباما على دعوة العديد من العلماء المسلمين في المؤتمرات التي عقدها بشأن مكافحة التطرف والإرهاب[2].

البعد الثاني: الاتصال الإستراتيجي:

وهو البعد الذي يسعى إلى تحقيق تناسق بين كل المؤسسات المعنية بتنفيذ الدبلوماسية العامة بحيث لا تحدث تناقضات. ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا الإطار، راديو سوا وقناة الحرة التي تم إنشاؤها خصيصى للعالم العربي وتبث باللغة العربية، بالإضافة إلى مجلات باللغة العربية كمجلة مرحبًا وإذاعة صوت أمريكا التي تبث بالعديد من اللغات كالعربية والفارسية والأردية والكردية والباشتو.

البعد الثالث: بناء وتطوير علاقات طويلة المدى مع أفراد ومؤسسات في العالم الإسلامي:

عن طريق البعثات الدراسية والتبادل الطلابي ودورات التدريب والمؤتمرات، وذلك بهدف خلق جماعات موالية للولايات المتحدة في الدول المختلفة.

وحظي موضوع تغيير الكتب الدراسية بأهمية كبيرة وذلك بهدف حذف ما يرونه التصورات السيئة عن الأقليات الدينية لا سيما الشيعة والمسيحيين واليهود، والتأكيد على أن استخدام العنف للتعبير عن المظالم السياسية غير مقبول[3].

ويتم تنفيذ هذا البعد من خلال منح فئات معينة فرصة زيارة الولايات المتحدة ومعايشة واقعها، سواء كانوا من قادة الفكر أو علماء الدين أو الشباب أو المدرسين أو الصحفيين ممن يملكون قدرة على التأثير في دائرة واسعة من الناس، ومن يتوقع أن يصبحوا قادة في المستقبل.

ويشمل هذا البعد منحًا مثل منح مؤسسة فولبرايت للتبادل الطلابي، سواء لطلاب الجامعات أو المدارس الثانوية، وبرامج تعليم اللغة الإنجليزية للطلاب والكبار، وبرامج للتدريب على ريادة الأعمال تقدمها الشركات الأمريكية، بالإضافة إلى ما تقدمه الولايات المتحدة من برامج لدعم الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية والمساعدات في مواجهة الكوارث والأزمات في الدول الإسلامية.

محتوى الرسائل الاتصالية في خطابات أوباما تجاه العالم الإسلامي:

أعطى انتخاب باراك أوباما أملًا للعالم وللكثيرين في العالم الإسلامي بانتهاء سياسات بوش التي أثارت استياءً عالميًا واسعًا حيث كان أول رئيس للولايات المتحدة من أصل أفريقي ولأب مسلم وعاش جزءًا من طفولته في إندونيسيا. فضلًا عما حرص عليه من أن يقدم للعالم بصفة عامة وعدًا بالتغيير. وقدم أوباما لغة جديدة تجاوز بها خطاب بوش عن الثنائيات، وأقر ببعض أخطاء الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي، ووعد بالعمل على معالجة مصادر التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وقال في أوائل خطاباته للعالم الإسلامي إنه ينشد بداية جديدة ترتكز على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وأن الولايات

---

1 -Barack Obama, Speech on Foreign and Domestic Counter-Terrorism Strategies,
6 December 2015. P 4. Available at
http://www.americanrhetoric.com/speeches/barackobama/barackobamaforeigndomesticterrorismresponseovaloffice.htm

2-Barack Obama, Speech On Countering Violent Religious Extremism
18 February 2015, p 4. Available at
http://www.americanrhetoric.com/speeches/barackobama/barackobamaviolentreligiousextremism.htm

3-Rashad Hussain, ibid, p6.

المتحدة والإسلام لا يتعارضان ولا داعي للتنافس بينهما بل لهما قواسم مشتركة يلتقيان عبرها، وأن أمريكا لم ولن تكونَ في حرب مع الإسلام وإنما في حرب مع الإرهابيين الذين يشوهون الإسلام وأغلب ضحاياهم من المسلمين. كما استبدل عبارة الحرب على القاعدة ثم على تنظيم داعش وفروعهما بعبارة بوش الحرب العالمية على الإرهاب والذي فهم منه أنه حرب على الإسلام، ورفض باستمرار وصف التطرف أو الإرهاب بالإسلامي، وأكد أن التنظيمات الإرهابية يعتمدون على تفسير منحرف للإسلام وهم لا يمثلون جموع المسلمين ولا يتحدثون باسمهم ولا يدافعون عن الإسلام ولا تنسب جرائمهم إليه. وتعهد بالتصدي للصور النمطية عن الإسلام أينما ظهرت ودافع عن حق المسلمات في ارتداء الحجاب وملابس البحر، ورفض تصنيف المهاجرين إلى الولايات المتحدة على أساس ديني ووعد بالعمل على منع التمييز ضد المسلمين في الولايات المتحدة.

ووعد أوباما بالعمل لحل القضية الفلسطينية وإنشاء الدولة الفلسطينية وبالانسحاب من العراق وخفض التواجد العسكري في أفغانستان وإغلاق معتقل جوانتنامو.

ودعا أوباما قادة الدول الإسلامية لمواجهة المظالم الاقتصادية كالفقر والفساد التي يستغلها المتطرفون. ودعا الكونجرس لزيادة المساعدات الخارجية بوصفها ليست عملًا خيريًا وإنما عنصر أساسي في الحرب طويلة الأجل لمكافحة التطرف. ودعا الحكومات لمواجهة المظالم السياسية المتمثلة في قمع الشعوب وإنكار حقوق الإنسان وتهميش الأقليات الدينية والعرقية وتفضيل جماعات دينية بعينها على غيرها، لأنه إذا أصبح التغيير السلمي مستحيلًا فإن ذلك يعزز من الدعاية المتطرفة.

وقد تأرجحت قضية الترويج للديمقراطية في خطابات أوباما ما بين الهبوط ثم الصعود ثم الهبوط. إذ تبنت إدارة أوباما في سنواتها الأولى موقفًا معارضًا للترويج للديمقراطية وتغيير النظم بالعالم الإسلامي. ولم يعط أوباما أولوية لهذه القضية أو يعتبرها شرطًا لتطوير علاقته مع دول المنطقة، أملًا في كسب تأييد النظم الحاكمة لتحقيق أهداف أخرى مثل منع الانتشار النووي.

لكن مع الثورات العربية عاد أوباما ليتحدث عن الديمقراطية وعن أن مصالح أمريكا تتطلب التزامًا أمريكيًا بدعم الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في العالم العربي والتي تلبي طموحات المواطنين. وأن الولايات المتحدة ستعمل على نشر الديمقراطية في المنطقة وستدعم عملية الانتقال إليها والتي بدأت في مصر وتونس. لكن الولايات المتحدة ستعارض أي محاولة من أي جماعة لتقييد حقوق الآخرين والاستحواذ على السلطة من خلال القهر وليس التوافق. كما وعد أوباما بتقديم مساعدات اقتصادية لمصر وتونس وإلغاء مليار دولار ديون عن مصر[1].

لقد أعطت الموجة الأولى للثورات العربية فرصة لإنجاح جهود أوباما في التصدي لتنظيم القاعدة والفكر المتطرف. لأن نجاح هذه الثورات السلمية في بدايتها في تحقيق تغيير سياسي أضعف جاذبية التنظيمات المسلحة. لكن الولايات المتحدة عملت على احتواء الربيع العربي ومنعه من السير في مساره الصحيح فأعلنت مساندتها للمظاهرات المطالبة بالتغيير في الدول العربية، وطالبت بتخلي حلفاء لها عن الحكم كانوا قد استنفدوا الغرض منهم. لكنها لم تقدم أي مساندة حقيقية لهذه الثورات بل على العكس دعمت الدول التي لم تشهد ثورات اقتصادية وسياسة لمنع قيام ثورات فيها واتهمت التيارات الإسلامية بسرقة الثورة ممن قاموا بها.

وتصرفت الولايات المتحدة تجاه هذه الثورات لمنعها من أن تحقق الهدف النهائي منها وأدركت أن استمرار هذه الثورات ونجاحها سوف يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ومن ثم تركت الولايات المتحدة المجال لحلفائها الإقليميين لوأد الثورات العربية. وعندما نجحوا في مبتغاهم تجاهلت الولايات المتحدة ما تم ووثقت علاقاتها مع النظم القديمة والجديدة بأقوى مما كانت عليه قبل عام 2011 لتحقيق الاستقرار ومواجهة الإرهاب وضمان استمرار تدفق النفط بأسعار منخفضة وزيادة قبول إسرائيل في المنطقة، والتي لم تعد ليس فقط العدو الرئيسي لكثير من النظم بل صارت شريكًا في مكافحة الإرهاب والتصدي

1-Barack Obama, Speech On American Diplomacy in Middle East and Northern Africa, 19 May 2011.

لطموحات إيران الإقليمية. ومن ثم كان هناك تلاعب أمريكي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتم توظيفها لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.

لقد أصبح أوباما يكرر كثيرًا نكتة ذات دلالة وهي "أن كل ما يحتاجه في الشرق الأوسط بعض المستبدين الأذكياء"[1]. بمعنى أن الولايات المتحدة ستدعم أي نظام مستبد في المنطقة شريطة أن يكون ذكيًا بما يكفي لتحقيق المصالح الأمريكية.

ثالثًا: تقييم نتائج الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي في ظل إدارة أوباما:

إن تقييم نتائج الدبلوماسية العامة الأمريكية يستدعي النظر إلى هذه النتائج من زاوية ما حققته للولايات المتحدة وما أدت إليه بالعالم الإسلامي.

بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تراجعت وعلى نحو كبير المخاطر على مصالحها في العالم الإسلامي لا سيما في المنطقة العربية وتتعاون كافة دولها بما فيها إيران التي كانت تسمي الولايات المتحدة الشيطان الأكبر معها الآن لمكافحة ما يسمى بالإرهاب. وتتحمل هذه الدول العبء الأكبر في هذه الحرب ماليًا وعسكريًا وبشريًا. بل وصارت دول العالم الإسلامي تحارب بعضها البعض بالوكالة في سوريا واليمن وليبيا مما أدى إلى استنزاف هائل في قدرات الأمة وخلق صدوعٍ عميقة بين بعض مكوناتها لا سيما مع سعي بعض النظم والجماعات لإضفاء طابع طائفي ومذهبي وعرقي على الصراعات الحالية التي هي بطبيعتها صراع بين الثورة والثورة المضادة.

لقد أدى ذلك إلى تعظيم المصالح الأمريكية وتخلصيها من العبء الاقتصادي والسياسي والبشري من تدخلها المباشر في المنطقة، وأصبح بإمكانها نقل جزء من قواتها العسكرية إلى شرق آسيا لمواجهة الصعود الصيني، لا سيما وأن الأطراف الإقليمية أصبحت تتحمل عبء حماية الأمن الإقليمي وتتنافس فيما بينها لكسب ود الحليف الأمريكي وشراء المزيد من الأسلحة منه لتعزيز قدراتها العسكرية. كما أدى التنافس الإيراني الخليجي إلى تخفيض أسعار البترول مما أضر بالطرفين وأضر بمنافسي الولايات المتحدة الآخرين كروسيا وفنزويلا في حين استفادت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون واليابان.

وتعزز الأمن الإسرائيلي في المنطقة لا سيما مع انشغال غالبية جيوش وحركات المقاومة في المنطقة بالحرب ضد داعش أو بالحرب فيما بينها. بل صارت إسرائيل حليفًا لبعضهم في قتالهم للتنظيمات المتطرفة وعدائهم لإيران.

كما تراجع خطر ما يسميه أوباما بالتطرف العنيف على الولايات المتحدة، وحتى داعش يعتبرها أوباما ليست تهديدًا وجوديًا للولايات المتحدة. ويرى مؤيدوه أنه في فترة بوش كان تهديد القاعدة موجهًا مباشرة تجاه الغرب أما الآن فإن مركز الحرب تحول إلى داخل العالم الإسلامي فالصراع الآن داخله. وداعش هو تهديد وجودي للأنظمة في الدول العربية ولمفهوم الدولة القومية، ومن ثم على النظم العربية أن تتحمل المسئولية الرئيسية في مواجهته.

ومن ناحية ثانية، وفيما يتعلق بالدبلوماسية العامة فقد حققت الولايات المتحدة نجاحًا ليس كبيرًا في توثيق علاقات مع النظم والحكومات. فخلال إدارة بوش أحجمت بعض الدول عن التعاون معه بسبب ما كان يدعو إليه من تغيير النظم. اليوم تتعاون الكثير من النظم بكل حماسة مع الولايات المتحدة في تطبيق أجندتها لمكافحة ما يسمى بالتطرف، سواء بهدف كسب المزيد من ود الحليف الأمريكي وتعزيز شرعيتها أو بسبب ما تتبناه النخب العلمانية المسيطرة من توجهات معادية للتيارات الإسلامية ولأي دور للإسلام في الحياة العامة. وهناك حالة استنفار في كافة مؤسسات تشكيل الوعي في كثير من دول العالم الإسلامي لمراجعة المناهج التعليمية وإصلاح الخطاب الديني، وإعادة تعريف مفهوم الدين ليقتصر على الحياة الخاصة للأفراد وفق المعنى الضيق للدين السائد في الغرب.

1 -Jeffrey Goldberg, ibid, p 15.

ومن ناحية تأثير الدبلوماسية العامة الأمريكية على الشعوب الإسلامية وعلى صورة الولايات المتحدة لديها، لم تحقق هذه الدبلوماسية النتائج المرجوة. ويعود ذلك للأسباب التالية:

– أن أفعال أوباما كثيرًا ما تناقضت مع أقواله، فعندما تتناقض المبادئ مع المصالح يتم الانحياز إلى المصالح. كما فشل أوباما بالوفاء بوعوده التي قدمها للعالم الإسلامي في بداية فترته الأولى. فمن ناحية الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ فقد ظلت الولايات المتحدة غير قادرة على التصرف كوسيط نزيه وظلت التوجهات المؤيدة لإسرائيل أحد أعمدة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة في فترتي أوباما. وبالنسبة للحرب في أفغانستان فقد استمر أوباما على نفس مسار سلفه بوش وقام بالتوسع في استخدام الطائرات بدون طيار. وصحيح أن أوباما سحب قواته البرية من العراق، لكنه زاد من استخدام السلاح الجوي والطائرات بدون طيار في الحرب على القاعدة وداعش، وهذه الطائرات قتلت بأوامر من أوباما مئات من المشتبه فيهم بالإرهاب وأعدادًا لا تحصى من المدنيين. وبالنسبة لوضع المسلمين داخل الولايات المتحدة فعلى الرغم من وعود أوباما المتكررة، فقد استمرت ظاهرة الإسلاموفوبيا وتنميط المسلمين في النمو تحت سمع وبصر الإدارة الأمريكية ووجد المسلمون أنفسهم ضحايا للمجتمع المدني والوكالات الفيدرالية وتزايد مناخ الكراهية وعدم التسامح ضدهم[1].

– التناقض بين بين أقوال أوباما بعضها البعض. لقد بدأ أوباما خطاباته في الدبلوماسية العامة بالتأكيد على أن الولايات المتحدة والإسلام لا يعارضان بعضهما البعض ولا داعي للتنافس بينهما بل لهما قواسم ومبادئ مشتركة. وأن أمريكا ليست ولن تكون في حرب مع الإسلام. وأن التطرف العنيف لا يتطابق مع الإسلام، والإسلام ليس جزءًا من المشكلة ولكنه جزء من الحل، والمتطرفون ليسوا قادة دينيين ولا يمثلون أو يتحدثون باسم الإسلام أو المسلمين وهم جزء ضئيل من المسلمين ويشوهون الإسلام. واستمر في تكرار ذلك لسنوات. لكنه عاد وناقض مقولاته في حواره الأخير مع مجلة أتلانتيك ليقول إنه لا يوجد حل شامل "للإرهاب الإسلامي" حتى يتصالح الإسلام نفسه مع الحداثة ويتسق مع بعض الإصلاحات الشبيهة التي غيرت المسيحية[2]. وبالتالي فهو يرى المشكلة في الإسلام نفسه وأنه يجب علمنة الإسلام وقصر دوره على الحياة الخاصة للأفراد.

– كما عاد أوباما عن كل الوعود التي قطعها في تلك الخطابات وأكد في حواره مع مجلة أتلانتيك أن هدفه من خطابه للعالم الإسلامي في القاهرة عام 2009 كان إقناع المسلمين بالبحث بشكل أعمق عن جذور معاناتهم وليتوقفوا عن ادعاء أن قضية الشرق الأوسط هي إسرائيل، لأن المشاكل الحقيقية التي يواجهها المسلمون هي مشاكل الحكم الرشيد، وحاجة بعض التيارات الإسلامية إلى تكييف عقائدهم الدينية مع الحداثة[3]. أي أنه تجاهل كافة مصادر التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي والتي تحدَّث عنها في خطاب جامعة القاهرة.

– وجود فجوة في الاهتمامات والأولويات بين الدبلوماسية العامة الأمريكية وبين أولويات شعوب العالم الإسلامي، فهم يهتمون بمواجهة التطرف والإرهاب ونشر قيمهم ومحاولة فرض نسقهم القيمي وإعادة تعريفهم للإسلام، لكننا نهتم بفلسطين وبأوضاع المسلمين وبالديمقراطية وبالتجديد الحضاري والذي يلعب فيه الدين دورًا محوريًا.

1-M. A. Muqtedar Khan and Sara J. Chehab, American Foreign Policy and the Continuing Struggle against Anti-Americanism in the Muslim World, In Bahram M. Rajaee and Mark J. Miller(eds), National Security under the Obama Administration (New York; Palgrave Macmillan,2012), p 105.

2 -Jeffrey Goldberg, ibid, p 21.

3-Jeffrey Goldberg, ibid, p 14.

نخلص من كل ما سبق، إلى أنه رغم كثافة الجهود الأمريكية والمحلية فيما يتعلق بالدبلوماسية العامة لكنها تواجه بتزايد الوعي لدى الشعوب وهو الوعي الذي تنامى بفعل الحراك السياسي وتعدد مصادر المعرفة والإعلام البديل وتراكم الخبرة وعدم المصداقية للسياسات الأمريكية في المنطقة. وتقوم الشعوب وبعض منظمات المجتمع المدني الإسلامي والأفراد بحملة للدبلوماسية العامة الإسلامية وهي الدبلوماسية التي مارستها الأمة عبر تاريخها في احتكاكها بالأمم الأخرى من خلال الدعوة.

*****